أثر منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال على جودة التدقيق الخارجي

The Impact of an Audit Approach Based on Business Risk on the External Auditing Quality

إعداد الطالب

علاء الدين صالح محمود عودة

إشراف

الدكتور مضر عبد اللطيف

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

قسم المحاسبة

كليه الأعمال

جامعة الشرق الأوسط

أيار ٢٠١١

التفويض

أنا الموقع أدناه علاء الدين صالح محمود عودة أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقيا وا إلكترونيا للمكتبات ، أو المنظمات ، أو الهيئات و المؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: علاء الدين صالح محمود عودة

التاريخ : 30 / 05 / ٢٠١١

التوقيع :

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها: " أثر منهج التدقيق القـــائم علـــى مخـــاطر الأعمال على جودة التدقيق الخارجي" .

وأجيزت بتاريخ :٢٠١١/٥/٣٠

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم	جهة العمل	التوقيع
د.مضر عبد اللطيف ، رئيسا ومشرفا	جامعة الشرق الأوسط	
د.أسامة جعارة ، عضوا	جامعة الشرق الأوسط	
د.مهند أحمد عتمة ، ممتحنا خارجيا	الجامعة الألمانية الأردنية	

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم،،، والصلاة و السلام على رسوله الكريم

الشكر أولاً لله عز وجل على ما رزقني به من نعم، وعلى أن أعانني على إنجاز هذا البحث وشملني بتوفيقه وعنايته.

ويسعدني في هذا المقام، وبعد التوصل إلى هذا الإنجاز أن أتقدم بجزيل الشكر، وعظيم التقدير لكل من أسهم في إنجاز هذا البحث وإخراجه إلى حيز الوجود.

وأخص بالذكر الدكتور مضر عبد اللطيف الذي تفضل بالإشراف على هذا البحث، ولم يدخر جهدا إلا وقدمه فكان الأستاذ الفاضل والمعلم الناصح، فله مني جزيل الشكر والتقدير.

كما وأتقدم بخالص الشكر والتقدير للدكتور عبد الناصر نور على ما قدمه لي من عون ومساعدة لانجاز الدراسة.

وأتقدم كذلك بالشكر الوافر إلى أساتذتي أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم قراءة رسالتي المتواضعة وقبولهم مناقشتها وإبرازها بالشكل العلمي المناسب.

الباحث

الإهداء

إلى الأيدي المتوضئة التي علمتني وربتني

إلى أمي وأبي

إلى إخواني الأوفياء الذين كانوا دوماً لي القدوة الحسنة، والمثل الأعلى

إلى زوجتي وأبنائي الأعزاء الذين شاركوني في السراء والضراء

إليكم جميعاً هذا الجهد المتواضع

الباحث

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الملاحق

إعداد الطالب

علاء الدين صالح محمود عودة

إشراف

الدكتور مضر عبد اللطيف

الملخص

هدفت الدراسة إلى تحديد آثار تطبيق منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال في شركات التدقيق الأردنية على جودة التدقيق الخارجي ، وتقديم التوصيات المفيدة لشركات التدقيق حول إيجابيات وسلبيات تطبيق منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال .

يتكون مجتمع الدراسة من المكاتب الـ (13) الأكبر في الأردن (ومعظمها له ارتباط عالمي)، أما عينة الدراسة فقد بلغ حجمها (١٦٥) مدققا وزعت عليهم الاستبانة بطريقة عشوائية، حيث تم استرداد (٨٣) استبانة أي ما نسبته (٥٠%) من مجموع الاستبيانات الموزعة، استخدمت الاستبانة كأداة قياس تم تصميمها لجمع البيانات والمعلومات اللازمة للدراسة، واستخدم الباحث الأساليب الإحصائية الملائمة .

أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر لمفهوم التدقيق القائم على مخاطر الأعمال في تحقيق قيمة مضافة لعملاء التدقيق، وفي تخفيض مخاطر التدقيق، وفي وتوجيه إجراءات التدقيق الخارجي نحو أمور أكثر أهمية في التدقيق، وفي دعم استقلالية المدقق، وفي التطبيق الفعال لرقابة الجودة على أعمال التدقيق الخارجي، هذا وبالرغم من وجود الأثر المشار إليه إلا أنه لم يكن حسب آراء عينة الدراسة كبيرا بشكل عام، وخاصة في مجالات دعم استقلالية المدقق والتأثير في كلفة وأتعاب المدقق.

وقدمت الدراسة العديد من التوصيات أهمها الدعوة إلى إلزام مكاتب التدقيق بتطوير قدرات المدققين بشكل مستمر لمواكبة كل ما هو حديث قي مجال مهنة تدقيق الحسابات بما يساهم في تطوير مهنة تدقيق الحسابات وتعزيز الثقة فيها.

The Impact of Audit Approach Based on Business Risk on External Auditing Quality

Prepared by

Ala'a Al-Dein Saleh Mahmoud Awdah

Supervised by

Dr. Modar Abdullatif

The study aimed to identify the effects of applying the business risk approach in auditing on audit quality in Jordanian audit firms, and to recommend the application or not of such an approach by audit firms.

The study covered the thirteen largest audit firms in Jordan, and used a questionnaire administered to 165 auditors. 83 useful questionnaires were returned, giving a response rate of 50%. The questionnaire covered potential effects of applying a business risk approach on several aspects of audit quality.

Results report a positive relation between the application of a business risk approach in auditing and several aspects of audit quality, including adding value to audit clients, reducing audit risks, enhancing transparency and disclosure, directing audit procedures to more-important issues, and enhancing effective quality control in auditing.

However, the reported effect was not very strong, and was generally lower in the areas of strengthening auditor independence and affecting audit fees and costs.

The study recommended several issues, including requiring audit firms to continuously improve the qualities of their employees, in order to improve the status and credibility of the audit profession.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

١– ١ المقدمة

١– ٢ مشكلة الدراسة وأسئلتها

١– ٣ أهدا ف الدراسة

١– ٤ أهمية الدراسة

١– ٥ فرضيات الدراسة

١–٦ المصطلحات الإجرائية

١–٧ حدود الدراسة

١–٨ محددات الدراسة

١ – ١ المقدمة

تتمثل الوظيفة التقليدية لتدقيق الحسابات في إضفاء المزيد من الثقة على القوائم المالية (Pong & Turley, 1997). تشير الدراسات إلى أن مناهج التدقيق قد تطورت خلال أربعة أجيال، مبتدئة في الجيل الأول حين كان التدقيق يقدم بمفهومه الشامل الذي يهتم بفحص واختبار كل ما تتضمنه السجلات والقوائم المالية من عمليات وأرصدة، ثم في جيلها الثاني والمسمى بمنهج (التدقيق التحليلي) أو منهج الأنظمة الذي تم من خلاله الاعتماد على استخدام المراجعة التحليلية وأسلوب العينات الإحصائية في تخفيض نطاق وعمق إجراءات التدقيق، ثم في الجيل الثالث والمعروف باسم منهج مخاطر التدقيق (Higson, 2003)، الذي واكبه ظهور وتطور منظور التدقيق المستند إلى سلامة النظم المحاسبية والرقابية مدعما بمنظور التدقيق المستند إلى تقييم وتحليل المخاطر وتمييز مكوناتها إلى المخاطر المتأصلة ومخاطر الرقابة ومخاطر الاكتشاف، وأخيرا الجيل الرابع والذي يطلق عليه اسم منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال (Business Risk Audit)،(لاحقا BRA) الذي هو موضوع هذا البحث.

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد الآثار الإيجابية والسلبية لتطبيق منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال (BRA) على جودة التدقيق الخارجي.

١- ٢ مشكلة الدراسة وأسئلتها

على الرغم من الجهود المبذولة من قبل مدققي الحسابات الهادفة إلى تحسين مستوى جودة التدقيق الخارجي للحصول على رضا جميع الأطراف المستخدمة للقوائم المالية، إلا أن هناك شكاوى من قبل مستخدمي القوائم المالية تتمثل في عدم رضاهم عن مستوى الخدمة المقدمة من قبل بعض شركات التدقيق، كما أن تعرض المدقق الخارجي إلى خطر التقاضي لفشله في كشف التضليل في القوائم المالية أو إعطاء إشارة عن فشل الشركة في تحقيق الاستمرارية وفي تحقيق أهدافها يعد من أهم المشاكل والصعوبات التي تواجه مدقق الحسابات(Abdullatif & Al-Khadash,2010)، وبهدف إزاحة هذا الخطر يسعى مدقق الحسابات إلى توفير تدقيق حسابات بجودة مرتفعة من خلال الاطلاع على كل ما هو جديد في مهنة التدقيق ويسهم في تحسين مستوى جودة التدقيق الخارجي، ومن هنا ستحاول هذه الدراسة معرفة مدى اطلاع وا إدراك مدققي الحسابات في الأردن لمفهوم التدقيق الجديد والقائم على مخاطر الأعمال (BRA)، وهل سيؤدي في حال تطبيقه في شركات التدقيق الأردنية إلى رفع مستوى جودة التدقيق الخارجي.

وستحاول الدراسة الإجابة عن الأسئلة التالية:

١) هل يؤدي تطبيق منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال(BRA) إلى تحقيق قيمة مضافة لعملاء التدقيق؟

٢) هل يؤدي تطبيق منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال (BRA) إلى تخفيض مخاطر التدقيق؟

٣) هل يؤدي تطبيق منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال (BRA) إلى رفع مستوى الإفصاح والشفافية في القوائم المالية للعملاء؟

٤) هل يؤدي تطبيق منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال (BRA) إلى تقليص إجراءات التدقيق وتعديل وتوجيه جهود المدقق نحو أمور أكثر أهمية؟

٥) هل يؤدي تطبيق منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال (BRA) إلى التطبيق الفعال لرقابة الجودة على أعمال التدقيق الخارجي ؟

٦) هل يؤدي تطبيق منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال (BRA) إلى تحسين استقلالية المدقق الخارجي وتعزيز موضوعيته ؟

٧) هل يؤثر تطبيق منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال (BRA) في أتعاب وكلفة التدقيق الخارجي ؟

٨) هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق منهج (BRA) على مستوى جودة التدقيق الخارجي يعزى للخصائص الشخصية لمدققي الحسابات؟

١ – ٣ أهداف الدراسة

إن الغرض الأساسي لهذه الدراسة يتركز في التعرف على طبيعة تطبيق منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال على جودة التدقيق الخارجي وذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية:

١) تحديد الآثار الايجابية والسلبية على مستوى جودة التدقيق الخارجي في حال تطبيق منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال (BRA) في شركات التدقيق الأردنية.

٢) توسيع نطاق تركيز مدقق الحسابات من مخاطر التدقيق المشار إليها بوجود انحراف في القوائم المالية إلى مخاطر الأعمال التي تجعل الشركة تفشل في تحقيق أهدافها.

٣) تقديم التوصيات المفيدة لشركات التدقيق فيما يتعلق بتطبيق منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال (BRA).

١- ٤ أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تلقي الضوء على مفهوم منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال (BRA)، وعلى علاقته بجودة التدقيق الخارجي في الأردن، حيث تشير نتائج تطبيق هذا المنهج في دول متقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وبريطانيا (أمين، ٢٠٠٨، مدخل خطر الأعمال في المراجعة WWW.acc4arab.com) تبنت عمل آلية هذا المنهج إلى ظهور نتائج إيجابية بالنسبة للمدقق الخارجي و مستوى جودة خدماته المقدمة لعملاء التدقيق، لذا يتوقع أن تكون نتائج هذه الدراسة في غاية الأهمية للباحثين والمنظمين والمدققين وأصحاب المصالح من داخل وخارج قطاع الأعمال الأردنية.

١- ٥ فرضيات الدراسة:

- **Ho1**: لا يؤدي تطبيق منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال (BRA) إلى تحقيق قيمة مضافة لعملاء التدقيق.

- **Ho2**: لا يؤدي تطبيق منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال (BRA) إلى تخفيض مخاطر التدقيق.

- **Ho3**: لا يؤدي تطبيق منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال (BRA) إلى رفع مستوى الإفصاح والشفافية في القوائم المالية للعملاء.

- **Ho4**: لا يؤدي تطبيق منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال (BRA) إلى تقليص إجراءات التدقيق وتعديل وتوجيه جهود المدقق نحو أمور أكثر أهمية.

- **Ho5**: لا يؤدي تطبيق منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال إلى التطبيق الفعال لرقابة الجودة على أعمال التدقيق الخارجي.

- **Ho6:** لا يؤدي تطبيق منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال (BRA) إلى تحسين استقلالية المدقق الخارجي وتعزيز موضوعيته.

- **Ho7:** لا يؤثر تطبيق منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال (BRA) في أتعاب وكلفة التدقيق الخارجي.

- **Ho8:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق منهج (BRA) على مستوى جودة التدقيق الخارجي يعزى للخصائص الشخصية لمدققي الحسابات؟

١-٦ التعريفات الإجرائية:

- عملية تدقيق الحسابات: عملية تجميع وتقييم الأدلة المتعلقة بالمعلومات لتحديد وإعداد تقرير يتضمن درجة المطابقة بين المعلومات والمعايير المعتمدة، وأن يتم تنفيذ التدقيق من قبل جهة كفؤة ومستقلة (نظمي، ٢٠٠٩، ص ١٧).

- المخاطر (Risks): مفهوم يستخدم للتعبير عن حالة عدم التأكد المرتبطة بالأحداث وتؤثر بشكل ملموس على الأداء. (نظمي، ٢٠٠٩، ص ٢٧).

- مخاطر التدقيق(Audit Risks): المخاطر الناتجة عن فشل المدقق دون أن يدري في إبداء رأيه بشكل مناسب، والمتعلق بالقوائم المالية التي تحتوي على أخطاء جوهرية (معيار ٤٧، AICPA).

- مخاطر الأعمال (Business Risk): كل شيء يدفع الشركة بعيدا عن تحقيق أهدافها وقد يؤدي إلى طريق الفشل (Knechel, 2007).

- منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال (BRA): منهج حديث يهدف الى توسيع نطاق تركيز مدقق الحسابات من مخاطر التدقيق والمشار لها بوجود انحراف في القوائم المالية الى

مخاطر الأعمال والمشار إليها أنها تجعل الشركة تفشل في تحقيق أهدافها وهذه المخاطر قد لا تؤثر بشكل مباشر في القوائم المالية (Lemon , Tatum &Turley,2000)

- جودة التدقيق الخارجي (External Audit Quality):

احتمال أن يقوم المدقق باكتشاف خرق في النظام المحاسبي لعميل التدقيق والتقرير عن هذا الخرق (DeAngelo,1981)، كما وعرفت بأنها دقة المعلومات التي يقدمها المدقق للمستثمرين (Titman & Truman , 1986).

١-٧ حدود الدراسة:

- الحدود البشرية: الأفراد العاملون في مكاتب التدقيق في محافظة عمان.

- الحدود المكانية: مكاتب التدقيق المختارة من محافظة عمان.

- الحدود الزمنية : المدة الزمنية اللازمة لإنجاز الدراسة (٢٠١٠ – ٢٠١١).

- الحدود العلمية: اعتمد الباحث على منهج (BRA) من حيث التحسين المستمر، والتغذية العكسية، أما فيما يتعلق بجودة التدقيق الخارجي فتم الاعتماد على المعايير.

١-٨ محددات الدراسة:

اقتصرت هذه الدراسة في التحقق من مدى تأثير تطبيق منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال(BRA) على جودة التدقيق الخارجي على سبعة متغيرات، إلا أنه ربما يكون هناك بعض المتغيرات الأخرى المهمة أيضا التي تؤثر في مستوى جودة التدقيق الخارجي لم يتم تناولها لأنها لا تدخل ضمن إطار منهج (BRA) ويمكن أن تفرد لها أبحاث مستقلة، كما يمكن القول إن إعداد الدراسة تقاطع مع موسم عمل مكاتب تدقيق الحسابات مما منع بعض المدققين من التعاون مع الباحث وأدى إلى انخفاض نسبي في عدد المستجيبين وإلى تركزهم في فئات أقل خبرة إلى حد ما.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

٢- ١ المقدمة

٢- ٢ جودة التدقيق الخارجي

٢- ٣ مخاطر التدقيق (Audit Risks)

٢- ٤ منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال (Business Risk Audit Approach)

٢- ٥ الدراسات السابقة العربية والأجنبية

٢- ٦ ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

٢- ١ المقدمة

تواجه المنظمات في العصر الحديثضغوطاً وتحديات تتمثل في الزيادة المستمرة للقوى الداخلية والخارجية المؤثرة على استقرارها وربحيتها، حيث شهد العالم في السنوات الأخيرة تحولات جذرية مالية واقتصادية واجتماعية وغيرها. وبالنسبة للمجتمع المحلي والخاص بمهنة التدقيق حدثت تطورات جديدة منها التطورات المعاصرة الحديثة في عالم التدقيق والرقابة(شاهين، ٢٠٠٣).

وعلى سبيل المثال؛ ما استجد من عمليات التشغيل الالكتروني للبيانات وتقنية المعلومات، واستخدام الأساليب الرياضية والإحصائية في اختيار وتقويم العينات وإدارة الجودة الشاملة لخدمة التدقيق والرقابة، واستخدام شبكات المعلومات الإقليمية والعالمية في توصيل المعلومات، والاهتمام بالجوانب الدينية والأخلاقية والسلوكية، وتطبيقات أسس ومعايير المحاسبة والمراجعة والتدقيق في مجال المسؤولية الاجتماعية والبيئية والقومية، وأثر العولمة على التدقيق والرقابة (Citron, 2003).

وتطورت إجراءات وعمليات التدقيق من أساليب التدقيق التقليدية إلى الأساليب الحديثة المنبثقة عن الجمعيات المهنية في الولايات المتحدة وأوروبا، والتي من أهمها تخطيط وتنفيذ أنشطة التدقيق، بحيث يتم تركيز جهود إدارة التدقيق نحو المجالات الأكثر خطورة وذات الأهمية الكبرى في المنشأة (شقور،٢٠٠٠).

وشهدت مهنة التدقيق توسعاً كبيراً خلال السنوات العشر الماضية، يتضح ذلك من خلال الزيادة التي حصلت في عدد مكاتب التدقيق المرخصة أو عدد العاملين في هذه المكاتب. ويعود السبب الرئيسي في هذا التوسع إلى الزيادة المستمرة في عدد الشركات التجارية والمنظمات غير

الحكومية العاملة في مختلف الدول ومنها الأردن، والتي تعمل جميعها بموجب أنظمة واتفاقيات تلزم تقديم حسابات مدققة من قبل مكاتب تدقيق مرخصة.

وفي ظل اهتزاز الثقة في التقارير المالية المنشورة وتقارير التدقيق، برز موضوع حديث يتعلق بجودة مكاتب التدقيق نفسها وليس فقط فيما تصدره هذه المكاتب من تقارير، مما استدعى العمل على تنبيه المسئولين على شؤون مهنة التدقيق في الأردن من أجل استخدام وتطبيق أساليب وآليات رقابة الجودة في مكاتب التدقيق، حيث لا يوجد معايير للرقابة على مكاتب التدقيق كوحدة تنظيمية متكاملة تسترشد بها عند وضع السياسات وإجراءات الرقابة الخاصة بمكتب التدقيق، والتي يمكن أن تستخدمها الجهات الرقابية أثناء مراجعة إدارة الجودة الشاملة لمكاتب التدقيق في الأردن(أبو زر،٢٠١٠).

إنمو اكبة احتياجات المجتمع تشكلنوعاً من التحدي لكل من الباحثين في هذا المجال وللممارسين لهذه المهنة، وتتطلبأسساً علميةوحلولاً عملية للتعامل معها.

لقد أصبح الاتجاه التقليدي يستنفذ الوقت والجهد وأصبح مكلفا ولم يعد فاعلا في ظل التطورات الهائلة سواء في زيادة الأنشطة والعمليات وتنوعها أو في أنظمة المعلومات. لذلك أصبح لزاما على دوائر التدقيق والمدققين ترتيب أولويات عملهم في ظل الكم الهائل من العمليات والأنشطة التي تخضع لتدقيقهم. كذلك فإن أنظمة الرقابة الخارجية التي يتم بناؤها من قبل الإدارة ويتم تقييمها من قبل المدققين الخارجين أصبحت تقليدية ولا بد من تطويرها لتتواكب مع المستجدات الجديدة وللمحافظة على جودة التدقيق(إبراهيم،٢٠٠٥).

لذلك ظهر أسلوب التدقيق المبني على المخاطر (Risk Based Audit) والذي من خلاله يتم انتهاج أسلوب ترتيب الأولويات سواء في خطط دوائر التدقيق أو أثناء تدقيق العمليات والأنشطة وذلك للتركيز على المواقع ذات المخاطر العالية ليتم تغطيتها بشكل جيد والذي يؤدي

في النهاية إلى الكفاءة في استخدام مصادر دوائر التدقيق، وكذلك ربط أنظمة الرقابة الداخلية بالمخاطر وتقييمها على هذا الأساس، إضافة إلى ظهور أسلوب التقييم الذاتي للمخاطر والرقابة (Control And Risk Self Assessment).

ويعد أسلوب التدقيق المبني على المخاطر أحد الأساليب الحديثة المستخدمة في عمليات التدقيق بحيث يتم من خلاله توجيه التدقيق نحو المراكز والأنشطة ذات المخاطر العالية في المؤسسات، إن أسلوب التدقيق المبني على المخاطر هو أسلوب علمي يعمل على توجيه جهود التدقيق نحو المناطق الأكثر خطورة داخل المؤسسة وفي مختلف مراحل عمليات التدقيق سواء عند بناء الخطة السنوية لإدارة التدقيق أو عند التخطيط لمهمة التدقيق أو أثناء مراحل التنفيذ وعرض نتائجها (الجعافرة،٢٠٠٨).

كما أن هناك أثاراً سلبية للمخاطر على عمليات المؤسسة وأصولها بكافة أنواعها و هناك حالات من عدم التأكد أو عدم الاستقرار في أعمال المؤسسات ونتائجها التي تؤثر على أعمال أهداف المؤسسة، والتي تصب في الهدف الرئيسي لغالبية المؤسسات وهي تحقيق الأرباح. ومن هنا جاءت أهمية هذه الدراسة لبيان أثر منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال على مستوى جودة التدقيق الخارجي(علي،٢٠٠٥).

٢- ٢ جودة التدقيق الخارجي

مما لاشك فيه أن جودة عملية التدقيق الخارجي تعد مطلبا أساسيا لكافة مستخدمي القوائم المالية والمستفيدين من مهنة التدقيق وذلك للأسباب الآتية (Scott & Pitman, 2005) :-

١ –يراعي المدقق الخارجي تنفيذ عملية التدقيق بأعلى جودة ممكنة لإضفاء أكبر مصداقية ممكنة على تقريره.

٢ – ترغب إدارة الشركة محل التدقيق في إضفاء الثقة على قوائمها المالية، مما يتطلب أداء عملية التدقيق بأعلى جودة ممكنة.

٣ – ترى المنظمات المهنية أن تحقيق الجودة عند تنفيذ مهمة التدقيق الخارجي يضمن وفاء مهنة التدقيق الخارجي بمسئولياتها تجاه كافة الأطراف المعنية.

٤ – نظرا لحدة المنافسة بين مكاتب التدقيق فقد اتجهت أنظار كل من المدققين الخارجيين والعملاء إلى جودة عملية التدقيق الخارجي عاملا ترجيحياً من خلاله يتم التمييز بين مكاتب التدقيق.

تتمثل هذه الجودة في تحقيق أهداف التدقيق الخارجي، من حيث التأكد من أن جميع العمليات المحاسبية المالية تم تسجيلهاوفقاً للقواعد والمبادئ المحاسبية المقبولةقبولاً عاماً، وبأن البيانات المالية المنشورة مطابقة للبيانات الواردة بالدفاتر، وبأن تقرير المدقق يشهد بعدالة تمثيل هذه البيانات لنتائج الأعمال عن فترة معينة،والمركز المالي في تاريخ معين،استناداً إلى معايير التدقيق وقواعد السلوك المهني وأدلة التدقيق الكافية الملائمة، وبأن يعبر التقرير عن مدى خلو هذه البيانات من الأخطاء والتحريفات المادية، وعدم إعطاء رأي مضلل في البيانات المالية التي تعدها الإدارة(السويطي،٢٠٠٦).

كما يعد موضوع جودة التدقيق الخارجي من المواضيع القديمة والمهمة، فلقد تم البحث فيها منذ بداية الثمانينات حتى الوقت الحاضر، وعلى الرغم من أهمية مفهوم جودة التدقيق الخارجي إلا أنه لا يوجد تعريف واضح وشامل ومتفق عليه من قبل الباحثين والدارسين بسبب النظر إليه من زوايا مختلفة، وتعد DeAngelo (١٩٨١)من أوائل الذين عملوا على وضع تعريف لجودة التدقيق الخارجي الذي لقي قبولا عاما من العديد من الباحثين والدارسين في مجال التدقيق، حيث عرفت جودة التدقيق الخارجي بأنها احتمال قيام المدقق الخارجي باكتشاف خرق

في النظام المحاسبي للعميل، والتقرير عن هذا الخرق ويتضح من هذا التعريف أن جودة التدقيق الخارجي تعني زيادة قدرة المدقق الخارجي على اكتشاف الأخطاء والثغرات في النظام المحاسبي للعميل، والقيام بتسجيل ذلك في التقرير الذي يصدره.

وقد أشارت دراسة De Angelo (١٩٨١) إلى وجود علاقة طردية بين اكتشاف الأخطاء والثغرات في النظام المحاسبي للعميل وجودة التدقيق الخارجي، بمعنى أنه كلما زاد احتمال كشف الأخطاء الجوهرية في النظام المحاسبي للعميل زادت معه جودة التدقيق الخارجي والعكس صحيح.

كما عرف Titman &Truman (١٩٨٦)جودة التدقيق الخارجي بأنها " دقة المعلومات التي يقدمها المدقق الخارجي للمستثمرين "، والذي يشابه تعريف Palmrose (١٩٨٨) بأنها " درجة الثقة التي يقدمها المدقق الخارجي لمستخدمي القوائم المالية"، وبناءً على هذا التعريف فان جودة التدقيق الخارجي مرتبطة باحتمال خلو القوائم المالية من الأخطاء الجوهرية وبالتالي فإن الحكم على جودة التدقيق الخارجي يتم بعد الانتهاء من عملية التدقيق الخاجي لتحديد درجة الثقة وإمكانية الاعتماد على القوائم المالية من قبل مستخدمي القوائم المالية، أما Willingham &Jacobson (بدران، ١٩٩٦) فقد اقترحا بأن أفضل وسيلة لتعريف جودة التدقيق الخارجي تكون من خلال ربطها بخطر عملية التدقيق الخارجي (Audit Risk) وبالتالي فهي تكون عندما يقلل المدقق الخارجي خطر الاكتشاف (Detection Risk)إلى الحد الذي يكون عنده مستوى خطر التدقيق المقبولِ (Acceptable Audit Risk) منخفضا إلى أقصى درجة ممكنة (بدران،١٩٩٦).

وأشار حسنين وقطب (٢٠٠٣) إلى أن جودة التدقيق الخارجي من وجهة نظر العديد من المنظمات المهنية تعني مدى التزام المدقق الخارجي بالمعايير المهنية التي تصدرها هذه

المنظمات، ويرى محمد (2003) أن مفهوم جودة التدقيق الخارجي هو مفهوم متعدد الوجوه ويحظى باهتمام جميع أطراف بيئة التدقيق الخارجي وهم؛ معدو القوائم المالية، ومستخدمو القوائم المالية، والمنظمون للمهنة، وأعضاء مهنة المحاسبة والتدقيق، وأعضاء مكاتب التدقيق. وأن كل طرف من هذه الأطراف لديه مفهوم عن جودة التدقيق الخارجي يختلف عن مفهوم الطرف الأخر. وتعرف جودة التدقيق على أنها درجة الثقة التي يقدمها المدقق لمستخدمي القوائم المالية، كما عرفت على أنها احتمال قيام المدقق باكتشاف خرق في النظام المحاسبي للعميل والتقرير عن هذا الخرق (الشمالي، ٢٠٠٧).

ويتضح من التعاريف السابقة بأن مفهوم جودة التدقيق الخارجي يدور حول:

١ – مدى قدرة المدقق الخارجي على اكتشاف الأخطاء والمخالفات الجوهرية.

٢ – درجة الثقة التي يقدمها المدقق الخارجي لمستخدمي القوائم المالية من خلال دقة المعلومات المقدمة وخلو القوائم المالية من أية تحريفات وأخطاء جوهرية.

٣ – تخفيض خطر الاكتشاف إلى حد يكون عنده مستوى خطر التدقيق المقبول منخفض إلى أقصى درجة ممكنة.

٤ – مدى التزام المدقق الخارجي بالمعايير المهنية.

٥ – احتواء خدمة التدقيق الخارجي على جميع الصفات والخصائص التي تتوقعها جميع أطراف بيئة التدقيق الخارجي.

تبرز أهمية جودة التدقيق الخارجي من خلال اعتماد الكثير من مستخدمي القوائم المالية على مخرجات عملية التدقيق الخارجي والمتمثلة في تقرير المدقق الخارجي في اتخاذ قرارات إستراتيجية مهمة ومفصلية وفي رسم الخطط المستقبلية، وبالتالي فان جودة التدقيق الخارجي

مصلحة مشتركة لجميع الأطراف المستفيدة من عملية التدقيق الخارجي ويمكن عرض هذه الأطراف كما يلي (Tayler & Glezen,1994):-

١ - المدقق الخارجي: يهتم المدقق الخارجي بتنفيذ عملية التدقيق بأعلى جودة ممكنة لتخفيض خطر التقاضي، ولتحسين سمعته وشهرته من أجل الحفاظ على عملائه القدامى واكتساب عملاء جدد.

٢ - إدارة الشركة: إن تنفيذ عملية التدقيق الخارجي بأعلى جودة يساعدها في تحديد مواطن الضعف والقوة لديها، كما أن تقرير المدقق الخارجي له ردود فعل في السوق يؤثر على أسعار أسهم الشركة.

٣ - مالكو الأسهم: إن تنفيذ عملية التدقيق الخارجي بجودة عالية يعد جزءاً مهماًمن نظام الرقابة على تصرفات إدارة الشركة.

٤ - الهيئات الرقابية والأجهزة الحكومية: والتي تسعى إلى تنفيذ عملية التدقيق بجودة عالية من أجل الحفاظ على الاقتصاد العام من خلال الاعتماد على القوائم المالية في التخطيط والرقابة وفرض الضرائب وتقديم الإعفاءات والإعانات لبعض القطاعات.

٥ - الجمعيات والمؤسسات المنظمة للمهنة: حيث تسعى إلى وضع معايير تهدف إلى إلزام مكاتب التدقيق بتحقيق أعلى مستوى من الجودة بهدف تطوير المهنة وتدعيم الثقة فيها وتحسين نظرة المجتمع لهذه المهنة.

٦ - البنوك والدائنون: وهم يعتمدون بشكل كبير على القوائم المالية المدققة في تقديم القروض والتسهيلات البنكية وفي تحديد سقوف الائتمان مما يعني أن جودة التدقيق الخارجي مرتبطة بشكل وثيق بجودة قراراتهم المتخذة.

وقد قام العديد من الباحثين بإجراء دراسات وأبحاث تهدف إلى قياس جودة التدقيق الخارجي من خلال التركيز على العوامل المؤثرة على جودة التدقيق الخارجي، ويمكن بيان هذه العوامل كما يلي:

١- قدرة المدقق على اكتشاف الغش والأخطاء: تعد مشكلة غش الإدارة منذ عدة عقود من المواضيع المهمة سواء لمهنة التدقيق أو للباحثين أو للمجتمع بشكل عام، نتيجة لما يترتب على هذا الغش من انهيارات متوالية للعديد من الشركات الكبرى في معظم دول العالم، خاصة الشركات الدولية. كما ترتب على حالات غش الإدارة تلك خسائر مالية كبيرة، فقد قدرت دراسة لجمعية فاحصي الغش المجازين في الولايات المتحدة الأمريكية(ACFE, 2002) بأن ٦ %من إيرادات الولايات المتحدة الأمريكية فقدت عام ٢٠٠٢ نتيجة للغش، وأن حالات غش الإدارة الأمريكية كلفت المشاركين في أسواق المال أكثر من خمسمائة مليار دولار خلال السنوات الأخيرة، هذا بالإضافة إلى نتائج الدعاوي القضائية التي رفعت على المدققين نتيجة لتلك الحالات.

وأشارت بعض الدراسات كدراسةBalsam ,Krishnan,&Young (٢٠٠٣) أن مدى قدرة المدقق الخارجي على اكتشاف والتقرير عن الأخطاء والمخالفات المحاسبية يؤثر بالإيجاب على جودة التدقيق الخارجي، ودراسة Matsumura & Trucker (١٩٩٢) أنه كلما زادت احتمالية اكتشاف الأخطاء الجوهرية والغش من قبل المدقق الخارجي زادت معه جودة التدقيق الخارجي والعكس صحيح.

٢- حجم شركة التدقيق: وهو شكل وهيكل مستويات التنظيم الداخلي لمكاتب التدقيق ويمكن تقسيمهما إلى مكاتب صغيرة وكبيرة ومتوسطة الحجم، فقد أثبتت دراسة DeAngelo (١٩٨١)وجود علاقة طردية بين حجم مكتب التدقيق وجودة التدقيق الخارجي، فكلما كبر حجم مكتب التدقيق تحسن مستوى التدقيق الخارجي، وأن مكاتب التدقيق التي تتميز بكثرة عملائها

تتعرض لخسائر كبيرة إذا فشلت في اكتشاف التلاعب في القوائم المالية ومن ثم فهي تسعى إلى تحسين جودة عملية التدقيق الخارجي. كما توصلت دراسة Kim,Chung,&Firth (٢٠٠٣) إلى وجود علاقة بين حجم شركة التدقيق ومستوى جودة التدقيق الخارجي، إذ إن مكاتب التدقيق الكبيرة أكثر فعالية في منع إدارة الأرباح من مكاتب التدقيق الصغيرة في حالة وجود صراع بين المدققين الخارجيين ومديري الشركات محل التدقيق والعكس صحيح.

٣- أتعاب التدقيق: يعرف المطارنة (2006)، أتعاب المدقق بأنها المبالغ والأجور أو الرسوم التي يتقاضاها المدقق نظير قيامه بعملية التدقيق لحسابات منشأة ما حيث يتم تحديد حجم الأتعاببناءً على الاتفاق الذي يتم بين العميل والمدقق ويكون ذلكوفقاً للزمن الذي ستستغرقه عملية التدقيق ونوع الخدمات المطلوبة وحجم هذه العمليات، ونظرا لأهمية هذا العامل فقد تناولت العديد من الدراسات أثره على جودة التدقيق الخارجي، وقد أوضحت العديد من هذه الدراسات إلى أن هناك علاقة طردية بين أتعاب عملية التدقيق الخارجي ومستوى جودة التدقيق الخارجي، فقد توصلت دراسة Copley (١٩٩٤) إلى وجود علاقة إيجابية بين مستوى جودة التدقيق الخارجي وأتعاب التدقيق الخارجي، فقد أشارت هذه الدراسة إلى أن لجنة Cohen ولجنة Treadway افترضتا أن الأتعاب المنخفضة تعد أحد أسباب انخفاض جودة التدقيق الخارجي، وهذا ما أظهرته نتائج دراسة Elizur & Falk (١٩٩٦) والتي هدفت إلى اختبار العلاقة بين جودة التدقيق الخارجي مع كلمن كفاءة المدقق الخارجي، و أتعاب التدقيق، والخسارة المتوقعة لفشل عملية التدقيق الخارجي، وكان من أهم النتائج التي تم التوصل إليها هي أن أتعاب التدقيق الخارجي المرتفعة قد تحفز المدقق الخارجي لزيادة جودة التدقيق الخارجي، ومن الجدير بالملاحظة أن الكثير من الدراسات منها ما سبق ذكره توصلت إلى وجود علاقة إيجابية بين أتعاب التدقيق الخارجي ومستوى جودة التدقيق الخارجي إلا أن هناك دراسات توصل فيها

الباحثون إلى وجود علاقة سلبية بين أتعاب التدقيق الخارجي ومستوى جودة التدقيق الخارجي منها دراسة طلبة(١٩٩٧) بعنوان " قياس أثر بعض العوامل في جودة أداء مراقب الحسابات "، وهي دراسة ميدانية على مكاتب التدقيق بسلطنة عمان، حيث تناول الباحث بعض العوامل المهمة وقياس أثرها على جودة أداء مدقق الحسابات الخارجي ومن هذه العوامل نسبة الأتعاب التي يتقاضاها المدقق الخارجي،وقد توصل الباحث إلى أن كبر حجم الأتعاب التي يتقاضاها المدقق الخارجي من نفس العميل تؤثر سلبا على مستوى جودة التدقيق الخارجي.

كما تناولت دراسة جربوع (٢٠٠٤) بعنوان" فجوة التوقعات بين المجتمع المالي ومراجعي الحسابات القانونيين وسبل تضييق هذه الفجوة "، وقد تطرق فيها الباحث إلى العوامل التي أدت إلى انخفاض جودة الأداء في التدقيق الخارجي ومن ثم عدم رضا المجتمع عن عمل هؤلاء المدققين الخارجيين مما يعني زيادة فجوة التوقعات في عملية التدقيق الخارجي، وكان من أهم هذه العوامل هو قبول أتعاب قليلة عن عمليات التدقيق الخارجي لا تتناسب مع المجهود لأدائها.

وفي دراسة النوايسة (٢٠٠٦)بعنوان " العوامل المؤثرة على جودة تدقيق الحسابات دراسة ميدانية من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين في الأردن "، حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة على جودة التدقيق الخارجي من خلال تحليل متغيرات الدراسة والبالغة خمسة متغيرات مستقلة منها العوامل المرتبطة بأتعاب التدقيق، وقد أوصى الباحث بضرورة تحديد أتعاب التدقيق على أسس موضوعية والتأكد من إلزام كافة مكاتب التدقيق بها، لما لها من أثر على مستوى جودة التدقيق الخارجي.

٤- إجراءات التدقيق: تشمل الرقابة على الجودة السياسات والإجراءات التي ينبغي على مؤسسة التدقيق أن تقوم بها سواء فيما يتعلق بالمؤسسة بشكل عام أو بمهمات التدقيق الخاصة، وقد تختلف طبيعة ومدى سياسات وإجراءات الرقابة على الجودة باختلاف حجم منشأة التدقيق

وطبيعة الممارسات التي تمارسها ومدى تفرغ الأعمال، ومن هذه السياسات والإجراءات إدارة الأفراد وتتضمن السياسات والإجراءات التي يجب وضعها لتوفر تأكيدا مناسبا عن توافر التأهيل المناسب لكل مراجع، وها ما أظهرته نتائج دراسة المخادمة والرشيد (٢٠٠٧) حيث وجدت علاقة بين أهداف المراجعة التحليليةوإجراءاتها وكفاءة عملية التدقيق.

٥- تطبيق رقابة الجودة على أعمال التدقيق: تعرف الرقابة على جودة أعمال التدقيق بأنها جميع المقاييس المستخدمة من قبل مكتب التدقيق والمصممة للمساعدة على إنجاز عمليات تدقيق بدرجة عالية من النوعية والجودة، فهي الوسيلة التي يمكن بواسطتها لمكتب التدقيق التأكد إلى حد معقول بأن الآراء التي يبديها في عمليات التدقيق التي يقوم بها تعكس مراعاته لمعايير التدقيق الدولية، أو أية شروط قانونية أو تعاقدية، أو أية معايير مهنية يضعها المكتب بنفسه. كما تشجع الرقابة على الجودة أيضا على مراعاة المعايير الشخصية الملائمة لعمل المدقق والتي تم وضعها في قواعد السلوك المهنية الصادرة عن المجامع المحاسبية، ومن المهم أن تصمم هذه المقاييس بقصد تكوين رأي صحيح للمدقق عن القوائم المالية، بالإضافة إلى صياغة هذا الرأي بصورة واضحة تقوي من قابلية الاعتماد عليها من قبل مستخدمي البيانات المالية (دهمش، ١٩٩٤).

تكمن أهمية رقابة الجودة على أعمال التدقيق في أن يؤدي مدقق الحسابات الخارجي دورا مهما في بيئة الأعمال حيث أن مخرجات عملية التدقيق والمتمثلة في تقرير المدقق الخارجي يعد حجر الزاوية الذي يعتمد عليه مستخدمو القوائم المالية، لذلك فإن تطبيق رقابة الجودة على أعمال التدقيق الخارجي يعد أمرا بالغ الأهمية بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية بهدف رفع مستوى جودة التدقيق الخارجي. لقد أنشأ المحاسبون في الولايات المتحدة الأمريكية منظمة جديدة خاصة لا تسعى إلى تحقيق الربح وهدفها تعزيز الثقة بمكاتب التدقيق الخارجي بعد انهيار العديد

من الشركات العالمية التي أدت إلى انعدام الثقة بالمدققين الخارجيين، إن هدف هذه المنظمة هو رفع مستوى جودة التدقيق الخارجي وزيادة ثقة المستثمرين بالمدقق والبيانات المالية، وتشمل عناصر رقابة الجودة على أعمال التدقيق؛ الحياد والأمانة والموضوعية، وا إدارة الأفراد، وأداء عملية التدقيق، والمتابعة أو المراقبة، والاستشارات، قبول واستمرار علاقات العملاء والعمليات المحددة، وفي دراسة أحمد (٢٠٠٢) بعنوان " العوامل المؤثرة في جودة التدقيق من وجهة نظر الفئات ذات العلاقة ببيئة التدقيق "، حيث هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العوامل المؤثرة في جودة عملية التدقيق من وجهة نظر المدققين والمديرين الماليين والمستثمرين، وقد توصلت هذه الدراسة إلى العديد من التوصيات التي من شأنها رفع مستوى مهنة التدقيق وزيادة جودة أعمالها.

٦- استقلالية المدقق الخارجي: يعد استقلال المدقق الخارجي أحد المواضيع المهمة في التدقيق، والتي حظيت باهتمام كبير من قبل المنظمات المهنية منذ نشأة التدقيق، إذ تعد استقلالية المدقق الخارجي من أهم المبادئ لعمل المدقق الخارجي من أجل الحصول على رأي فني ومحايد يعطي الصورة الحقيقية لقوائم الشركة المالية محل التدقيق ليستفيد منها جميع أطراف التدقيق التي تحتاج وتستخدم هذه القوائم المالية.

ففي دراسة Elizur & Falk (١٩٩٦)بعنوان " Planned Audit Quality " حيث تم تقديم نموذج مقترح من الفترات المتعددة للتخطيط الأفضل لجودة التدقيق بواسطة المدقق الخارجي وكان من أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة؛ تمتع المدقق الخارجي بالكفاية الفنية والاستقلال والحياد والموضوعية أثناء فحصه للقوائم المالية تؤدي إلى تحقيق مستوى عال من الجودة في عملية التدقيق الخارجي، كما تناولت دراسة الجعافرة (٢٠٠٨) بعنوان " مدى حرص مكاتب التدقيق على توفير متطلبات تحسين فاعلية التدقيق الخارجي للشركات المساهمة العامة الأردنية "، العوامل المؤثرة في تحسين فاعلية التدقيق الخارجي وهي: رقابة الجودة لأعمال

التدقيق، واستقلالية المدقق، وأتعاب المدقق، وطول فترة استمرارية المدقق، و المؤهلات والخبرة الشخصية للمدقق، وتم من خلال هذه الدراسة معرفة مدى حرص مكاتب التدقيق الصغيرة والكبيرة في الأردن على توفير مقومات هذه العوامل من أجل تحسين التدقيق الخارجي، وكان من أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة هو أن مكاتب التدقيق الصغيرة والكبيرة في الأردن تتو افر فيها عناصر استقلالية المدققين العاملين بها.

٧- القيمة المضافة: القيام بمساعدة العميل على تحقيق أهدافه الإستراتيجية من خلال عمل ما يلزم لتدعيم مدى ملاءمة ومصداقية البيانات المستخدمة بواسطة هذا العميل في اتخاذ القرارات، سواءً المرتبطة بالقوائم المالية، أو وظائف التدقيق الداخلي، أو تقنية المعلومات، أو القواعد السلوكية للنشاط، أو غير ذلك من أنشطة العميل الأساسية. وهذا ما أكدت عليه دراسة الغامدي والعنقري (٢٠٠٦)، التي بينت حدوث تطور وتغير في أدوار ووظائف مكاتب التدقيق الكبرى، إذ كانت تعتمد في الماضي على تقديم خدمات المحاسبة والتدقيق التقليدية فقط، ولكنها تطورت نتيجةً لتفاعلها مع الظروف والمؤثرات المختلفة المحيطة ببيئة المهنة؛ فأصبحت تهتم بتقديم خدمات إضافية بجانب خدماتها الأساسية مثل: (تقديم الخدمات الاستشارية والإدارية والمالية والتقنية) بالإضافة إلى خدمات أخرى ذات طبيعة محاسبية بهدف المحافظة على عملائها وا رضائهم في سبيل تحقيق عوائد مناسبة وتلبية متطلبات وظروف بيئة العمل الحالية.

٨- أثر التغيير الإلزامي لمدقق الحسابات الخارجي على جودة التدقيق الخارجي: لقد لوحظ في الآونة الأخيرة أن انهيار العديد من الشركات كان سببه انخفاض جودة التدقيق الخارجي وافتقار المدقق الخارجي للاستقلالية والحيادية مما دعا الجهات المهنية في العديد من الدول المتقدمة إلى إثارة قضية التغيير الإلزامي لمدققي الحسابات الخارجيين، إذ يرى أصحاب هذا الرأي أن وجود قوانين تجبر الشركات على التغيير الدوري للمدقق الخارجي سوف يؤدي إلى

تحسين جودة التدقيق الخارجي. فقد توصلت دراسة Nagy (٢٠٠٥) الذي استخدم حالة آرثر أندرسون لاختبار مدى تأثير إلزام تغيير المدقق الخارجي على جودة التدقيق الخارجي، على أنه في الشركات الأصغر قد تطور مستوى الجودة عندما أجبرت على تغيير شركة آرثر أندرسون.

كما أن التغيير الإلزامي للمدقق الخارجي سوف يحد من تطور العلاقة بين المدقق الخارجي والعميل التي تقلل من استقلاليته وموضوعيته، كما أن التعاقد الطويل الأجل مع المدقق الخارجي قد يؤدي إلى انخفاض مستوى جودة التدقيق الخارجي، بالإضافة إلى أن كفاءة عمل المدقق الخارجي تميل إلى الانخفاض بمرور الوقت (Simunic,1984)، ويؤكد هذا نتائج دراسة Nashwa (٢٠٠٤)حول العلاقة بين تغيير المدقق الخارجي وجودة عملية التدقيق، واستنتجت وجود علاقة سلبية بين تغيير المدقق وجودة التدقيق الخارجي. وهذا ما أكدته أيضا دراسة النوايسة (٢٠٠٦) والتي أظهرت أن من أبرز العوامل المؤثرة على جودة التدقيق هي العوامل المرتبطة بفريق التدقيق.

٩- أثر تخفيض مخاطر التدقيق في مستوى جودة التدقيق الخارجي: إن ربط مستوى جودة التدقيق الخارجي بمخاطر عملية التدقيق هو ما اقترحه كل من Willingham &Jacobson (بدران، ١٩٩٦) فيمكن القول إن عملية التدقيق ذات جودة مرتفعة عندما يقلل المدقق الخارجي خطر الاكتشاف إلى الحد الذي يكون عنده مستوى خطر التدقيق المقبول منخفض إلى أقصى درجة ممكنة(بدران، ١٩٩٦).

١٠- العلاقة بين عدد الدعاوى القضائية المرفوعة ضد مكتب التدقيق الخارجي ومستوى جودة التدقيق الخارجي، لقد توصلت العديد من الدراسات أن الدعاوى القضائية المرفوعة ضد مكاتب التدقيق تعد أحد العوامل المهمة المؤثرة في جودة التدقيق الخارجي، وأن هناك علاقة عكسية بين الدعاوى القضائية وجودة التدقيق الخارجي، فقد أشارت

Palmrose (1988) إلى أن الدعاوى القضائية تمثل مقياساً عكسياً لجودة التدقيق الخارجي، وحافزا للمدققين على تقديم خدمات ذات جودة عالية للحفاظ على السمعة وتجنب التعويضات، كما أشارت دراسة حسنين وقطب (٢٠٠٣) إلى أن هناك علاقة عكسية بين عدد الدعاوى القضائية المرفوعة ضد مكتب التدقيق وجودة التدقيق الخارجي، إذ إنه إذا قل عدد الدعاوى المرفوعة ضد مكتب التدقيق اعتبر ذلك مؤشر اً ايجابياًعلى جودة التدقيق الخارجي، وا ٕذا زاد اعتبر ذلك مؤشر اً سلبياً لجودة التدقيق الخارجي، وأشار Francis (٢٠٠٤) إلى أن هناك نوعين من فشل التدقيق الخارجي هي:

أ – فشل مبادئ الحاسبة المتعارف عليها، ويحدث هذا إذا لم يتأكد المدقق الخارجي من تنفيذ العميل مبادئ المحاسبة المتعارف عليها.

ب – فشل تقرير المدقق الخارجي، ويحدث هذا النوع عندما يفشل المدقق في تعديل تقريره أو إصدار تقرير مقيد في الظروف الملائمة. وفي كلتا الحالتين تكون القوائم المالية مضللة للمستخدمين، كما أوضح أن هناك علاقة عكسية بين جودة التدقيق الخارجي وفشل التدقيق الخارجي، وأن الدليل الأكثر إقناعا بفشل التدقيق الخارجي هو وجود دعاوى قضائية ضد المدققين الخارجيين.

ويخلص الباحث مما سبق إلى أن الجدل لا يزال قائما حول قضية استخدام مقياس لتقييم جودة التدقيق الخارجي بسبب عدم وجود اتفاق عام على مقياس معين لجودة التدقيق الخارجي، إلا أن الكثير من الدراسات(منها ما تم ذكره سابقا) حددت مجموعة من المقاييس التي يمكن الاعتماد عليها عند قياس جودة التدقيق الخارجي وسوف يتناول الباحث أهم هذه المقاييس من حيث علاقتها وتأثرها بتطبيق منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال (BRA) لاختبار مدى

تأثير منهج (BRA) على هذه المقاييس في رفع مستوى جودة التدقيق الخارجي في بيئة التدقيق الأردنية، ومن أهم هذه المقاييس:

- منع وقوع الغش والأخطاء وزيادة فرصة اكتشافها.
- أتعاب وتكاليف عملية التدقيق الخارجي.
- مستوى الإفصاح والشفافية في القوائم المالية للعملاء.
- التطبيق الفعال لرقابة الجودة على أعمال التدقيق الخارجي.
- استقلالية المدقق الخارجي.
- جهود وإجراءات التدقيق الخارجي.
- مخاطر التدقيق.
- القيمة المضافة لعملاء التدقيق الخارجي.

٢- ٣ مخاطر التدقيق (Audit Risks)

عرف معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي(AICPA) مفهوم مخاطر التدقيق في معيار رقم (٤٧) على أنها المخاطر الناجمة عن فشل المدقق دون أن يدري في إبداء رأيه بشكل مناسب والمتعلق بالقوائم المالية التي تحتوي على أخطاء جوهرية.

كما عرفها الاتحاد الدولي للمحاسبين بأنها تلك المخاطر التي تؤدي إلى قيام المدقق بإبداء رأي غير مناسب عندما تكون البيانات المالية خاطئة بشكل جوهري. إن مخاطر التدقيق أو ما يسمى مخاطر التدقيق المقبولة (Acceptable Audit Risks) هي قياس لكيفية استعداد المدقق لقبول احتمال أن يكون بالقوائم المالية تحريف جوهري بعد إنهاء عملية التدقيق والوصول إلى رأي غير متحفظ (الاتحاد الدولي للمحاسبين،٢٠٠١).

وعندما يقرر المدقق مخاطر التدقيق عند أقل مستوى مقبول للخطر، فهذا يعني أن المدقق يقوم بعمل إجراءات تدقيق أكثر تفصيلا، ويترتب على ذلك أن التأكد الكامل عندما يكون الخطر صفراً. في حين أنه عندما يكون الخطر (١٠٠%) فهذه تكون حالة عدم التأكد الكامل، ولا شك أن حالة التأكد الكامل Complete Assurance(الخطر صفر) لدقة وصحة القوائم المالية عندما تكون القوائم خالية تماما من الأخطاء والتحريفات الجوهرية(عبد الله،٢٠٠٧)، و هذه المخاطر تم وضعها من قبل المدقق الخارجي وتتكون من ثلاثة عناصر(Abdullatif & Al Khadash, 2010)هي:

١ – **المخاطر المتأصلة (Inherent Risks)**: وهي قابلية رصيد أو حساب معين أو مجموعة من المعاملات على أن تكون خاطئة بشكل جوهري، منفردة أو عندما تجمع مع المعلومات الخاطئة في أرصدة حسابات أو في مجموعات أخرى، مع افتراض عدم وجود ضوابط داخلية ذات علاقة (الاتحاد الدولي للمحاسبين،٢٠٠٧).

ولتقدير المخاطر المتأصلة على المدقق استخدام قدراته المهنية لتقييم العديد من العوامل من أهمها؛ أمانة الإدارة، خبرة ومعرفة الإدارة، طبيعة عمل المنشأة مثل احتمالات كون منتجات أو خدمات المنشأة ذات تقنية قديمة، وتعقيد هيكلية رأس المال، وحساب البيانات المالية المحتمل أن تكون قابلة للتحريف، مثل طبيعة الحسابات التي تتطلب إجراء تسويات أو التي تتضمن درجة عالية من التخمين(عبابنة، ٢٠٠٣).

وتعد المخاطر المتأصلة من أهم الأخطار التي يجب تقديرها بصورة دقيقة إذ إنها تؤثر بصورة جوهرية على كفاءة وفاعلية عملية التدقيق، حيث تتأثر كفاءة عملية التدقيق إذا ما تم تحديدها بأعلى مما يجب، ويتطلب ذلك مجهودا أكبر من المدقق(عرار، ٢٠٠٩).

٢ – مخاطر الرقابة (Control Risks): هي مخاطر المعلومات التي تحدث في رصيد حساب أو مجموعة من المعاملات والتي يمكن أن تكون جوهرية بمفردها أو عندما تجمع مع المعلومات الخاطئة في أرصدة أو مجموعات أخرى، والتي لا يمكن منعها أو اكتشافها أو تصحيحها في الوقت المناسب بواسطة النظام المحاسبي أو نظام الرقابة الداخلية (الاتحاد الدولي للمحاسبين،٢٠٠١).

كذلك فإنها الخطر الناجم عن عجز أو فشل نظام الرقابة المحاسبية الداخلية، في منع أو اكتشاف الأخطاء المادية أو الأمور الشاذة، وذلك بافتراض حدوث هذه الأمور. إن من مهمات المدقق أن يقوم بإجراء عملية تقدير أولي لمخاطر الرقابة والذي يتضمن عملية تقييم فعالية النظام المحاسبي(محمد النور،٢٠٠٧).

وترتبط عملية تحديد المخاطر بالنظم المحاسبية ونظم الرقابة الداخلية المستخدمة في المنشآت، وهذه النظم تعمل على؛ أن المعاملات تنفذ حسب القرارات العامة أو الخاصة للإدارة، مقارنة الأصول المسجلة مع الأصول الموجودة فعلا، وذلك في فترات معقولة، واتخاذ الإجراءات الملائمة حيال أي إجراءات. إلا أن هذه الأهداف المذكورة أعلاه تواجه العديد من المحددات، لأن النظم المحاسبية ونظم الرقابة الداخلية لا تستطيع أن توفر للإدارة أدلة قاطعة للعديد من الأسباب منها(علي، 2005):

المتطلبات الاعتيادية للإدارة بعدم تجاوز كلفة نظام الرقابة الداخلية للمنافع المتوقعة من تطبيق النظام، احتمال الخطأ البشري بسبب الإهمال أو الارتباط أو أخطاء في تقدير وفهم التعليمات. إمكانية أن تصبح الإجراءات غير ملائمة بسبب التغيرات في الظروف، وإمكانية تدهور الالتزام بهذه الإجراءات(قطب، 2004).

ولمواجهة هذه المحددات يعمل المدققون عادة على فهم النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية المستخدمة ومعرفة أنوا ع المعاملات الرئيسية لعمليات المنشأة والكيفية التي بدأت هذه المعاملات والسجلات المحاسبية والمستندات المساندة والحسابات التي تتضمنها البيانات المالية إضافة إلى طريقة معالجة التقارير المحاسبية والمالية والحالات الأخرى لغاية تتضمنها في البيانات المالية (المطارنة، .2006)

على المدقق أن يحصل أيضا على فهم كاف لإجراءات الرقابة لغرض تطوير خطة التدقيق وللحصول على هذا الفهم على المدقق أن يراعي المعرفة بوجود أو غياب إجراءات الرقابة وللنظام المحاسبي ليقرر فيما إذا كانت هناك ضرورة لفهم إضافي لإجراءات الرقابة.

٣ – **مخاطر الاكتشاف (Detection Control)**: وقد حدد الاتحاد الدولي للمحاسبين مفهوم مخاطر الاكتشاف من خلال المعيار رقم (٤٠٠) بأنها المخاطر التي لا يمكن لإجراءات التدقيق الجوهرية التي يقوم بها المدقق أن تكتشف المعلومات الخاطئة الموجودة في رصيد حساب أو مجموعة من المعاملات والتي يمكن أن تكون جوهرية منفردة أو عندما تجمع مع المعلومات الخاطئة في أرصدة حساب أو مجموعات أخرى. وقد تم التعبير عن هذه المخاطر بنموذج يمثل حلقة الوصل بين الإجراءات التي يقوم بها المدقق والرأي الذي يصدره، حيث يمكن تحديد هذا النموذج بالمعادلة التالية:

$$AR = IR * CR * DR$$

حيث:

AR : مخاطر التدقيق :

IR المخاطر المتأصلة

CR: مخاطر الرقابة

DR : مخاطر الاكتشاف

ومن خلال هذا النموذج يمكن القول إن هناك علاقة عكسية بين مخاطر الاكتشاف وكل من المخاطر المتأصلة والمخاطر الرقابية، فكلما انخفضت درجة المخاطر المتأصلة والمخاطر الرقابية التي يعتقد المدقق بوجودها زادت مخاطر الاكتشاف التي يتحملها المدقق والعكس صحيح(جمعة،٢٠٠٥).

٢- ٤ منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال (Business Risk Audit Approach)

* مخاطر الأعمال (Businesses Risks)

خلال عقد التسعينات، قامت العديد من المؤسسات المحاسبية الدولية الكبرى، بتطوير أعمالها بحيث تتلاءم وطبيعة عمل المنشآت التي تقوم بتدقيق أعمالها، ومن بينها منهجية التدقيق القائم على مخاطر الأعمال، أن أي تطورات وتغيرات أساسية في أي منهجية تدقيق تؤدي إلى تغيرات في العديد من المهارات العملية التدقيقية، وهذا الأمر ينطبق على منهجية تدقيق تؤدي إلى تغيرات في العديد من المهارات العملية الدقيقة، وهذا الأمر ينطبق على منهجية التدقيق القائمة على مخاطر الأعمال (BRA)، حيث شملت التغيرات عددا من الجوانب المتعلقة ببنية عملية التدقيق والعلاقات التي تؤسس نموذج مخاطر التدقيق وا ٍجراءات وطرق الحصول على القرائن، وطرق تثبيت المسؤوليات (أبو شعيشع، ١٩٩٨).

إذ إن المتغيرات المتسارعة في بيئة الأعمال الداخلية والخارجية فرضت تغييرات في خطط التدقيق من حيث الأولويات والموضوعات التي يتناولها المدقق وصلاحيات الوصول إلى القرائن. وعلى الرغم من اختلاف طبيعة أعمال المنشآت وتفاوتها، فإن مخاطر الأعمال تتحدد في المنشأة بشكل متشابه على حد ما، باعتبار أن الأسباب التي تعمل على منع المنشآت من

تحقيق أهدافها متشابهة، وهذه المخاطر تكمن في بيئة الأعمال والعمليات التشغيلية والمراقبة (Bell,Marrs,Solomon,&Thomas, 1997).

الأمر الذي تطلب من المدقق أن يدرك ويتفهم عمل المنشأة قيد التدقيق، وذلك في إطار أوسع من الموضوعات التقليدية المتضمنة في معايير التدقيق المستخدمة، بمعنى أن على المدقق أن يقوم بعمليات تحليل وتقييم لطبيعة العمليات التشغيلية للمنشأة قيد التدقيق للوصول إلى استنتاجات واستخلاص تتعلق بفعالية واستمرارية هذه العمليات التشغيلية وذلك من خلال استخدام العديد من الأساليب والتقنيات(Power,2000; Lemon,Tatum,&Turley,2000)

ولفهم مخاطر طبيعة الأعمال؛ لا بد من تقديم عرض لمفهوم المخاطر بشكل عام، حيث عرفت بأنها" احتمال حصول الخسارة إما بشكل مباشر من خلال خسائر في نتائج الأعمال أو خسائر في رأس المال أو بشكل غير مباشر من خلال وجود قيود تحد من قدرة المصرف على الاستمرار في تقديم أعماله وممارسة نشاطاته من جهة، وتحد من قدرة المصرف على استغلال الفرص المتاحة في بيئة العمل(Choi, 2002)، كما عرفه معهد المدققين الداخليين الأمريكيين (Institute of internal Auditor) بأنه مفهوم يستخدم لقياس حالات عدم التأكد في عمليات التشغيل والتي تؤثر على قدرة المؤسسة في تحقيق أهدافها ويمكن أن يكون الأثر سلبيا، يطلق عليه خطر اً/تهديداً (Risk) وإذا كان إيجابيا يطلق عليه فرصاً (opportunities).

و عرفت أيضا على أنها المخاطر التي تجعل العميل يفشل في تحقيق أهدافه Arens, Elder (& Beasley, 2008, p 218)، وبمعنى آخر بسيط كل شيء يدفع الشركة بعيدا عن تعظيم أرباحها وإلى طريق الفشل والانهيار يمكن أن يطلق عليه مخاطر الأعمال. وهناك طرق متعددة لتقسيم أنواع المخاطر، فهناك من يقسمها إلى مخاطر داخلية وخارجية، في حين قسمها آخرون إلى (نظمي، ٢٠٠٩):

١ – مخاطر البيئة الخارجية ٢ – مخاطر العمليات ٣ – مخاطر المعلومات.

كما تجدر الإشارة هنا إلى أن مخاطر الأعمال قد تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على البيانات المالية، لذلك على مدقق الحسابات أن يركز على العوامل والأحداث والظروف التي قد تمنع الشركة من تحقيق أهدافها مشيرا إلى ما إذا كانت هناك مؤشرات كافية لاكتشاف هذه المخاطر(Abdullatif & AL-Khadash,2010).

وعلى الرغم من أن معظم مخاطر الأعمال سيكون لها تأثير في نهاية المطاف على النتائج المالية للعميل إلا أن بعض هذه المخاطر ستؤثر مباشرة في البيانات المالية ومن الأمثلة على مخاطر الأعمال؛ تقلص قاعدة العملاء وتأثيره على تقدير المخزون والمقبوضات (Knechel, Salterio,&Ballou, 2007).

ظهر منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال (BRA) في النصف الثاني من التسعينيات كابتكار رئيسي في منهجية التدقيق (Eilifsen,Knechel,&Wallage, 2001; Lemon,Tatum,&Turley, 2000)، إذ تم استخدامه من قبل كبرى شركات التدقيق في العالم، في إطار عمل هذا المنهج فان على مدقق الحسابات معرفة المزيد عن الاستراتيجيات الخاصة بالعميل والعمليات وبيئة العمل لفهم ما إذا كانت البيانات المالية تعرض بعدالة (Abdullatif & Al Khadash,2010)، مما يؤدي إلى تحسين قدرة المدقق على تحديد المخاطر التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على البيانات المالية ومعرفة أثارها.

ويمكن القول : إن التغيير في النهج المتوخى بالتدقيق القائم على مخاطر الأعمال يتحقق بطريقتين هما:

١ – بتغير التركيز من خطر البيانات المالية إلى خطر الأعمال.

٢ – بتغير طبيعة اختبارات التدقيق من اختبارات كبيرة الحجم للتفاصيل إلى اختبار عالي المستوى للرقابة أو الإشراف مدعوما بأعمال تحليلية عالية الدقة Curtis & Turley,2007).

إن دمج مفاهيم إدارة المخاطر في إطار عملية التدقيق أضاف قيمة لعملية التدقيق من خلال تقديم تصور أوسع للمخاطر التي تهدد تحقيق الشركة لأهدافها وتنفيذ استراتيجياتها، وبالتالي فإن الشركات التي لديها عمليات إدارة مخاطر فعالة يمكن القول : إنها أقل عرضة للمخاطر من وجهة نظر التدقيق(Knechel, 2007).

يؤكد منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال على مدخل من " أعلى – أسفل " (Top – Down) للتدقيق بدءا من طبيعة الأعمال وعملياتها وصولا إلى القوائم المالية التي يمكن المدقق من رؤية الشركة بطريقة أكثر شمولية.

إن منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال يهدف إلى توسيع نطاق تركيز مدقق الحسابات من مخاطر التدقيق والمعروفة بالإشارة إلى وجود انحراف في البيانات المالية إلى مخاطر الأعمال المعروفة بالإشارة إلى خطر الأعمال المعروفة الذي سيجعل الشركة تفشل في تحقيق أهدافها (Eilifsen,Knechel,&Wallage, 2001;Lemon,Tatum,&Turley, 2000)

كما أن الأساس المنطقي لمنهج التدقيق بناءاً على مخاطر الأعمال يشير إلى مدى تمكن المدقق من تحديد مصادر خطر الأعمال والتأكد أن العميل يملك أنشطة مناسبة لمراقبة وإدارة هذه المخاطر، الذي يؤدي إلى اعتبار أن هناك قيمة ضئيلة لاختبارات تدقيق موضوعية واسعة النطاق (Curtis & Turley,2007). لقد تم تحديد مراحل عملية التدقيق لتقييم الخطر

تحت منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال إلى خمسة بنود هي (Curtis & Turley, 2007):

١ – تقييم عملية إدارة المخاطر الخاصة بالعميل.

(Evaluation of the client's risk management process).

٢ – تحليل بيئة الأعمال للعميل.

(Analysis of client business environment).

٣ – المراجعة التحليلية الأولية.

(Preliminary analytical review).

٤ – التركيز على مخاطر الأعمال.

(Consideration of business risks).

٥ – تدفق المعلومات.

(Information flows).

يدفع منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال (BRA) المدقق إلى التوسع في فهم نشاط العميل ومجال الأعمال كأفضل وسيلة لكشف مخاطر الغش وفشل الأعمال، والذي ينعكس إيجابا على مستوى جودة التدقيق المطلوب، ويلبي احتياجات المصالح المختلفة في الحصول على تدقيق حسابات مرتفع الجودة، إن هذا المنهج يتوسع كثيرا (مقارنة بمنهج مخاطر التدقيق) في عملية تحليل مخاطر العميل إذ إنه يدرس المخاطر على المستوى الأعلى للشركة (مثل المخاطر الإستراتيجية الخاصة ببيئة العمل الداخلية والخارجية، المخاطر الإستراتيجية الخاصة بالحاكمية وأسلوب إدارة الشركة والرقابة الداخلية فيها) ومدى تأثيرها في عدم تحقيق

الشركة لأهدافها وبالتالي إمكانية أن لا تستمر الشركة في أداء عملها، ومن ثم يربط هذا التحليل بالأخطاء الجوهرية في القوائم المالية من ناحية:

أ – إمكانية تأثير هذه المخاطر بشكل مباشر أو غير مباشر في وجود أخطاء جوهرية في القوائم المالية(الاتحاد الدولي للمحاسبين، ٢٠٠١).

ب – تحديد المواقع التي يتوقع وجود هذه الأخطاء الجوهرية فيها وتركيز جهود التدقيق لاحقا عليها، إن هذا قد يؤدي إلى زيادة أو نقصان جهود التدقيق (مقارنة بمنهج مخاطر التدقيق) اعتمادا على نتائج تحليل المخاطر على المستوى العالي، فإذا كانت قليلة يمكن أن يؤدي ذلك إلى تقليل جهود التدقيق وتركيزها على نواحي الخطر فقط، أي أن هذا الأسلوب ينطلق من الأعلى (المخاطر الإستراتيجية العليا للعميل) وينزل عند اللزوم وبالقدر اللازم إلى مستوى القوائم المالية، بعكس أسلوب مخاطر التدقيق الذي ينطلق من مستوى القوائم المالية نفسها محددا خطرا مقبولا ومستوى أخطاء يمكن التغاضي عنها ثم يوز عه على الحسابات حسب مخاطرها المتأصلة ومخاطر الرقابة وبالتالي مخاطر الاكتشاف المخطط لها (إبراهيم،٢٠٠٥).

ويمكن أن يحقق هذا الأسلوب تحقيق قيمة مضافة للعميل من خلال تقديم نتائج التحليل الاستراتيجي للمخاطر له كخدمة مضافة لا تتعارض كثيرا مع استقلالية المدقق، إذ إنها نتاج عملية التدقيق نفسها لا خدمة منفصلة عنها (الحلبي، 2006) .

كما يمكن استخدامه في زيادة القيمة المضافة، فهناك العديد من الدراسات المؤيدة لمفهوم القيمة المضافة لتدقيق الحسابات منها على سبيل المثال دراسة Higson (١٩٩٧) حيث تعد من أهم الدراسات التي تناولت موضوع تطور الممارسات المهنية، وتم من خلالها تسليط الضوء على التغيرات التي طرأت على أساليب العمل في التدقيق خلال التسعينات، من خلال

أجراء دراسة ميدانية اعتمدت على مقابلات مع عدد كبير من المدققين ذوي الخبرة في أكبر ٣٠ مكتب تدقيق في بريطانيا.

وقد أكدت هذه الدراسة على تطور هدف المدققين من تحقيق كفاءة التدقيق إلى تحقيق فاعلية التدقيق، وقد أكد الباحث على أن هذه التطورات جاءت نتيجة للتغيرات التي حدثت في بيئة التدقيق ببريطانيا والتي قسمها إلى ثلاثة أقسام:

١- المنافسة في سوق التدقيق: فقد سادت حرب الأسعار، وكان كل مكتب مضطر إلى تخفيض السعر لجذب أكبر قدر ممكن من العملاء مما أثر سلبا على جودة العمل.

٢- تقنية المعلومات: ركزت المكاتب مؤخرا على محاولة توظيف تقنية المعلومات لأعلى مستوى من الفاعلية مما يجعل العمل اقتصاديا وأكثر سهولة، فالتدقيق لمنشأة نظامها الرقابي والمحاسبي يعمل بواسطة الحاسب الآلي يكون أدق وأبعد عن الخطأ.

٣- التنظيم: يعد اختلاف التنظيم وتزايد التشريعات من العوامل المهمة التي أدت إلى اختلاف تفاصيل عمل التدقيق.

كما تناولت دراسة Jeppesen (٢٠٠٥) تطور الممارسات المهنية وبالأخص في التدقيق، حيث قسمت مراحل تطور المهنة إلى أربعة أجيال بدأ الجيل الأول منها عام ١٨٠٠ م في صورة التدقيق الشامل والتي تقوم بتدقيق كافة العمليات، ولكن نظرا لصعوبتها وتكلفتها العالية ظهر الجيل الثاني حيث أصبح التركيز في النصف الأول من القرن العشرين على استخدام العينات الإحصائية والإجراءات التحليلية، ثم ظهر الجيل الثالث من التدقيق المستند إلى تقدير المخاطر مدعما بنهج التدقيق المستند إلى تقييم نظم الرقابة والمحاسبة، ومع نهاية القرن العشرين اتجهت مكاتب التدقيق الكبرى نحو تطوير طبيعة ونوعية خدماتها بحيث أصبح التركيز على القيمة المضافة التي يحصل عليها العميل (الجيل الرابع)، وقد عرضت هذه الدراسة نموذجا

للجيل الرابع من التدقيق مستنداً من مكتب (KPMG)، والذي يعد أهم وأكبر مكاتب التدقيق في العالم (KPMG, 1999).

وهناك بحوث ودراسات عديدة ناقشت وحللت اتجاه مكاتب التدقيق نحو توسيع نطاق ما تقدمه من خدمات مهنية، ففي البيئة المحلية أكدت دراسة العنقري (٢٠٠٣) على الخدمات المهنية لمكاتب التدقيق في السعودية لم تعد مقصورة على خدمات التدقيقالتقليدية، وا إنما امتدت لتشمل نطاقاً واسعاً من الخدمات الاستشارية والمالية والإدارية والاقتصادية.

كما أيد غالبية المشاركين في المقابلات من خلال الدراسة الميدانية لحالة اشتملت على عدد مختار من المكاتب أهمية هذا التوسع لعدة أسباب أهمها؛ مواكبة متطلبات الظروف الاقتصادية والمنافسة بين المكاتب ومحاولة تمييز نفسها، واحتكار المكاتب الكبرى لعقود العمليات الكبيرة، وانخفاض أتعاب التدقيق، ومحاولة المكاتب المهنية إيجاد مصادر دخل إضافية تدعمها في مواجهة تلك الظواهر السلبية، وقد أفرزت نتائج الدراسة أن وجهات النظر لغالبية المشاركين تؤيد أفضلية مكاتب التدقيق في تقديم الخدمات الاستشارية وذلك لندرة المكاتب الاستشارية المخصصة في المملكة، وطبيعتها المهنية المرتبطة بالعلوم المحاسبية، وما يقدمه العمل في مجال تدقيق الحسابات من خبرة تمكن من تكوين تطور موسع عن طبيعة ومقومات الوضع الاقتصادي المحلي.

كما أشارت دراسةالسد ير ي والعنقري (٢٠٠٥) في تشخيصها لملامح فجوة التوقعات في محيط مهنة التدقيق في السعودية إلى حدوث تطور وتغير في ادوار ووظائف مكاتب التدقيق الكبرى في المملكة العربية السعودية، حيث كانت تعتمد في الماضي على تقديم خدمات المحاسبة و التدقيق التقليدية فقط، ولكنها تطورت نتيجة لتفاعلها مع الظروف والمؤثرات المختلفة المحيطة ببيئة المهنة، فأصبحت تهتم بتقديم خدمات أخرى ذات طبيعة محاسبية بهدف المحافظة

على عملائها وإرضائهم في سبيل تحقيق عوائد مناسبة وتلبية متطلبات وظروف بيئة العمل الحالية.

كذلك أكدت دراسات أخرى على أن تقديم الخدمات الاستشارية بجانب التدقيق يقلل من التكاليف الكلية ويزيد التنافس الفني دون أن يؤثر على استقلال المدقق أو جودة التدقيق، وأن تقديم هذه الخدمات ساعد على تطور سوق المهنة إلا أن هذا الأمر يحتاج إلى ضبط وتنظيم(Kinney,2000 ; Arrunada,1999)، ومن جانب الأهمية الاقتصادية لقيام مكاتب التدقيق بتطوير نوعية ما تقدمه من خدمات مهنية أكدت دراسة Turpen (١٩٩٥) فرضية ضرورة قيام المدققين بتقديم خدمات إضافية نظرا لأنهم يعانون من الضغوط الاقتصادية.

كذلك تؤكد دراسة Houghton & Jubb (١٩٩٩)، في استراليا أهمية تقديم مكاتب التدقيق لخدمات أخرى بجانب التدقيق التقليدية ولذلك لتعويض التكاليف الناشئة عن المجهود الإضافي المطلوب للعمليات، كما تناولت دراسة Pong & Turley (١٩٩٧)أهم العوامل التي تؤثر على خدمة جودة التدقيق التي تتمثل في وجود منافسة فعالة بين المكاتب المهنية، وتسعير خدمة التدقيق وقدرة المكاتب على تمييز نفسها، وقد ذكرت الدراسة أن مقاومة تفاوت أتعاب التدقيق بواسطة المكاتب المهنية يتم من خلال عدة استراتيجيات ليس من السهل تحديدها وقياسها، من أهمها تقديم خدمات إضافية للعميل.

وقد أكدت دراسة Firth (٢٠٠٢)على أن نسبة كبيرة ومتنامية من عوائد شركات المحاسبة تكون من أعمال غير التدقيق، فضلا عن أن هناك دراسات أخرى أكدت من خلال بيانات ميدانية وجود ارتفاع نسبي في أتعاب الخدمات الاستشارية بالمقارنة مع أتعاب التدقيق. مما يستدعي ضرورة تطوير التدقيق بحيث تتضمن بعض الاستشارات التي يحتاجها العملاء دون الإخلال بمتطلبات الاستقلال (Arrunada, 1999 ; Sharma &Sidhu,2001).

كما أوضحت دراسة Weil & Tannenbaum (٢٠٠١) آراء مجموعة من الباحثين الذين ناقشوا قضية تقديم المدقق للخدمات الاستشارية، حيث فقدت عملية التدقيق التقليدية في نظرهم مركز القيادة فيما تقدمه مكاتب التدقيق من خدمات. ونتيجة لذلك أصبح المدققون يطالبون الآن بإزالة القيود المفروضة عليهم و التي تحد من تقديم الخدمات الأخرى، بالإضافة إلى أن الأتعاب التي يتم الحصول عليها مقابل الخدمات الأخرى غير التدقيق في نظرهم لا تهدد أو تؤثر في استقلال المدقق، وبالتالي فلا يوجد سبب يمنعهم من تقديمها.

كما أشارت نشرة صادرة عن مكتب (KPMG) بعنوان "خدمات الضمان والخدمات الاستشارية" إلى أنه من الأفضل أن نطلق على خدمات التدقيق الجديدة اسم خدمات إضفاء الثقة (Assurance Services)، وذلك لأنها تعكس احتياجات الاقتصاد الصناعي الجديد، وتقدم خدمات متنوعة ومرتبطة بثورة المعلومات الناشئة(KPMG, 1999).

أما فيما يتعلق ما يتعلق بالاتجاه الثاني والمتبني لفكرة وجوب عدم قيام المدقق الخارجي بأي عمل خلاف التدقيق الخارجي لأعمال عميله، فهناك العديد من الدراسات والبحوث التي تنتمي إليه، فقد أشار شاهين (٢٠٠٣) على سبيل المثال إلى أن تقديم المدقق للعديد من الخدمات (كالاستشارات المحاسبية والضريبية والإدارية أو الاستشارات الخاصة بنظم المعلومات المرتكزة على الحاسب الالكتروني أو تصميم النظم المحاسبية) سيؤدي إلى انهيار كل القواعد الأخرى لمظاهر الحياد التي حرصت على تقوية المدقق قبل الإدارة الخاضعة للتدقيق، خاصة فيما يتعلق بالجوانب المالية.

وكما أوضح (George Ledwith) متحدث عن مكتب (KPMG) في دراسة Weil & Tannenbaum (٢٠٠١) إنه مما يؤخذ عليه أن يتم تعريض علاقة التدقيق أو استقلالها للخطر مقابل تقديم خدمات أخرى إضافية لإرضاء العميل". وكما تحذر

(Harrington) متحدثة عن مكتب Deloitte and Touche في دراسة & Weil Tannenbaum (٢٠٠١) بشأن استقلال مكتب التدقيق مقابل الأتعاب التي يحصل عليها نتيجةً لوكالته وتفويضه بالبيانات، وأن مكاتب التدقيق تتحمل مسؤولية الحفاظ على استقلال المدقق بجدية. وطبقاً لما ذكره رئيس محاسبي هيئة تنظيم تداول الأوراق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية (SEC) السابق (ميشيل ستون) " قد يتأثر استقلال المدقق كلما زادت الأهمية الاقتصادية لخدمات الاستشارة التي تقدمها مكاتب التدقيق، وكذلك كلما زادت العلاقات بين الإدارة والمدقق وأصبحت أكثر تعقيدا "(Jeppesen, 2005).

دراسات مماثلة أيضاً أجريت على دول أخرى مثل دراسة Karlsson & Sjoberg (٢٠٠٤) في السويد، ودراسة Citron (٢٠٠٣) في المملكة المتحدة، مثل هذه الدراسات ناقشت تأثير تقديم الخدمات الاستشارية لعملاء التدقيق على استقلال المدققين، وقد أكدت هذه الدراسات على ضرورة وجود خطوط إرشادية أخلاقية للمهنة خاصةً فيما يتعلق بالاستقلال.

كما يؤثر منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال على تقليص حالات الغش في الإدارة والتي تسببت بتأثيرات عميقة على مهنة التدقيق، حيث تسببت في إضعاف مصداقيتها وأساءت إلى سمعة المدققين، وترتب على حالات غش الإدارة أيضاً خسائر مالية كبيرة، فقد قدرت دراسة لجمعية فاحصي بأن 6% من إيرادات الولايات المتحدة (ACFE,2002) الأمريكية فقدت عام ٢٠٠٢ نتيجة للغش، كما أشار Rezaee (٢٠٠٥) حالات غش الإدارة كلفت المشاركين في أسواق المال أكثر من خمسمائة مليار دولار خلال السنوات الأخيرة، هذا بالإضافة إلى نتائج الدعاوي القضائية التي رفعت على المدققين نتيجة لتلك الحالات، وترتب عليها تزايد الضغوط على المهنةمصحوبـاً بالتساؤل عن دور المدقق الخارجي تجاه اكتشاف غش الإدارة، بعد أن أجمعت معظم أراء المهتمين بأنه يعد السبب الأساسي للانهيارات المفاجئة للعديد من الشركات الكبرى،

وبأنها أصبحت مشكلة عمل رئيسية بالنسبة للمدققين ولمهنة التدقيق. كما يجب اتخاذ الخطوات اللازمة لمكافحتها والحد من آثارها (KPMG,2002) ولعل من أهم آثار الغش على المهنة انهيار مكتب آرثر أندرسون (Arthur-Andersen) أحد أكبر مكاتب المحاسبة و التدقيق في العالم.

ولقد كان لمهنة التدقيق القائم على مخاطر الأعمال الدور في التصدي لهذه المشكلة كونه يعطي للجهات الرسمية حق التدخل في تنظيم الممارسات المحاسبية، كما حد القانون من الحرية التي كانت تتمتع بها المهنة في وضع المعايير والإرشادات المهنية، ويظهر ذلك بوضوح من خلال إقرار القانون إنشاء مجلس جديد يسمى مجلس الإشراف على المحاسبة في الشركات العامة والذي منح صلاحيات واسعة في مراقبة أعمال مهنة التدقيق، هذا فضلاً عما قرره القانون من صلاحيات لهيئة تداول الأوراق المالية بشأن التأكد من استقلالية وحياد مدققي الحسابات بهدف حماية مصالح المستثمرين والدائنين والمستخدمين الآخرين(AICPA , 2005).

كما تمثلت أهميته فيما قدمه من إصلاحات بتحرك المهنة لاستعادة الثقة العامة في خدمات التأكيد والتصديق التي تقدمها، من خلال تطوير معايير التدقيق المتعلقة بمسئولية المدققين اتجاه تقييم واكتشاف غش الإدارة، وكان من أهم الجهود في هذا المجال جهود المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين(AICPA)، حيث قام المعهد بإقرار العديد من السياسات والإجراءات التي استهدفت التوعية بمشكلة غش الإدارة وأهمية اكتشافه، كما قام بإصدار المعيار (SAS, NO. 99) الذي تضمن اعترافاً من المهنة بمسئولية المدقق عن اكتشاف غش الإدارة، ووسع المعيار بشكل ملحوظ من مسئولية المدققين تجاه اكتشاف غش الإدارة والتقرير عنه، وتطلب منهم تقييم مخاطر غش الإدارة، وجمع المزيد من المعلومات والأدلة المتعلقة بهذا التقييم، والاستجابة لهذه المخاطر بتصميم إجراءات التدقيق (Citron,2003).

*** أسباب إعادة النظر في منهجيات التدقيق وتغييرها**

هنالك أسباب عديدة تدعو إلى إعادة النظر في منهجيات التدقيق وتغييرها والتي منها:

يعتقد أنصار تطبيق منهج (BRA) أن سبب إخفاقات مدققي الحسابات ليس ناتجا عن عدم فعالية الإجراءات في الكشف عن التضليل في القوائم المالية، ولكن بسبب مصاعب أخرى تواجهها مثل: مشاكل تقدير استمرارية الشركة أو تحديد الغش التي تظهر لأسباب أخرى في مجال العمل مثل؛ بيئة العمل السريعة، والتطورات التقنية والعولمة (Globalization) الذي يعني أن نتائج مخاطر الأعمال تترجم بالتأثير المباشر على القوائم المالية بشكل أسرع من الماضي (Lemon,Tatum,&Turley, 2000).

كما أن الاختبارات المكثفة للحصول على التفاصيل في غياب الفهم الجيد لمخاطر الأعمال هي في أحسن الأحوال غير فعالة(Curtis & Turley, 2007)، وأن تغيير التركيز من منهجية التدقيق من القوائم المالية إلى مخاطر الأعمال ناتجة عن خدمات الاستشارات الإدارية المربحة التي ترتب عليها تآكل استقلالية المدقق(Jeppesen, 2005).

كما أن زيادة الضغط على مدققي الحسابات من جهات متعددة بسبب ارتفاع الأتعاب والتكاليف والمنافع المتحققة من هيكلية مناهج التدقيق، دفع المدققين إلى البحث عن مناهج تدقيق أكثر فاعلية، كذلك رغبة مدققي الحسابات بحماية أنفسهم من الدعاوى القضائية بسبب هواجس فعالية عملية التدقيق(السويطي، 2006).

إن شركات التدقيق التي تركز بشكل كبير على مخاطر الأعمال تشير إلى الرغبة للقيام بطرق ملائمة للتفريق بين منهجيتها عن تلك المقدمة من قبل المنافسين و اعتماد منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال سيؤدي إلى تقديم قيمة مضافة لعملية التدقيق من منظور العميل (Lemon,Tatum,&Turley, 2000).

*** تطور استراتيجيات التدقيق في ظل مخاطر الأعمال**

إن التغير ات والتعقيدات في بيئة الأعمال، قادت المؤسسات الدولية التي تعمل في المحاسبة وتدقيق الحسابات لتطبيق مناهج تدقيق جديدة، تعزز من عمليات إدارة مخاطر الأعمال واستراتيجياتها وعملياتها وفهمها بشكل أفضل للشركات قيد التدقيق (Knechel, Salterio,&Ballou, 2007) كما أن مخاطر التدقيق عملية غير مستقلة عن نتائج التدقيق، بمعنى أن مخاطر التدقيق الشامل تحوي مخاطر الأعمال كما يجب أن يكون المدقق ملما بمخاطر الأعمال الناجمة عن الأضرار التي تلحق بممارسته المهنية ارتباطا بالبيانات المالية التي تحقق منها وأعد عنها تقريره، و هي الأضرار التي تنشا حتى مع تنفيذ عملية التدقيق طبقا لمعايير التدقيق المتعارف عليها، وحتى مع إعداد المدقق تقريره بصورة مناسبة Nashwa, (2004).

أنه ودون فهم المهمات المحددة لمنهجية التدقيق القائمة على مخاطر الأعمال، وقدرة المدققين على تحديد طبيعة عمل المنشآت لا يمكن القيام بهذا الدور الذي يوفر للمدقق القدرة على الاكتشاف المبكر لمخاطر الأعمال قبل حدوثها (Cohen, 2000)، إن غالبية المنشآت المحاسبية الدولية الكبرى أدركت أهمية تحديد ومراقبة المخاطر التي تحيط بعمل المنشآت قيد التدقيق، ويمكن أن تؤثر على أعمالها سلبا، وبدأت تطور وتستخدم منهجيات تدقيق جديدة يمكنها فهم وا ٍدارة بيئة الأعمال الجديدة التي تتسم بالترابط والتغيير السريع، مستخدمة الإطار من الأعلى إلى الأسفل (Top- Down Framework) والذي يركز بشكل مكثف على الأعمال وا ٍدارة مخاطر العمليات، التي تختلف مهماته وطريقة عمله بشكل ملموس عن مناهج التدقيق التقليدية.

إن هدف التدقيق لا زال يتمثل في تقديم رأي حول ما إذا كانت القوائم المالية الخاصة بالمنشأة قيد التدقيق قد تم إعدادها حسب معايير المحاسبة، وعملية تدقيق الحسابات تأخذ بعين الاعتبار المخاطر المرتبطة بأخطاء القوائم المالية ومخاطر الأعمال المرتبطة بالأهداف الإستراتيجية والعملياتية للمنشآت قيد التدقيق (Nobes & Parker, 2000).

أن منهجية التدقيق القائمة على مخاطر الأعمال، تعتمد على القناعة التي تشير إلى أن فعالية التدقيق تزداد من خلال الفهم المتأني لأهداف المؤسسة قيد التدقيق، لأن المخاطر يمكن أن تحول دون أن يتم تحقيق هذه الأهداف يتبع ذلك الأخذ بعين الاعتبار مخاطر الأعمال، إذ إن مناهج التدقيق تقوم بعملية تصفية لهذه المخاطر التي من الممكن أن تؤثر على القوائم المالية قيد التدقيق لتقليل أخطاء إعداد القوائم المالية(Mc Namee, 1998).

لقد تم اقتراح طريقة للتدقيق قائمة على مخاطر الأعمال تدعى من أعلى إلى أسفل(Top-Down) تبدأ من عمليات المنشاة وتنتهي بالقوائم المالية، وتشمل فعالية التدقيق الخارجي، وخدمات الزبائن والتحكم بشكل أفضل في عمليات المنشأة وملاءمتها مع المتطلبات على المستو ى الدولي، ويركز هذا المنهج على توجيه الجهود التدقيقية على النقاط التي تتواجد فيها المخاطر المهمة غير المسيطر عليها(Pong & Turley, 1997).

أما الأخطار المهمة غير المكتشفة والمتبقية فيتم تحديدها من خلال الرؤية الشمولية للمنشاة قيد التدقيق، والتي تشمل بناء نموذج ذهني لعمليات المنشأة يغطي مختلف عناصرها، والاستراتيجيات التي يتم تطبيقها لتحقيق أهدافها(Rich,Solomon,&Trotman, 1997).

هناك نقطتان مهمتان ذات علاقة بعملية فحص المنشاة وفق التدقيق القائم على مخاطر الأعمال، تتمثل الأولى في أن على المدققين أن يحددوا ويفهموا أساليب الرقابة الإستراتيجية الإدارية، حيث تشمل أساليب الرقابة الإستراتيجية الإدارية مختلف الأهداف والخطط الأساسية

المستقبلية للمنشأة قيد التدقيق، والعمليات التشغيلية والتحالفات مع منشآت أخرى يتم استخدامها لإدارة المخاطر الإستراتيجية المهمة والحرجة(Kim,Chung,&Firth, 2003) .

أما النقطة الثانية فتتمثل في أن على المدققين الذين يتم تكليفهم بعملية التدقيق ومن خلال اختيارهم لعمليات الرقابة على المخاطر ضمن العمليات التشغيلية المهمة والحرجة، عليهم أن يقدروا نوع وحجم الأخطار المتبقية والتي يمكن أن تؤثر على دقة وعدالة القوائم المالية.

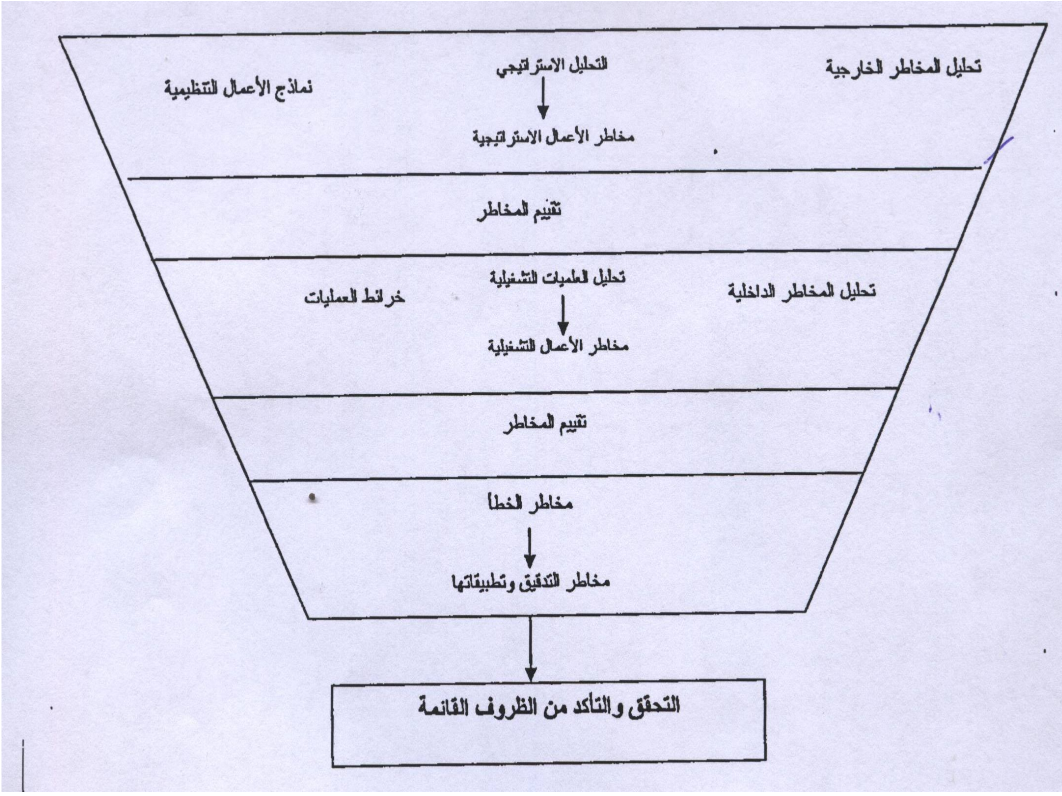
قام Knechel (٢٠٠٧) ومن خلال إجراء دراسة ميدانية بتوثيق الإجراءات التي طبقتها إحدى الشركات التي تطبق منهجية التدقيق القائم على مخاطر الأعمال (BRA) إلا أن جهوده كانت الأكثر وضوحا وتفصيلا حيث قدم شرحا لكل مرحلة من مراحل منهجية التدقيق القائمة على مخاطر الأعمال، وفيما يلي استعراض لهذه المراحل:

١- تقييم المخاطر(Risk Assessment)؛ يقوم المدققون الخارجيون بتدقيق المخاطر المحتملة مثل مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر السوق ومخاطر الائتمان ومخاطر الاستثمار ومخاطر إدارة القروض ومختلف المخاطر التي ممكن أن تتعرض إليها عملية التدقيق.

٢-تجميع قرائن التدقيق(Audit Assessment)؛ حيث يقوم المدققون بتوثيق القرائن والإثباتات المتعلقة بالمخاطر الإستراتيجية والتشغيلية ومؤشرات الأداء.

٣- إدارة التدقيق(Audit Adminstratration)؛ يقوم المدققون بوضع خطة تدقيق، وآليات تطبيقها من خلال وضع جدول زمني لكل مرحلة من مراحل عملية التدقيق.

٤- بناء فريق التدقيق(Audit Term Structure)؛ يقوم المدققون بتوزيع مهمات التدقيق على أعضاء فريق التدقيق واختبار الأفراد بهدف تقييم أداء مهماتهم. أن منهجية التدقيق القائم على مخاطرة الأعمال(BRA) وفق النموذج من الأعلى إلى الأسفل (Top_Down Model) يتم تطبيقها كما يلي والشكل (٢-١) يمثل ذلك (Ballou & Heitger, 2002).



شكل (٢- ١) يمثل منهجية التدقيق القائم على مخاطر الأعمال (Ballou & Heitger, 2002)

يوضح الشكل (٢- ١) المهمات التي يقوم بها فريق التدقيق، وهي:

أ- **التحليل الاستراتيجي**؛ تبدأ عملية التقييم هذه على المستوى الاستراتيجي، وهو المستوى الذي تتأسس فيه الأهداف الأساسية للمنشأة، ويتم فيها تخصيص الموارد لتحقيق الأهداف، عند البدء من المستوى الإستراتيجي يكون المدققون قادر ين على تنفيذ وممارسة التدقيق من أعلى إلى أسفل. مرورا بالعمليات التشغيلية التي تعتمدها المنشاة قيد التدقيق لتحقيق أهدافها الإستراتيجية(Gibbins, 2001).

من خلال استخدام النموذج من أعلى إلى الأسفل(Top-Down)، بشكل أكبر من النموذج التقليدي، فإن المدقق يكون أكثر قدرة على رؤية المنشأة وأعمالها بطريقة أكثر شمولية وهذا

إضافة إلى أن تحديد فهم الأهداف الإستراتيجية للمنشاة قيد التدقيق بطريقة واضحة يتم من خلال تطبيق نموذج الأعمال.

يهدف إجراء التحليل الإستراتيجي للمنشأة قيد التدقيق، فإن التدقيق وفق هذا النموذج ينتقل إلى التركيز على عناصر البيئة المحيطة بعمليات المنشأة ولتنفيذ هذه الخطوة، فإن هناك العديد من الأسئلة التي من شأن وجود إجابات واضحة عليها، تمكين المدقق من إجراء تحليل استراتيجي دقيق وواضح للمنشأة قيد التدقيق (Koen, 2003).

ومن بين أهم الأسئلة تلك المتعلقة بنوع وحجم المعلومات التي يمكن أن توفرها المنشأة قيد التدقيق، ومن هم الأشخاص الذين يمكن أن يوفروا هذه المعلومات وماهية المعلومات التي تساعد المدقق على بناء نموذج الأعمال الخاص بالمنشأة، وكيف يمكن للمدقق أن يقدر أي الأهداف الإستراتيجية أكثر أهمية من غيره على المستويين القصير والطويل (& Ballou (Heitger, 2002.

ب- تحليل مخاطر الأعمال الإستراتيجية؛ إن التحليل الاستراتيجي، بما يشمله من توثيق للأهداف الإستراتيجية والعمليات التشغيلية اللازمة لتحقيقها يمكن المدققين من فهم واستيعاب هذه العمليات وبيئة السيطرة المستخدمة في المنشأة قيد التدقيق (Gramlling,Johnston,&Mayhew 2001).

في هذه الحالات تستخدم إدارة المنشأة قيد التدقيق، أساليب رقابة عالية المستوى لتخفيف المخاطر الإستراتيجية وعمليات الرقابة هذه تتمثل في نظم معلومات ونظم خبيرة ومتخصصة في كل جانب من جوانب العمليات التشغيلية وتشمل كذلك دعم وتوثيق النظام وتحديده والسيطرة

على عملياته التشغيلية والاهتمام بالتغذية الراجعة لهذا النظام (Peecher & Solomon, 2001).

واعتمادا على تقييم مخاطر الأعمال الإستراتيجية، فإن المدققين الذين يستخدمون منهجية التدقيق القائمة على مخاطر الأعمال عليهم أن يفهموا ويساهموا في تطوير الكيفية التي على المنشأة قيد التدقيق استخدامها لتخصيص مواردها المتوفرة وبناء علاقات مع أطراف خارجية للتخفيف من هذه المخاطر، إذ إن عملية تخصيص الموارد المتوفرة لدى المنشأة قيد التدقيق بشكل صحيح، من شأنه أن يعمل على تحقيق الأهداف الإستراتيجية، ويقدم دعما ملموسا لبعض العمليات لتحقيق هذه الأهداف.

وتشمل عملية التحليل الاستراتيجي في إطار منهجية التدقيق القائم على مخاطر الأعمال، قيام المدققين بالتركيز والاهتمام بمخاطر الأعمال التي تؤثر بشكل ملموس على درجة تحقيق المنشأة لأهدافها الإستراتيجية خاصة المخاطر الاجتماعية والتقنية. إذ إنه من واجب المدققين أن يعملوا على إيجاد إيجابيات على عدد من الأسئلة ذات العلاقة بدرجة تأثير المتغيرات الاجتماعية والثقافية والتقنية التي يمكن أن تؤثر سلبا أو إيجابا على عمليات المنشأة قيد التدقيق، وبالتالي تحول دون تحقيقها لأهدافها الإستراتيجية (Bell,Marrs,Solomon,&Thomas, 1997).

ج- تحليل العمليات التشغيلية؛ يقوم المدققون في هذه المرحلة باستخدام منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال (BRA)، بهدف بناء تصورات وتوقعات حول المخاطر غير المكتشفة وانعكاساتها على التقارير والقوائم المالية، وخلال هذا التحليل فإن المدققين يقومون أيضا ببناء استراتيجيات مستقلة للحسابات المتأثرة بالعمليات المحاسبية المنبثقة عن العمليات التشغيلية.

عادة ما تختلف المنشآت في مستويات أدائها في بعض التفاصيل خلال عملية التحليل وهناك أنواع مختلفة من المعلومات يمكن تجميعها خلال عملية تحليل العمليات التشغيلية حيث أن فهم أهداف العمليات التشغيلية وترابطها يساعد في تحديد وتقييم المخاطر التي يمكن أن تحول دون تحقيقها لأهدافها، إضافة إلى زيادة فعالية إدارة هذه المخاطر (Rich,Solomon,&Trotman, 1997).

كذلك فإن فهم واستيعاب النشاطات المتضمنة في هذه العمليات التشغيلية، والعمليات المحاسبية الناجمة عنها يساعد على استيعاب وفهم المخاطر المتوقعة منها ودرجة انعكاسها على القوائم المالية. إن تقنية المعلومات مكنت المدققين من تطوير منهجياتهم لفحص العمليات المحاسبية الروتينية، لأن احتمالية وجود أخطاء فيها تكون في أدنى حالاتها (Lemon,Tatum,&Turley, 2000).

أما فيما يتعلق بالعمليات المحاسبية غير الروتينية مثل الفروقات الناشئة عن تغيير الطرائق المحاسبية المستخدمة في تقييم المخزون السلعي، فإن على المدققين التركيز والاهتمام فيها، بهدف السيطرة على ما يمكن أن تنتجه من أخطاء، إضافة إلى التركيز على أدوات وعمليات الفحص التي تقيمها.

د- تقييم مخاطر العمليات التشغيلية؛ بما أن مخاطر العمليات وكما سبق الإشارة إلى ذلك، تتمثل في المخاطر التي تحول دون تحقيق المنشأة لأهدافه عملياتها التشغيلية، لذلك فإن عمل المدققين ينصب على استيعاب وفهم مخاطر العمليات غير المسيطر عليها، يمكن أن تتأثر بشكل كبير بالمخاطر المحتمل حدوثها، وهذه المخاطر، تزيد من احتمالية وجود أخطاء في القوائم المالية (Knechel,Salterio,&Ballou, 2007).

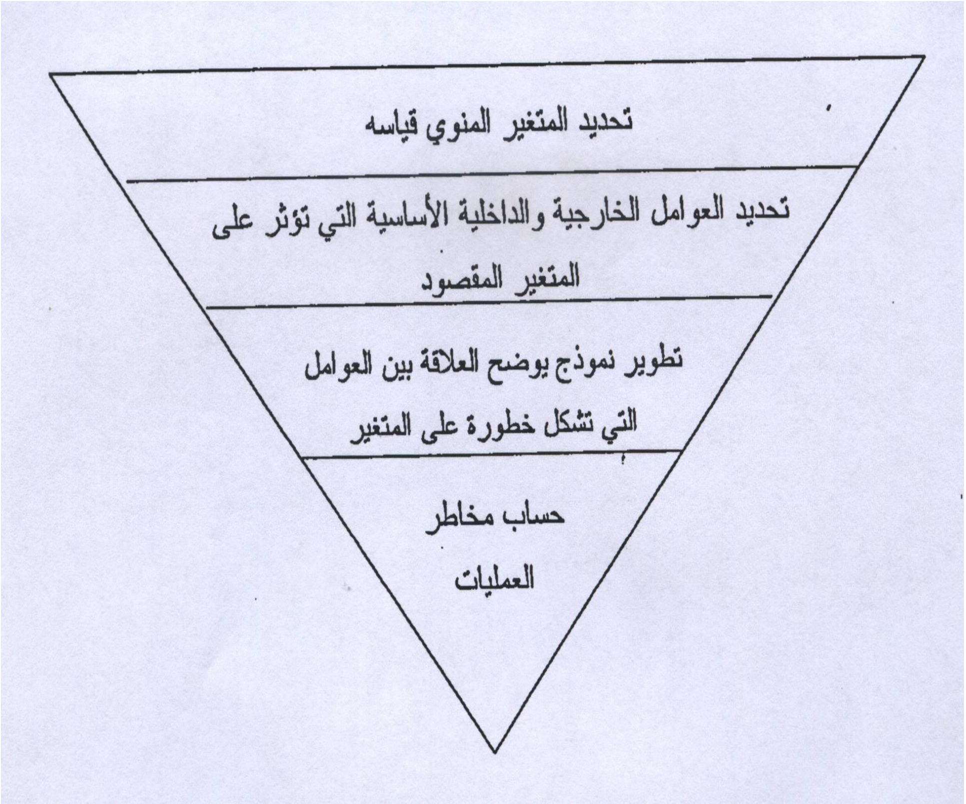
تقوم إدارة المنشأة قيد التدقيق بإدارة مخاطر عملياتها من خلال نظم عمليات خاصة، غالبا ما أصبحت في العصر الحالي نظم معلومات مؤتمته، بهدف التحقق والتأكد من أن العمليات التشغيلية تتم بشكل فعال ومسيطر عليه لإدارة المشتريات والمدفوعات والمقبوضات وغيرها، مثال على استخدام عمليات الرقابة الفعالة التي تغطي مختلف مصادر المخاطر التي يمكن أن تؤثر على العمليات التشغيلية تساعد على حماية ومراقبة مخاطر المعلومات التي تنتج عن هذه العمليات(Ballou & Heitger, 2002).

إن تأثير المخاطر التشغيلية يمكن قياسها من خلال استخدام طرق الفحص، حيث يستخدم لهذا الغرض طريقتان هما: من أعلى إلى أسفل(Top-Down)، ومن أسفل إلى أعلى(Bottom-up)، وفيما يلي عرض لهاتين الطريقتين:

من أعلى إلى أسفل (Down−Top)

إن هذا الأسلوب ينظر ويتعامل مع مخاطر العمليات التشغيلية وفق الخطوات الآتية؛ تحديد المتغير المنوي قياسه، تحديد العوامل الخارجية والداخلية الأساسية التي تؤثر على المتغير، بحيث يتم التعامل مع المتغير المنوي قياسه باعتباره متغيرا تابعا، والعوامل الخارجة والداخلة التي تؤثر عليه متغيرات مستقلة.

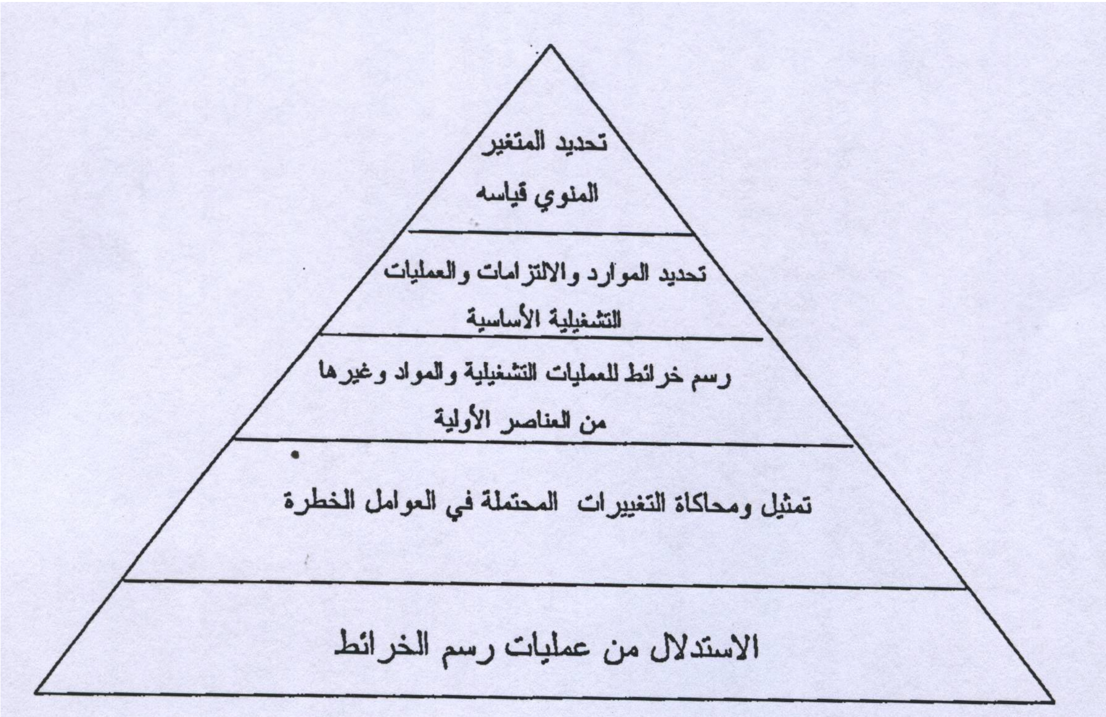
كذلك حساب مخاطر العمليات التشغيلية باعتبارها التباين غير المفسر في المتغير قيد الفحص من قبل العوامل الخارجية والداخلية التي تم التعامل معها من خلال النموذج والتي تم استخراجها من خلال تحليل الانحدار، إذ يقوم تحليل الانحدار بتحديد درجة تأثير كل عامل من العوامل الخارجية والداخلية على المتغير التابع (Pong & Turley, 1997).



الشكل (٢- ٢) يمثل أنموذجا من أعلى إلى أسفل (Pong & Turley, 1997)

- **من أسفل إلى أعلى (Bottom-up)**

يتعامل هذا الأسلوب مع أخطار الأعمال استنادا إلى المعلومات التي عادة ما يتم تجميعها من خلال المعلومات التاريخية ومراقبة الوضع الحالي وفقا للخطوات التالية؛ تحديد المتغير المنوي قياسه، وتحديد الموارد والالتزامات والعمليات التشغيلية الأساسية، ورسم خرائط للعمليات التشغيلية والموارد وغيرها من العناصر الأولية، وتوضيح علاقاتها مع المخاطر المتوقعة (Knechel,Salterio,&Ballou, 2007).



الشكل رقم(٢- ٣) أنموذجا من أسفل إلى أعلى (Pong & Turley, 1997)

- تقييم مخاطر الأعمال المتبقية(غير المسيطر عليها)

بعد استكمال تحليل العمليات الإستراتيجية والعمليات التشغيلية والمخاطر المتعلقة بهذه العمليات درجة فعالية المنشأة في تقليل هذه المخاطر، فإن المدقق يجب أن يقيم درجة وحجم المخاطر الإستراتيجية التشغيلية المتبقية باستخدام أسلوب تحليل التباين (ANOVA). إن المعرفة والمعلومات التي تم الحصول عليها من عمليات التحليل الاستراتيجي والتشغيلي لعمليات المنشأة قيد التدقيق مهمة جدا. حيث أنها تمكن المدقق من فحص الحسابات التي لا زالت تحتوي على مخاطر(الشمالي،٢٠٠٧).

إن أسلوب تحليل التباين المتعدد (ANOVA)، يبين بكل وضوح درجة تأثير المتغير التابع قيد الفحص، من المتغيرات المستقلة المحتمل تأثيرها عليه.

يمكن القول إن عملية تقييم مخاطر الأعمال المتبقية، تعد من القرارات الأكثر أهمية ودقة وعلى المدقق اتخاذها في إطار منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال(BRA)، ففي في هذه المرحلة فإن المدقق يعمل على تقييم التقارير المالية التي يمكن أن تحتوي على الأخطاء. ولأن الوصول إلى الأخطاء المتبقية يعد من الأمور الصعبة، فإن المدقق يقوم بجمع ودمج المعلومات التي حصل عليها من عملية تقييم العمليات التشغيلية والأداء وفعالية الأساليب المستخدمة في إدارة المخاطر في جميع مراحل تحليل العمليات التشغيلية، والتي تؤثر على دقة وصحة التقارير المالية(عبابنة،٢٠٠٣).

في هذا الإطار؛ فإن المدققين يفحصون التأثيرات المشتركة للمخاطر المتبقية، وفي هذه المرحلة هناك أيضا عدد من الأسئلة التي يجب على المدقق الإجابة عنها مثل؛ ما نوع القرائن التي تم الحصول عليها خلال تحليل العمليات التشغيلية والتي تمكن المدقق من تحديد المخاطر المتبقية(الوشلي،٢٠٠٦).

من خلال الاستعراض السابق ظهرت أهمية مخاطر التدقيق ومخاطر الأعمال بالنسبة للمدقق الخارجي، إلا أن هذه النظرية لا تكتمل إلا بوجود إستراتيجية تدقيق واضحة يبني عليها المدقق خطته وأهدافه وإجراءات التنفيذ، ومن هنا ظهرت أهمية منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال على مستوى جودة التدقيق الخارجي(النوايسة،٢٠٠٤).

٢ – ٥ الدراسات السابقة العربية والأجنبية

هناك العديد من الدراسات التي تناولت أثر منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال على مستوى جودة التدقيق الخارجي، وفيما يلي أبرز الدراسات التي تمكن الباحث من الاطلاع عليها مرتبة حسب التسلسل الزمني:

أولاً: الدراسات العربية

دراسة أبو شعيشع(١٩٩٨) بعنوان" تحليل مسئولية مراجعي الحسابات نحو الأخطاء". هدفت الدراسة إلى تحليل مسئولية مدققي الحسابات نحو الأخطاء، وخلصت الدراسة إلى أنه يجب على المدقق في ضوء المعيار الأمريكي ٨٢أن يكون مسئولاً عن إعطاء تأكيد معقول باكتشاف جميع الأخطاء والغش ذات التأثير الجوهري على القوائم المالية، بينما تعد إدارة المنشأة مسئولة عن منع واكتشاف جميع الأخطاء والغش بالدفاتر والقوائم المالية، وأشارت الدراسة إلى وجود جوانب قصور في المعيار تحتاج إلى تطوير.

دراسة الرمحي(٢٠٠٤) بعنوان" تطوير أسلوب التدقيق المبني على المخاطر لدى المصارف الأردنية". هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفاهيم التدقيق المبني على المخاطر وإجراءات تطبيقها، وتحديد المعوقات التي تحول دون تطبيق هذا الأسلوب، وذلك وصولا إلى نموذج مقترح للتدقيق المبني على المخاطر قابل التطبيق.

وقد أظهرت الدراسة النتائج التالية:

- أن منهج التدقيق المبني على المخاطر غير مطبق لدى غالبية المصارف.
- أن مفاهيم وأساليب تطبيق التدقيق المبني على المخاطر غير واضحة وغير مفهومة لذلك لم يتم تطبيقه على الرغم من اقتناع مجالس إدارات المصارف بجدوى تطبيقه.
- أنه لا تتوفر الكفاءات اللازمة لتطبيق أسلوب التدقيق المبني على المخاطر.

دراسة جمعه والزعبي (٢٠٠٤) بعنوان "قياس فهم المديرين والمدققين وحملة الأسهم للمسؤولية عن فشل التدقيق الشركة في بيئة الأعمال الأردنية".هدفت الدراسة إلى تقييم مدى فهم المسؤولية عن فشل التدقيق من خلال المقارنة بين آراء المديرين الماليين ومدققي الحسابات المالية وحملة الأسهم والكشف عن مجالات التطابق والاختلاف بينهما.

وقد بينت الدراسة أن هناك صراعا تاريخيا بين مكاتب التدقيق الخارجي والشركات التي يتم تدقيقها والمستثمرين في هذه الشركات. كما أن مهنة المحاسبة تقوم بتوفير معايير مناسبة لنجاح التدقيق. وبينت الدراسة الميدانية أن حملة الأسهم أكثر فهما للمسؤولية عن فشل التدقيق، يليهم المدققون الخارجيون ثم المديرون الماليون.

دراسة النوايسة(٢٠٠٤) بعنوان" العوامل المؤثرة على جودة تدقيق الحسابات ميدانية من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين في الأردن ". هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة على جودة تدقيق الحسابات من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين في الأردن، وقد توصلت الدراسة إلى أن المدققين يدركون أهمية جودة التدقيق(80.20 %) ، وأن ما يؤثر على جودة التدقيق هي العوامل المرتبطة بفريق عمل التدقيق (74.4 %)، في حين أن أقل ما يؤثر (64.6 %) على جودة التدقيق هي العوامل المرتبطة بعملية تنظيم المكتب، ولا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية على جودة التدقيق فيما يتعلق بحجم المكتب والتنوع في الخدمات التي يؤديها للعميل.

دراسة إبراهيم(٢٠٠٥) بعنوان" تطوير إستراتيجية للتدقيق الخارجي في القطاع المصرفي الأردني بناءً على مخاطر الأعمال". هدفت الدراسة إلى تطوير إستراتيجية للتدقيق الخارجي بناء على مخاطر الأعمال، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن مدققي الحسابات الخارجيين عرضه لمخاطر الأعمال بغض النظر عما إذا كانت القوائم المالية فقد أعدت بما يتفق والمبادئ

المحاسبية المتعارف أم لا، وبغض النظر عما إذا التزم المدقق بمعايير التدقيق المتعارف عليها أم لا.

كما أظهرت الحاجة إلى توفر مهارات خاصة لدى المدقق الخارجي الرئيس وفريق التدقيق المساعدين له، كما أظهرت ضرورة الأخذ بعين الاعتبار تأثير الأنظمة والتعليمات والطبيعة الخاصة للعملية التدقيقية.

دراسة علي (٢٠٠٥) بعنوان" مسئولية المراجع عن اكتشاف التلاعب والغش في مصر". هدفت الدراسة التعرف على مسئولية المدقق عن اكتشاف التلاعب والغش، وتحديد طبيعة التلاعب في ضوء الإصدارات المهنية والدراسات العلمية السابقة ذات الصلة. وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج منها أن الإصدارات المهنية والدراسات العلمية الحديثة قد أولت اهتماكبير ً ا لمفهومي الشك المهني والتفكير الجماعي المتوقد للمدقق، وهو بصدد تخطيط إجراءات التدقيق، وبما يمكنه من اكتشاف التلاعب في القوائم المالية .كما قدمت إرشادات كافية بشأن إجراءات التدقيق الملائمة لاكتشاف التلاعب في القوائم المالية، خاصة الاستفسارات، والإجراءات التحليلية، والحد من إمكانية تنبؤ موظفي العميل بإجراءات التدقيق .

دراسة السويطي (2006) بعنوان" تطوير أنموذج لدور لجان التدقيق فيالشر كات المساهمة العامة الأردنية وتأثيرها في فاعلية واستقلالية التدقيق الخارجي". هدفت هذه الدراسة إلى تطوير أنموذج لتعزيز دور لجان التدقيق فيالشر كات المساهمة العامة الأردنية، من اجل تدعيم فاعلية واستقلالية التدقيق الخارجي، والذي بدوره يؤدي إلى تحسين جودة التدقيق وزيادة مصداقية البيانات المالية المنشورة.

وكان من أهم نتائج هذه الدراسة:

- أن نسبة تشكيل لجان تدقيق في الشركات المساهمة العامة في قطاع البنوك وشركات التأمين قد وصل إلى ١٠٠ %.
- أن نسبة تشكيل لجان تدقيق في الشركات المساهمة العامة في قطاع شركات الخدمات قد وصل إلى ٨٥ %.
- أن نسبة تشكيل لجان تدقيق في الشركات المساهمة العامة في قطاع الشركات الصناعية قد وصل إلى ٧٨ %.
- أن تشكيل لجان التدقيق يتم لغايات تنفيذ متطلبات قانونية ولا تقوم هذه اللجان بممارسة دورها بفاعلية.
- أنه لايوجد تأثير مهم للجان التدقيق الحالية في فاعلية و استقلالية المدقق الخارجي.

دراسة المخادمة والرشيد (2007) بعنوان" أهمية تطبيق إجراءات المراجعة التحليلية في رفع كفاءة أداء عملية التدقيق" . دراسة ميدانية. هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على بعض العوامل التي من المتوقع أن تؤثر في كفاءة أداء عملية التدقيق في مكاتب التدقيق الأردنية، وهذه العوامل تتضمن؛ أهداف المراجعة التحليلية وا إجراءات المراجعة التحليلية، والمعوقات التي تحد من تطبيق إجراءات المراجعة التحليلية، وقد استخدم الباحث في هذه الدراسة أسلوب الاستبانة الموجهة إلى المدققين العاملين بمكاتب التدقيق بالأردن وأعضاء جمعية المحاسبين القانونيين وأعضاء هيئة التدريس.

وقد أظهرت النتائج التالية ؛ أن مكاتب التدقيق ترتكز بشكل أساسي على إجراءات المراجعة التحليلية في عملياتها وتؤكد على أهميتها في تعزيز نتائج التدقيق، وأنه يوجد علاقة بين أهداف المراجعة التحليلية و إجراءاتها وكفاءة عملية التدقيق.

دراسة عبد الله (2007) بعنوان " العلاقة بين العوامل المؤثرة في جودة التدقيق ومصداقية الإبلاغ المالي في الشركات العامة الأردنية". هدفت الدراسة إلى الكشف عن العلاقة بين العوامل المؤثرة في جودة التدقيق ومصداقية الإبلاغ المالي من وجهة نظر المديرين الماليين في الشركات العامة الأردنية، وهدفت إلى تحليل العوامل التي تؤثر في جودة عملية التدقيق،وأجريت الدراسة على (١٢٠) شركة من الشركات الأردنية، و استخدمت الدراسة أسلوب الاستبيانات.

وكان من أهم نتائج هذه الدراسة:

- للمساهمة في زيادة مصداقية الإبلاغ المالي يجب على مكاتب التدقيق التركيز على ضوابط الرقابة على جودة أعمال التدقيق.
- أن حجم وشهرة مكتب التدقيق لا يؤثران على مصداقية الإبلاغ المالي.
- يعد تدوير فريق التدقيق من أهم العوامل المؤثرة على مصداقية الإبلاغ المالي.
- أن الالتزام بمعايير التدقيق يرفع من كفاءة المدقق مما يحسن من مصداقية الإبلاغ المالي.
- هناك علاقة إيجابية بين وضع العميل المالي ومصداقية الإبلاغ المالي اعتمادا على جودة التدقيق.
- وجود علاقة طردية مباشرة بين حجم الإفصاح المالي ومصداقية الإبلاغ المالي.

دراسة الجعافرة (2008) بعنوان " مدى حرص مكاتب التدقيق على توفير متطلبات تحسين فاعلية التدقيق الخارجيللشركات العامة الأردنية ". هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى حرص مكاتب التدقيق على توفير متطلبات تحسين فاعلية التدقيق الخارجيللشركات العامة الأردنية.

وكان من أهم نتائج هذه الدراسة ؛ تتوفر في مكاتب التدقيق الكبيرة والصغيرة في الأردن ما يلي:

- العناصر الأساسية لرقابة الجودة الشاملة على أعمال التدقيق.
- استقلالية المدققين العاملين بها.
- عدالة أتعاب التدقيق.
- ملاءمة فترة استمرارية المدقق.

دراسة العنقري وبكر(2009) بعنوان " القيمة المضافة لمراجعة الحسابات في شكلها الحديث". وقد عمدت الدراسة إلى توضيح مفهوم القيمة المضافة لمراجعة الحسابات في جيلها الرابع، وتحديد مجموعة الخدمات الإضافية للعميل التي من شأنها تحسين أدائه وزيادة رضاه

وكان من أهم نتائج هذه الدراسة أن تطبيق مفهوم القيمة المضافة لتدقيق الحسابات يتطلب وجود شفافية أكبر في السوق المالي من خلال توفر المعلومات عن الأهداف والاستراتيجيات للشركات وأنشطتها ونتائجها المالية، كما يجب تفعيل دور المعاهد والهيئات المنظمة لمهنة المحاسبة والمراجعة في ظل تطور أساليب الممارسات المهنية، وضرورة المحافظة على استقلالية المراجع وضمان عدم تأثر استقلالية المراجع من خلال الحد من توسيع دائرة القية المضافة التي تظهر على شكل استشارات مالية وإدارية مقدمة إلى إدارة الشركة لمساعدتها في تنفيذ أعمالها.

ثانياً: الدراسات الاجنبية

دراسة Bell, Marrs, Solomon, & Thomas (١٩٩٧):

"Auditing Organizations through a Strategic – System Lens ".

هدفت الدراسة إلى تقديم رؤية شاملة عن نظريات وآليات واستراتيجيات مقترحة لتنفيذ منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال، كما قام الباحثون بمعالجة عملية قياس الأعمال ومعالجة الأنظمة الإستراتيجية القائمة على التدقيق بناء على مخاطر الأعمال، وأشار الباحثون في دراستهم إلى أن هذا المنهج الجديد يوفر وسائل قوية تتماشى مع متطلبات التدقيق الخارجي بشكل أوسع وأشمل، كما أنه لا يزال يأخذ بعين الاعتباركثير اً من جوانب النموذج التقليدي للتدقيق.

دراسة Lemon, Tatum, & Turley (٢٠٠٠):

"Development in the Audit Methodologies of Large Accounting Firms".

تناولت هذه الدراسة أبرز التطورات والتغيرات التي شهدتها أساليب التدقيق في شركات المحاسبة الرئيسية خلال السنوات الأخيرة، والتأكيد على ضرورة تبني آلية جديدة للتدقيق تنطلق من تحليل مخاطر الأعمال، كما عرجت الدراسة على معرفة أهم الدواعي لطلب التغيير في أساليب التدقيق، وكان من أهمها زيادة الضغط على مدققي الحسابات نحو تخفيض الأتعاب وتقليص هيكلية عملية التدقيق.

دراسة Ballou& Heitger, (٢٠٠٢):

"The Impact of Business Risk Auditing on Audit Judgment and Decision Making Research".

وقد تناولت هذه الدراسة مدى تأثير منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال على كل من حكم المدقق واتخاذ القرارات، وكان من أبرز نتائجها أن تطبيق منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال يؤثر على حكم ورأي المدقق وعلى عملية صنع القرار في الشركة من خلال الكيفية التي يتم فيها تنفيذ آليات منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال، وأوصت الدراسة بضرورة قيام المدققين بداية بفهم شامل لبيئة عملية التدقيق في ظل منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال من خلال تقديم إجابات عن الأسئلة المتعلقة ببيئة التدقيق على المستويين الإستراتيجي والتشغيلي.

دراسة Humphrey, Jones,& Khalifa (٢٠٠٤):

"Business Risk Auditing and the Auditing Profession: Status, Identity, and Fragmentation".

تناولت هذه الدراسة منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال كحدث مؤسسي في بيئة التدقيق ومهنة المحاسبة في بريطانيا، وتوضيح درجة قبول مؤسسات الأعمال لمنهجية التدقيق القائم على مخاطر الأعمال، وفحص آلية عمل المنهج الجديد كممارسة اجتماعية ومؤسسية وكيف أن على المدققين أن يؤسسوا لوجود هذا المنهج لتتمكن مؤسسات الأعمال من التكيف مع منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال، والتعرف على تأثير استخدام هذا المنهج الجديد على المستوى المهني والتنظيمي للمؤسسات، وقد شملت عينة الدراسة كلاً من المكاتب الصغيرة والمتوسطة والكبيرة في لندن.

دراسة Curtis & Turley (٢٠٠٥) :

" From Business Risk Audits to Audit Risk Standards"

هدفت الدراسة إلى توضيح وبيان تطور المعايير المسؤولة عن مخاطر التدقيق والتي أصدرت من قبل مجلس المراجعة الدولية وضمان المعايير (IAASB) في أكتوبر /٢٠٠٣ التي تضمنت ترجمة الابتكار في منهجيات تدقيق الحسابات على نطاق واسع إلى معايير عالمية، وأوضحت الدراسة أن محور النقاشات كان يرتكز دوما على العلاقة بين مخاطر التدقيق والبيانات المالية، ومدى ملاءمة الاعتماد على مستوى عال من الضوابط والمعايير، استخدمت الدراسة المنهج التحليلي وذلك بذكر عدد من الدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة.

وخلصت الدراسة إلى أن المعايير الخاصة بمخاطر التدقيق قد احتفظت بنموذج مخاطر التدقيق كنموذج تفسيري أولي لتدقيق الحسابات مع إضافة بعض الميزات لأسلوب العمل.

دراسة Kotchetova, Donnell & Webb (٢٠٠٦):

"The Influence of Business Risk Assessments on Audit Planning Decisions: A Descriptive Model with Experimental Evidence".

هدفت الدراسة إلى تقديم وتطوير أنموذج يبين أثر تقييم مخاطر التدقيق على قرار خطة تدقيق الحسابات بواسطة مدققي الحسابات، ومدى إمكانية تطوير خطة التدقيق بالاعتماد على هذا النموذج، حيث يمكن أن تخضع قرارات التدقيق لإشراف تقييم المخاطر، أو يمكن أن يشرف تقييم مخاطر التدقيق على معرفة العميل حول حكم أو قرار عملية التدقيق، وقد يتم الإشراف من قبل الهيئة المكلفة من الشركة.

وخلصت الدراسة إلى التأكيد على تأثر قرارات عملية التدقيق بعوامل عدة أهمها عامل تقييم مخاطر التدقيق، وإلى خضوع هذه القرارات للإشراف والمتابعة من جهات مختلفة وذلك لضمان جودة عملية التدقيق.

دراسة Curtis & Turley (٢٠٠٧) :

" The Business risk Audit – A Longitudinal Case Study of an Audit engagement ".

هدفت الدراسة إلى الكشف عن أثر جودة التدقيق على مجازفات الأعمال، أجريت الدراسة عن طريق دراسة حالة لشركة في الولايات المتحدة تستخدم نظام التدقيق على مخاطر الأعمال لمدة خمس سنوات، وذلك من خلال إجراء مقابلات مع فريق التدقيق في الشركة، ومن خلال مراجعة الملفات الفعلية للتدقيق.

وخلصت الدراسة إلى التأكيد على أهمية الدور الذي تلعبه عملية التدقيق في الشركات وعلى ضرورة تطوير منهجية التدقيق وأساليبه ووسائله باستمرار من أجل القدرة على تجاوز العقبات التي قد تواجه هذه العملية، كما و أسهمت هذه الدراسة في فهمنا لطبيعة تقنيات التدقيق وكيفية مواجهتها للصعوبات أثناء تنفيذ لعملية التدقيق في إطار الهياكل التنظيمية القائمة.

وأظهرت الدراسة وجود بعض التضاربات في منهجية عملية التدقيق في السياق التنظيمي للشركة، سواء في العلاقة المعقدة بين المسئولين والعاملين في شركات المحاسبة الكبيرة أو في المعرفة والهيكل الإداري تستخدم لدعم تسليم تقارير التدقيق.

دراسة Humphrey, Jones , Khalifa,& Robson (٢٠٠٧) :

"Transforming audit technologies: Business risk audit methodologies and the audit field ".

هدفت الدراسة إلى الحديث عن التغيرات التي شهدتها مهنة التدقيق، وخاصة التغيرات التكنولوجية، بالإضافة إلى تضمين عملية تدقيق الحسابات في الهياكل المهنية والمحاسبية،استخدمت الدراسة المنهج التحليلي وذلك بذكر عدد من الدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة.

وخلصت الدراسة إلى التأكيد على أن أسلوب التدقيق القائم على مخاطر الأعمال هو أحد أكثر أساليب التدقيق حداثة وتعقيدا في بيئة الأعمال حيث يتضمن تدقيق الحسابات إضافة إلى تقييم الأداء في المؤسسات المهنية التنظيمية، كما أشارت إلى ضرورة الحرص على متابعة التغيرات الخاصة بمهنة تدقيق الحسابات، وتطبيقها وا إجراء الأبحاث الداعمة لها.

دراسة Peecher, Schwarz , & Solomon (٢٠٠٧):

"It's all about audit quality: Perspectives on strategic-systems auditing".

هدفت الدراسة إلى بيان أهمية جودة عمليات تدقيق الحسابات، وا إلى توضيح آراء المختصين في مجال التدقيق في تطبيق إستراتيجية نظم التدقيق في المؤسسات والشركات المختلفة، استخدمت الدراسة المنهج التحليلي وذلك بذكر عدد من الدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة، وخلصت الدراسة إلى مطالبة الكثيرين لمعرفة صحة عمليات التدقيق ومراجعة الحلبات التي تخضع لها عملياتهم وبياناتهم المالية، لذلك اقترحت الدراسة تطبيق إستر اتيجية نظم التدقيق وذلك لإعادة الثقة والثبات إلى عمليات التدقيق، وأيضا للاستجابة لمطالب المجتمع ورغباته ولكسب ثقته وتأييده.

دراسة Knechel (٢٠٠٧) :

"The Business Risk Audit; Origins, Obstacles and Opportunities"

شرعت هذه الدراسة بتقديم صورة عن طبيعة عملية التدقيق في عام ١٩٩٠، حيث أشارت الدراسة إلى أن نمو تطبيقات إدارة المخاطر تعد بمثابة الخطوات المهنية الأولى نحو تبني منهجية التدقيق القائم على مخاطر الأعمال، وتوضح الدراسة أن من أهم الدوافع التي أدت إلى التغير من منهجيات التدقيق التقليدية إلى منهجية التدقيق القائم على مخاطر الأعمال هو زيادة الضغط على مدققي الحسابات من أجل تخفيض الأتعاب والتكاليف، والثورة ضد زيادة هيكلية وشكل عملية التدقيق التي بلغت ذروتها بالتحول إلى تطبيق منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال، ويبرر الباحث سبب نتائج تطبيق منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال بأنها كانت أقل نجاحا من المتوقع بسبب الكثير من العقبات التي ملأت طريق تنفيذه والتي منها؛ عدم التطبيق الكامل لذلك المنهج وفشل الحاكمية المؤسسية والسلوك غير الأخلاقي لبعض المدققين، وظهور مقاومة من أنصار المنهج التقليدي واستفسار أصحاب العمل عن مدى ملاءمة هذا المنهج لبيئة الأعمال، ويرى الباحث أن زيادة التركيز على إعداد التقارير المالية المضللة والسيطرة الداخلية تشير إلى أن منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال لا يزال له دور ليلعب في سلوك المدققين، وإن لم يكن هناك قيود فإن التطبيق الكامل لنظام التدقيق القائم على مخاطر الأعمال سيتغلب على العقبات التي تحول دون نجاحه.

دراسة Sanoun & Zarai (٢٠٠٨):

"Effect of auditee business risk, audit risk and auditor business risk on auditor auditee negotiation outcomes"

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر مخاطر الأعمال ومخاطر التدقيق إضافة على نتائج مفاوضات تحديد أتعاب التدقيق وقبول الجهة الخاضعة للتدقيق، أجريت الدراسة بناء على بحث

تجريبي تضمن (٢٠٠) مدقق تونسي كمشاركين، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن المخاطر لها أثر على مفاوضات تحديد أتعاب التدقيق، وأن موافقة المدقق لقبول الشركات ذات المخاطر المرتفعة تكون بدرجة متدنية.

دراسة Abdullatif & Al-Khadash (٢٠١٠):

"Putting Audit Approaches in Context: The Case of Business Risk Audits in Jordan"

بدأ الباحثان دراستهم بمدخل إلى التدقيق من حيث مراحل تطور مناهج التدقيق عبر أربعة أجيال، ثم تطرقا إلى استعراض التدقيق في البيئة الأردنية.

هدفت هذه الدراسة إلى اكتشاف مدى إمكانية تطبيق منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال في الدول النامية وتخصيصا البيئة الأردنية مع الأخذ بعين الاعتبار اختلاف العوامل البيئية بين الدول المتقدمة التي تبنت إنشاء وتطوير هذا المنهج والدول النامية، لقد سعت هذه الدراسة إلى معرفة مدى إمكانية تطبيق بعض العوامل المتعلقة بمنهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال، وما الآثار الناجمة عن اعتماد منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال على مكاتب التدقيق، وما مدى ملاءمة تطبيق منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال في مكاتب التدقيق الأردنية. وما تأثير انخفاض أتعاب التدقيق على تطبيق منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال.

توصل الباحثان إلى أن مكاتب التدقيق قد تبنت منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال على مستويات تطبيق مختلفة بالاعتماد أساسا على دور مؤسسة التدقيق الإقليمية، كما توصلا إلى أن كثيراً من مكاتب التدقيق لو أرادت تطبيق بعض العوامل المتعلقة بمنهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال مثل فعالية نظام الحاكمية المؤسسية فإن ذلك سيؤدي إلى القيام

بنفس مستوى الاختبارات الجوهرية إن لم يكن أكثر بسبب ضعف الحاكمية الناتجة عن ضعف في نظام الرقابة الداخلية ونظام المعلومات المحاسبي.

كما تم التوصل إلى أن بعض مديري الشركات يهتمون بوجود رقابة ضعيفة تسمح لهم بزيادة سيطرتهم وقوتهم، كثير من الذين أجريت معهم المقابلات أفادوا بأن أكثر المؤسسات التي تطبق هذا المنهج لا تطبقه بشكل فعلي وإنما هو بمثابة شكل خارجي، وأن تطبيق منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال في الأردن بمثابة رفاهية حيث يتم رفع التكاليف مقابل منافع محدودة، إن عدم اقتناع شريحة كبيرة من المدققين بضرورة تطبيق المنهج الجديد يؤدي إلى عدم رغبتهم في تغيير مناهج التدقيق التقليدية، والرغبة في بقاء العمل دون زيادة جهود التدقيق وعدم الاهتمام بالسلبيات القانونية المترتبة من عدم أخذ مخاطر الأعمال على محمل الجيد، ويرى كثير ممن أجريت معهم المقابلات أن منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال يمكن أن يطبق بشكل كامل إذا تمت زيادة جهود مؤسسات التدقيق بتعليم وتدريب المدققين في دول العالم وإعطاء الأهمية لضرورة التطبيق الكامل.

٢ – ٦ ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

تتميز هذه الدراسة عن الدراسات الأخرى في أنها تبحث في أثر تطبيق منهج BRA على مستوى جودة التدقيق الخارجي، في الوقت الذي تناولت فيه بعض الدراسات السابقة مثل دراسة كل من: بل وليمون وهامفري وبيشر وكنيشل التطورات والتغيرات التي طرأت على بيئة التدقيق في العالم، والأسباب التي دعت إلى ضرورة تغيير منهجيات التدقيق التقليدية وتبني آليات جديدة في التدقيق، والتطرق إلى منهج BRA كحدث مؤسسي والإشارة إلى كيفية النشأة ومدى تقبله والعقبات التي تحول دون تطبيقه.

وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسات الأخرى بالمتغيرات التي تناولتها وهي سبعة متغيرات متعلقة بجودة التدقيق الخارجي تم ذكرها سابقا.

كما تختلف هذه الدراسة في اختيار مكان إجرائها إذ تم اختيار الأردن كبيئة لإجراء هذه الدراسة في حين أجريت الدراسات الأخرى في دول عربية وأجنبية مختلفة باستثناء دراسة عبداللطيف والخداش التي تختلف عنها في المضمون، فقد تناولت دراستهما مدى إمكانية تطبيق وملاءمة منهج BRA لبيئة الدول النامية وخاصة في الأردن، وما تأثير تطبيقه على أتعاب التدقيق، في حين تناولت هذه الدراسة أثر تطبيق منهج BRA على مستوى جودة التدقيق الخارجي.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

3 - 1 منهج الدراسة

3 - 2 مجتمع الدراسة

٣ - ٣ عينة الدراسة وخصائصها

٣ - ٤ أداة الدراسة ومصادر الحصول على المعلومات

٣ - ٥ متغيرات الدراسة

3 - 6 إجراءات الدراسة

3 - 7 الأساليب الإحصائية المستخدمة

٣- ١ منهج الدراسة

يتضمن هذا الفصل عرضاً للمنهجية التي استخدمها الباحث لتحقيق هدف الدراسة، كما تضمن توضيحاً لمجتمع الدراسة وعينتها، وخطوات وصدق الأداة وثباتها، وتوضيحاً لإجراءات التطبيق والمعالجة الإحصائية وفقاً لأسئلة الدراسة، كما يهدف هذا الفصل إلى إظهار نتائج التحليل الإحصائي لنتائج الدراسة الميدانية التي قام بها الباحث، علماً أنه خلال إعداده للاستبانة وإجراء التحليل الإحصائي قد استشار عدداً من أصحاب الاختصاص ومن لهم خبرة ممتازة في مجالهم ، فزودوه بكل ما هو مفيد ويضيف المصداقية العلمية إلى الدراسة، تقوم هذه الدراسة على استخدام المنهج الوصفي التحليلي وباستخدام أسلوب المعاينة الإحصائية.

٣- ٢ مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من المدققين العاملين في مكاتب التدقيق الأكبر في الأردن والبالغ عددها (١٣) مكتبا (ومعظمها له ارتباط عالمي)، وقد تم اختيار هذه المكاتب تحديداً لكونها الأكبر حجماً والمتوقع أن تمارس شكلاً من أشكال تقييم مخاطر العملاء كجزء من عملية التدقيق، إن توسيع مجتمع الدراسة عبر إضافة شركات أخرى ليس مناسباً لأنها أصغر حجما وأقل ممارسة لعملية تقييم المخاطر، وتم الطلب من الشركات توجيه الاستبانات إلى الأفراد ذوي خبرة مناسبة بموضوع البحث ولديهم القدرة على إجابة الاستبانة حيث أنهم قد مارسوا عملية تقييم مخاطر العملاء وربطها بتصميم وتنفيذ البرامج.

وبعد سؤال هذه المكاتب عن العدد الممكن أن يكون مؤهلاً لتعبئة الاستبانة، وجد حوالي (١٦٥) لذلك تم اختيار هذا العدد وتوزيعه على أنه مجتمع الدراسة وتغطيته بالكامل.

٣ – ٣ عينة الدراسة وخصائصها

تم اختيار عينة الدراسة بالطريقة العشوائية، حيث تم توزيع (١٦٥) استبانة وتم استرداد(٨٣) أي ما نسبته (٥٠%) من مجموع الاستبانات الموزعة، وقد تم توزيع الاستبانة على أفراد العينة في أماكن عملهم الذي من شأنه أن يشمل أكبر عدد ممكن من أفراد العينة المستهدفة.

* وصف خصائص عينة الدراسة

الجدول رقم (٣– ١)

توزيع العينة حسب الخصائص الديو غرافية

الخاصية	عينة الدراسة	
	التكرار	النسب المئوية
المؤهل العلمي		
١.دبلوم.	–	–
٢.بكالوريوس.	٧٦	%91.6
٣. ماجستير.	٧	%8.4
٤. دكتوراه	–	–
المجموع	٨٣	
التخصص العلمي		
١. محاسبة.	٨١	%٩٧,٦
٢. إدارة أعمال.	–	–
٣. اقتصاد.	١	%١,٢
٤. مالية ومصرفية.	١	%١,٢
المجموع	٨٣	
الوظيفة الحالية(المسمى الوظيفي):		
١. مدقق.	٣١	%٣٧,٣
٢. مدقق رئيسي.	٣٦	%٤٣,٤
٣. مشرف تدقيق.	١٣	%١٥,٧
٤. مدير تدقيق	٢	%٢,٤
٥. شريك.	١	%١,٢
المجموع	٨٣	

مؤهلات وشهادات مهنية:		
١. لا.	٦٥	٧٨,٣%
٢. **JCPA.**	١٢	١٤,٥%
٣. أجنبية.	٦	٧,٢%
المجموع	٨٣	
سنوات الخبرة العملية:		
١. ٣-٥ سنوات.	٤١	٤٩,٤%
١. ٥- اقل من ١٠ سنوات.	٣٦	٤٣,٤%
٢. ١٠-أقل من ٢٠ سنة.	٦	٧,٢%
٤. ٢٠ فأكثر.	-	-
المجموع	٨٣	
علاقة تمثيل أو تعاون مع أحد مكاتب التدقيق الأجنبية.		
١. لا.	٢٦	٣١,٣%
١. نعم من الأربعة الكبار.	١٨	٢١,٧%
٣. نعم من غير الأربعة الكبار.	٣٩	٤٧%
المجموع	٨٣	

يتضح من تحليل النتائج المتعلقة بالخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة والموضحة في جدول رقم (٣-١) أن أكثر المجيبين (٩٢%) هم من الحاصلين على شهادة البكالوريوس، ونسبة الحاصلين على شهادة الماجستير(٨%)، وفي ذلك دلالة إلى أن توجه المدققين العاملين في المكاتب التي لها ارتباط عالمي يتجه نحو الشهادات المهنية وليس الأكاديمية، أما فيما يتعلق بالتخصص أشارت النتائج إلى أن عدد المتخصصين بالمحاسبة(٨١) أي ما نسبته(٩٨%) وهي تشكل أغلبية عينة الدراسة، أما تخصص الاقتصاد فقد بلغ عددهم(١) أي ما نسبته(١%) في حين بلغ عدد تخصص المالية والمصرفية (١) ويمكن تبرير ذلك أن سياسة مكاتب التدقيق في التوظيف تستهدف المتخصصين في مجال المحاسبة، وفيما يتعلق بالمسمى الوظيفي فتشير

النتائج إلى أن أكثر المجيبين(٤٣,٥%) هم بوظيفة مدقق رئيسي، و (٣٧%) بوظيفة مدقق، بينما بلغت نسبة من هم بوظيفة مشرف تدقيق (١٦%)، كما بلغت نسبة من هم بوظيفة مدير تدقيق(٢,٥%)، في حين بلغت نسبة من هم بوظيفة شريك(١%)، ويمكن تبرير ذلك أن توزيع الاستبانات تم في ذروة موسم عمل مكاتب التدقيق مما دعاهم إلى إعطائها للمدققين برتبة مدقق ومدقق رئيسي، كما أشارت النتائج إلى أن أفراد العينة الحاصلين على شهادة مدقق قانوني أردني(JCPA) بلغ عددهم (١٢) أي ما نسبته(١٥%) في حين بلغ عدد الحاصلين على شهادات ومؤ هلات مهنية أجنبية مثل (CPA,CA) (٦) أي ما نسبته (٧%) في حين بلغ نسبة أفراد العينة غير الحاصلين على شهادات ومؤهلات مهنية(٧٨%)، وهذا يشير إلى أن ضغط العمل وموسم الذروة حال دون أن تكون نسبة معبئي الاستبانات من حملة الشهادات والمؤهلات المهنية.

أما فيما يتعلق بسنوات الخبرة العملية في مهنة التدقيق فقد أشارت النتائج إلى أن عدد من لديهم خبرة أقل من خمس سنوات (٤١) أي ما نسبته (٤٩%)، كما بلغ عدد من لديهم خبرة من خمس سنوات إلى أقل من عشر سنوات(٣٦) أي ما نسبته(٤٣%) أما عدد من لديهم خبرة من عشر سنوات إلى أقل من عشرين سنة (٦) أي ما نسبته (٧%)، وهذا يشير إلى الاستقرار الوظيفي الذي يتمتع به المدققون في الأردن.

أما فيما يتعلق بوجود علاقة تمثيل أو تعاون مع أحد مكاتب التدقيق الأجنبية فقد أشارت النتائج أن عدد المكاتب التي لا توجد لها علاقة تمثيل أو تعاون مع مكاتب تدقيق أجنبية (٢٦) أي ما نسبته (٣١%)، في حين بلغ عدد المكاتب التي لها علاقة تمثيل أو تعاون مع أحد مكاتب التدقيق الأربعة الكبار الأجنبية (١٨) أي ما نسبته (٢٢ %)، في حين بلغ عدد المكاتب التي لها علاقة تمثيل أو تعاون مع أحد مكاتب التدقيق من غير الأربعة الكبار الأجنبية

(٣٩) ما نسبته (٤٧%)، وهذا يشير إلى توجه مكاتب التدقيق الأردنية إلى العالمية والتميز من خلال الارتباط بالخارج لتحقيق التطور والتميز والكفاءة في مهنة التدقيق.

٣ – ٤ أداة الدراسة ومصادر الحصول على المعلومات

لغرض الحصول على البيانات والمعلومات لتحقيق أهداف الدر اسة تم اعتماد الأدوات التالية:

١ – المعلومات المتعلقة بالجانب النظري وتم استقاؤها من الدراسات، والمقالات، والرسائل الجامعية، والكتب العلمية العربية والأجنبية المتخصصة بموضوع الدراسة، ومواقع الويب على الشبكة العنكبوتية.

٢ – الاستبانة: لتحقيق أهداف الدراسة تم تطوير وبناء استبانة مستفيداً من الأدبيات والدراسات السابقة المشابهة واستشارة ذوي الخبرة والاختصاص، وتتكون هذه الاستبانة من ثلاثة أجزاء وهي:

الجزء الأول: ويبين هذا الجزء المتغيرات الديموغرافية لعينة الدراسة من خلال مجموعة من المتغيرات والمتضمنة:(المؤهل العلمي، التخصص الدراسي، المسمى الوظيفي، المؤهلات والشهادات المهنية، سنوات الخبرة العملية، وجود علاقة تمثيل أو تعاون مع مكاتب تدقيق أجنبية).

الجزء الثاني: يحتوي على وصف عام لمنهج التدقيق القائمة على مخاطر الأعمال(BRA) وطلب من معبئي الاستبانة قراءته قبل الشروع في الإجابة عن أسئلة الاستبانة، وقد تم إضافة هذا الجزء حتى يتم الاطمئنان إلى أن معبئي الاستبانة يعي ما يقصده الباحث بـ (BRA).

الجزء الثالث: يحتوي على مجموعة من الفقرات والبالغ عددها (42) فقرة، حيث تتعلق الفقرات من (١–٧) بالفرضية الأولى، أما الفقرات من(٨–١٢) فتتعلق بالفرضية الثانية، الفقرات من (١٣–١٧) بالفرضية الثالثة، الفقرات من (١٨–٢٦) تعلق بالفرضية الرابعة، الفقرات من (٢٧–٣٣)

تتعلق بالفرضية الخامسة، الفقرات من (٣٤-٣٦) تتعلق بالفرضية السادسة، الفقرات من (٣٧-44) تتعلق بالفرضية السابعة .

*** صدق الأداة**

قام الباحث بصياغة الاستبانة بمساعدة المشرفوا إرشاداته وتم تحكيمها من خلال عرضها على عدد من المختصين والمهتمين بالبحث العلمي والمشهود لهم بالخبرة في مجالهم، وقد تم أخذ ملاحظاتهم حولها، حيث تم تعديل الاستبانةاء ً على هذه الملاحظات إلى أن وصلت إلى صيغتها النهائية.

*** ثبات الأداة**

من أجل التأكد من أن الاستبانة تقيس العوامل المراد قياسها، والتثبت من صدقها، قام الباحث بإجراء اختبار مدى الاتساق الداخلي لفقرات المقياس، حيث تم تقييم تماسك المقياس بحساب معامل كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha)، وذلك لأن اختبار كرونباخ ألفا يعتمد على اتساق أداء الفرد من فقرة إلى أخرى، وهو يشير إلى قوة الارتباط والتماسك بين فقرات المقياس، إضافة لذلك فإن معامل Alphaيعطي تقديراً للثبات، وللتحقق من ثبات أداة الدراسة لهذا الاختبار، طبقت معادلة Cronbach Alpha على درجات أفراد عينة الثبات، الجدول (٣-2) يوضح ذلك:

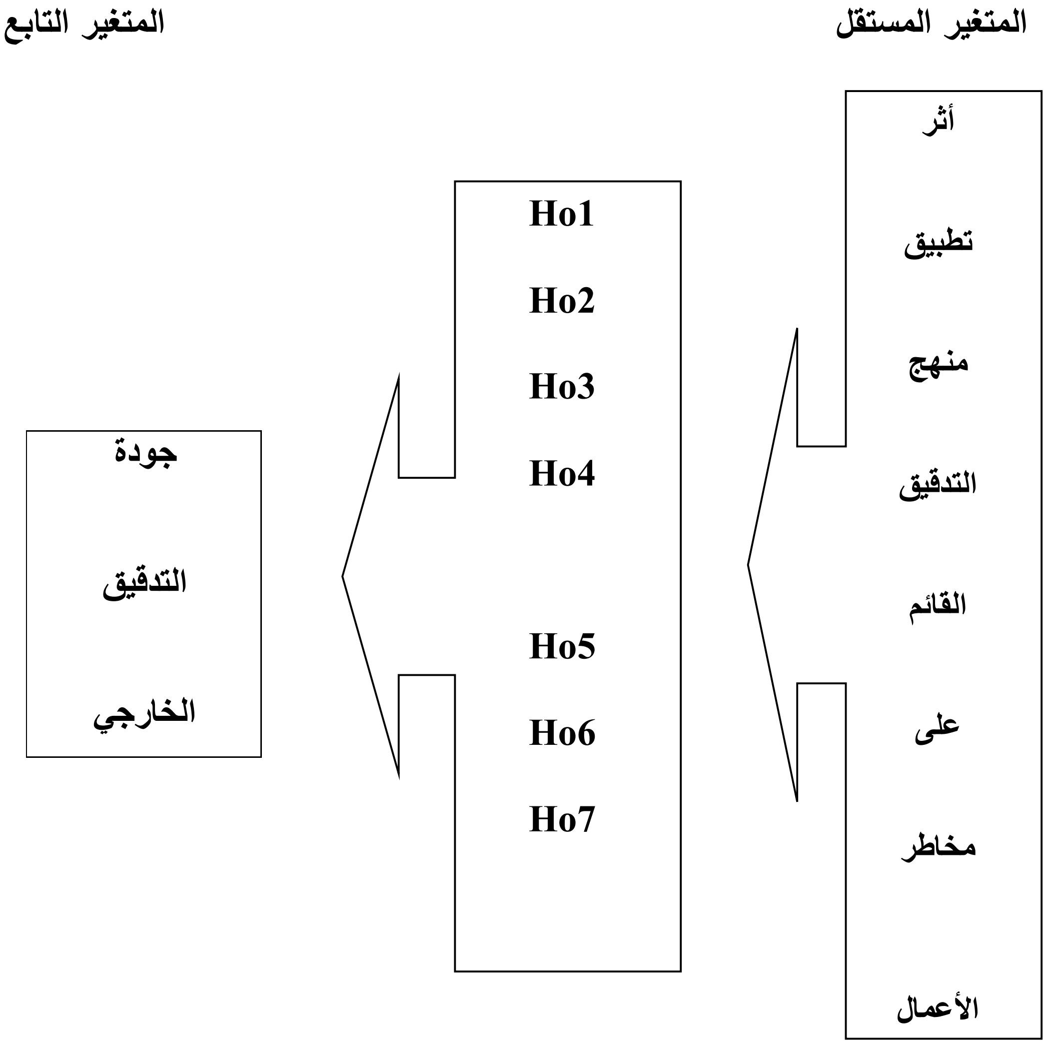
الجدول (٣- ٢)

معامل ثبات الاتساق الداخلي لأبعاد الاستبانة (كرونباخ ألفا)

الرقم	البعد	قيمة (α) ألفا
1	تطبيق منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال (BRA) وتحقيق قيمة مضافة لعملاء التدقيق.	**0.741**
2	تطبيق منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال (BRA) وتخفيض مخاطر التدقيق.	**0.739**
٣	تطبيق منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال (BRA) ورفع مستوى الإفصاح والشفافية.	**0.693**
4	تطبيق منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال (BRA) وتوجيه إجراءات التدقيق الخارجي نحو أمور أكثر أهمية في التدقيق.	**0.736**
5	تطبيق منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال والتطبيق الفعال لرقابة الجودة على أعمال التدقيق الخارجي.	**0.774**
6	تطبيق منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال (BRA) إلى استقلالية المدقق الخارجي.	**0.711**
7	تطبيق منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال (BRA) ورفع أتعاب التدقيق الخارجي.	**0.855**
الفقرات جميعها كوحدة واحدة		**0.88**

يتضح من الجدول (٣-٢) أن معامل الثبات لكل فقرات الأداة ككل بلغ (٠,٨٨)، إذ إن أعلى معامل ثبات لأبعاد الاستبانة بلغ (٠,٨٥)، فيما يلاحظ أن أدنى قيمة للثبات بلغت (٠,٦٩). هو ما يشير إلى إمكانية ثبات النتائج التي يمكن أن تسفر عنها الاستبانة نتيجة تطبيقها. إذ إن الأرقام المذكورة جميعها أكبر من (٠,٦) وهو الحد الأدنى المقبول لكرونباخ ألفا (Zikmund, Babin, Carr & Griffin, 2010).

٣ – ٥ متغيرات الدراسة



شكل (٣ – ١)

أنموذج متغيرات الدراسة

٣ – ٦ إجراءات الدراسة

قامت هذه الدراسة على إستخدام المنهج الوصفي التحليلي وباستخدام أسلوب المعاينة الإحصائية، كما قام الباحث بجمع البيانات من خلال الاستبانة التي تم توزيعها،إن من أبرز الصعوبات التي واجهت الباحث هي عدم تعاون بعض المدققين، ولعل السبب في ذلك أن فترة إعداد الدراسة كان متقاطعا مع ذروة وموسم عمل مكاتب التدقيق، وأعتقد أن هذا السبب قد أثر في نتائج هذه الدراسة.

3 – 7 الأساليب الإحصائية المستخدمة

تم الاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS في عملية التحليل واختبار الفرضيات واستخدام الوسائل الإحصائية التالية:

– معامل كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) للتأكد من درجة ثبات المقياس المستخدم.

– المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل الاختلاف .

– اختبار (T) لعينة واحدة (One Sample T-(Test، لاختبار أهمية متوسط إجابات كل مجموعة من الأسئلة عبر مقارنته مع متوسط إجابات الاستبانة وهو (٣).

– اختبار Mann-Whitney و Kruskal- Wallis لمقارنة إجابات العينة على جميع الأسئلة وربطها مع الخلفية الشخصية لمعبئ الاستبانة.

*** اختيار مقياس الاستبيان:**

تم اعتماد مقياس Likert Scale المكون من خمس وحدات لتحديد درجة أهمية كل من بند من بنود الاستبيان وذلك كما هو موضح بالجدول رقم(٣– ٣):

الجدول رقم(٣- 3)

مقياس تحديد الأهمية النسبية

الدرجة	**الأهمية**
١	**غير موافق بشدة**
٢	**غير موافق**
٣	**محايد**
٤	**موافق**
٥	**موافق بشدة**

تم تدريج مستوى الإجابة عن كل فقرة من فقراتها وفق مقياس ليكرت الخماسي وتحديدها بخمسة مستويات، كما يلي:

١,٠٠ – ٢,٩٩ عدم موافقة

٣,٠٠ – ٣,٤٩ موافقة ضعيفة

٣,٥٠ – ٣,٩٩ موافقة متوسطة

٤,٠٠ – ٤,٤٩ موافقة مرتفعة

٤,٥٠ – ٥,٠٠ موافقة مرتفعة جداً.

الفصل الرابع

تحليل النتائج

٤ – ١ المقدمة

٤ – ٢ عرض النتائجو اختبار الفرضيات

٤ – ١ المقدمة :

يتضمن هذا الفصل عرض نتائج المعالجات الإحصائية التي أجريت على مجتمع الدراسة، حيث يبدأ الباحث بتناول وصف أفراد عينة الدراسة، يلي ذلك عرض لأسئلة الدراسة، تحليل هذه النتائج، تحديد مدى الدلالة الإحصائية لكل منها، تأثير ذلك في مستوى جودة التدقيق الخارجي مع تحليل واختبار فرضيات الدراسة.

٤ – ٢ عرض النتائجو اختبار الفرضيات :

للتعرف على مدى تأثير تطبيق منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال على جودة التدقيق الخارجي تم توجيه أسئلة تتعلق بالآثار الإيجابية لتطبيق منهج (BRA) على مستوى جودة التدقيق الخارجي، وقد تم تصنيف إجابات أفراد العينة في خمس بدائل تدرجت من موافق بشدة إلى غير موافق بشدة.

قام الباحث في هذا الجانب على اختبار فرضيات الدراسة الرئيسية والفرعية، حيث تركزت مهمة هذه الفقرة على اختيار مدى قبول أو رفض فرضيات الدراسة من خلال استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، وذلك كما يلي:

اختبار الفرضية Ho1 التي تنص على: لا يؤدي تطبيق منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال (BRA) إلى تحقيق قيمة مضافة لعملاء التدقيق.

يتكون عدد فقرات هذه الفرضية من سبعفقر ات تعبر عن تطبيق منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال (BRA) وتحقيق قيمة مضافة لعملاء التدقيق، وقد قام الباحث بتحليل البيانات، والجدول التالي (٤–١) يبين البيانات الإحصائية التي تم الحصول عليها من التحليل:

الجدول(٤ – ١)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الفرضية الأولى

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الإختلاف %	درجة الموافقة
١	تحسين نظام الرقابة الداخلية لدى العميل.	3.63	0.71	١٩,٥	متوسطة
٢	تحسين نظام الحاكمية المؤسسي لدى العميل.	3.60	0.75	٢٠,٨	متوسطة
٣	تدقيق أفضل على القوائم المالية بسبب الشمولية في تحليل المخاطر الداخلية والخارجية للعميل.	4.07	0.58	١٤,٢٥	مرتفعة
٤	الكشف بشكل أفضل عن المخاطر الداخلية والخارجية التي يمكن أن تواجه العميل وتؤثر في القوائم المالية لتقليل أخطاء إعداد القوائم المالية.	4.11	0.52	١٢,٦	مرتفعة
٥	تقديم النصح للعميل فيما يتعلق بكيفية تعامله مع مخاطر الأعمال الداخلية والخارجية مما يؤدي إلى تحسين أداء العميل.	3.99	0.53	١٣,٣	متوسطة
٦	تدعيم مصداقية القوائم المالية الصادرة عن العميل الذي يؤدي إلى تحسين سمعته وصورته في السوق.	3.82	0.65	١٧	متوسطة
٧	يساعد منهج (BRA) العميل على تحقيق أهدافه الإستراتيجية.	4.10	0.53	١٢,٩	مرتفعة
	المتوسط العام	3.90	0.39	متوسطة	

يشير الجدول (٤–١) إلى أن درجة الموافقة جاءت متوسطة في فقرات المجال الأول؛ إذ تراوح متوسط درجات الموافقة ما بين (٣,٦٠– ٤,١١)، إذ جاءت الفقرة رقم (٤) التي نصت على " الكشف بشكل أفضل عن المخاطر الداخلية والخارجية التي يمكن أن تواجه العميل وتؤثر في القوائم المالية لتقليل أخطاء إعداد القوائم المالية" بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (٤,١١)، وبانحراف معياري(٠,٥٢) ويمكن القول : إن سبب ذلك يعود إلى إدراك المدقق

الخارجي إلى أن الجانب المركزي والمهمة في منهج (BRA) يتمثل في تشجيع المدققين على رؤية المنشأة بطريقة مختلفة عن إطار التدقيق التقليدي من خلال تسليط الضوء على ما تحتويه البيئة الداخلية والخارجية للعميل مما يمكن المدقق الخار جي من توقع ما سيحدث في البيئة الداخلية والخارجية للعميل وحصر المخاطر الكامنة وبالتالي درجة انعكاسها على القوائم المالية، كما جاءت الفقرة رقم (٢) ونصها " تحسين نظام الحاكمية المؤسسي لدى العميل" بالمرتبة السابعة والأخيرة بمتوسط حسابي(٣,٦٠)، وبانحراف معياري (٠,٧٥)، هذه النتيجة تعكس وجود صعوبة كبيرة من قبل المدققين في الشركة لتطبيق الحاكمية المؤسسية بمفهومها الحديث، إذ إن المشكلة لا تكمن بالقوانين التي تحكم الحاكمية المؤسسية بشكل عام، بل تكمن بأخلاقيات الأشخاص مطبقي تلك القوانين.

ويرى الباحث أن متوسط (٣,٩٠)ليس عالياً جداً ولا يوحي بالموافقة ويمكن التحدث عن ذلك بالقول أن الموافقة العامة ليست مرتفعة وعليه فربما كان السبب عدم جدوى تطبيق (BRA) أو عدم إدراك المدققين لأهميتها.

ولدى إخضاع المعلومات الخاصة بتلك الفرضية للتحليل الإحصائي كانت النتائج الموضحة في الجدول التالي (٤ – ٢).

جدول ٤–٢

اختبار الفرضية الأولى Ho1 بموجب اختبار (t) للعينة الواحدة

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (t) المحسوبة	قيمة (t) الجدولية	مستوى الدلالة (sig)
	3.90	**0.39**			

بملاحظة بيانات الجدول (٤– ٢) أعلاه **إذ** إن قيمة (t) المحسوبة أكبر من (t) الجدولية كما أن دلالة الاختبار (sig) = < 0.05، إذن يتوجب رفض الفرضية العدمية Ho1 وقبول الفرضية البديلة Ha1 وبما يعني أنه يوجد أثر لتطبيق منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال (BRA) في تحقيق قيمة مضافة لعملاء التدقيق، ويرى الباحث أن المتوسط الحسابي لهذه الفرضية والبالغ (٣,٩٠) يشير إلى أن الموافقة العامة جاءت متوسطة وربما يعود ذلك إلى قناعة بعض من أفراد العينة بعدم الجدوى من تطبيق منهج (BRA) من وجهة نظر المدققين، أو ربما السبب عدم إدراك بعض المدققين لأهميته.

- **اختبار الفرضية Ho2 التي تنص على: لا يؤدي تطبيق منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال (BRA) إلى تخفيض مخاطر التدقيق.**

يتكون مجال هذه الفرضية من خمس فقرات تعبر عن تطبيق منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال (BRA) وتخفيض مخاطر التدقيق.

الجدول(٤–٣)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الفرضية الثانية

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الإختلاف %	درجة الموافقة
٨	خفض مخاطر التدقيق من خلال الإشارة الى مخاطر جديدة تؤثر في تصميم وتنفيذ برنامج التدقيق.	3.96	0.53	١٣,٤	متوسطة
٩	خفض مخاطر التدقيق من خلال توجيه المدقق الى تصميم وتنفيذ اجراءات التدقيق بشكل أفضل.	3.98	0.56	١٤	متوسطة
١٠	التفسير والتقييم لنتائج التدقيق بشكل أفضل.	4.13	0.54	١٣	مرتفعة
١١	خفض مخاطر التدقيق من خلال تحسين معايير اختيار العملاء الجدد أو الاستمرار مع العملاء لقدامى.	4.04	0.53	١٣	مرتفعة
١٢	خفض مخاطر اقامة دعاوى قضائية ضد المدقق الخارجي بتهمة التقصير في أداء مهامه.	3.94	0.69	١٧,٥	متوسطة
المتوسط العام		4.01	0.40	مرتفعة	

يشير الجدول (٤-٣) إلى أن درجة الموافقة جاءت مرتفعة في فقرات المجال الثاني؛ إذ تراوح متوسط درجات الموافقة ما بين (٣,٩٤- ٤,١٣)، إذ جاءت الفقرة رقم (١٠) التي نصت على " التفسير والتقييم لنتائج التدقيق بشكل أفضل" بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (٤,١٣)، وبانحراف معيار ي (٠,٥٤)، هذه النتيجة تعكس إيجابية تطبيق منهج (BRA) على مستوى جودة التدقيق الخارجي، ومدى أفضلية منهج (BRA) مقارنة بمناهج التدقيق التقليدية، **إذ** إن تطبيق منهج (BRA) يدفع المدقق الخارجي إلى التوسع في فهم طبيعة نشاط الشركة محل التدقيق مما يجعل المدقق الخارجي اقر اً على تفسير وتقييم نتائج عملية التدقيق بشكل أفضل وهذا مما لاشك فيه يخفض مخاطر التدقيق التي قد يتعرض لها المدقق الخارجي. وجاءت الفقرة رقم (١٢) ونصها " خفض مخاطر إقامة دعاوى قضائية ضد المدقق الخارجي بتهمة التقصير في أداء مهماته " بالمرتبة الخامسة والأخيرة بمتوسط حسابي(٣,٩٤)، وبانحراف معياري (٠,٦٩).

ومن الملاحظ أن المتوسط العام جاء مرتفعا في هذا المحور بسبب قناعة المدقق الخارجي إلى أن تطبيق منهج (BRA) يدفع المدقق الخارجي إلى تلافي المخاطر من خلال عدم قبول العملاء الذين لديهم مخاطر عالية، وبتخفيض المخاطر بواسطة تغيير طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق، وبشكل عام كانت جميع كانت جميع الفقرات أعلى من المتوسط الفرضي (Test Value = 3).

ولدى إخضاع المعلومات الخاصة بتلك الفرضية للتحليل الإحصائي كانت النتائج الموضحة في الجدول التالي (٤- ٤).

جدول ٤-٤

اختبار الفرضية الثانية Ho2 بموجب اختبار (t) للعينة الواحدة

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (t) المحسوبة	قيمة (t) الجدولية	مستوى الدلالة (sig)
أثر تطبيق منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال (BRA) وتخفيض مخاطر التدقيق	4.01	0.40	23.00	1.96	0.000

بملاحظة بيانات الجدول (٤-٤) أعلاه وحيث أن قيمة (t) المحسوبة أكبر من (t) الجدولية كما أن دلالة الاختبار (sig) = ٠,٠٠٠ < 0.05، إذن يتوجب رفض الفرضية العدمية Ho2 وقبول الفرضية البديلة Ha2 وبما يعني أنه يوجد أثر لتطبيق منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال (BRA) وتخفيض مخاطر التدقيق، ويرى الباحث أن المتوسط الحسابي لهذه الفرضية والبالغ (٤,٠١) ليس مرتفعاً بما فيه الكفاية ليوحي بأن الإجابات كانت ذات موافقة مرتفعة ولعل السبب في ذلك يعود إلى عدم إدراك بعض المدققين لأهمية منهج (BRA) أو قناعة بعضهم بعدم الجدوى من تطبيق منهج (BRA).

- **اختبار الفرضية Ho3 التي تنص على: لا يؤدي تطبيق منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال (BRA) إلى رفع مستوى الإفصاح والشفافية في القوائم المالية للعملاء.**

يتكون مجال هذه الفرضية من خمس فقرات تعبر عن تطبيق منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال (BRA) ورفع مستوى الإفصاح والشفافية، والجدول التالي (٤- ٥) يلخص التحليل الإحصائي التي تم التوصل إليها:

الجدول(٤-٥)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الفرضية الثالثة

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الإختلاف%	درجة الموافقة
١٣	زيادة الشفافية والعدالة في عرض القوائم المالية.	4.11	0.59	١٤,٤	مرتفعة
١٤	زيادة فرصة اكتشاف الأخطاء غير المتعمدة في القوائم المالية.	3.27	0.86	٢٦,٣	ضعيفة
١٥	زيادة فرصة اكتشاف المخالفات المتعمدة في القوائم المالية.	3.99	0.65	١٦,٣	متوسطة
١٦	زيادة فرصة اكتشاف النقص أو الخلل في الأفصاحات في القوائم المالية.	4.02	0.62	١٥,٤	مرتفعة
١٧	زيادة إمكانية تحديد مدى قدرة العميل على الاستمرارية.	3.99	0.62	١٥,٥	متوسطة
	المتوسط العام	3.88	0.45	متوسطة	

يشير الجدول (٤– ٥) إلى أن درجة الموافقة جاءت متوسطة في فقرات المجال الثالث؛ إذ تراوح متوسط درجات الموافقة ما بين (٣,٢٧– ٤,١١)، إذ جاءت الفقرة رقم (١٣) التي نصت على " زيادة الشفافية والعدالة في عرض القوائم المالية " بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (٤,١١)، وبانحراف معياري (٠,٥٨٥)، وجاءت الفقرة رقم (١٤) ونصها " زيادة فرصة اكتشاف الأخطاء غير المتعمدة في القوائم المالية " بالمرتبة الخامسة والأخيرة بمتوسط حسابي (٣,٢٧)، وبانحراف معياري (٠,٨٥٧) ويمكن تبرير ذلك أن المدقق يرى أن تطبيق منهج BRA يركز أكثر على كشف المخالفات المتعمدة، وبالنظر إلى إجابات المدققين فإنه يرى أنها جاءت متوسطة الموافقة، وبشكل عام كانت جميع الفقرات أعلى من المتوسط الفرضي (Test value = 3)، ويرى الباحث أن (٣,٨٨) ليست مرتفعة جداً ليوحي بالموافقة العامة وعليه فربما كان السبب قناعة بعض المدققين بعدم جدوى تطبيق (BRA) أو عدم إدراك بعض المدققين لأهميته.

ولدى إخضاع المعلومات الخاصة بتلك الفرضية للتحليل الإحصائي كانت النتائج الموضحة في الجدول التالي (٤-٦).

الجدول رقم (٤- ٦)

اختبار الفرضية الثالثة Ho3 بموجب اختبار (t) للعينة الواحدة

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (t) المحسوبة	قيمة (t) الجدولية	مستوى الدلالة (sig)
	3.88	**0.45**			

بملاحظة بيانات الجدول(٤-٦) أعلاه **إذ** إن قيمة (t) المحسوبة أكبر من (t) الجدولية كما أن دلالة الاختبار (sig) = ٠,٠٠٠ < 0.05، إذن يتوجب رفض الفرضية العدمية Ho3 وقبول الفرضية البديلة Ha3 وبما يعني أنه يوجد أثر لتطبيق منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال (BRA) في رفع مستوى الإفصاح والشفافية، وبشكل عام أعتقد أن المتوسط الحسابي لهذه الفقرة والبالغ (٣,٨٧) يشير إلى أن الموافقة العامة جاءت متوسطة ولعل السبب في ذلك يعود إلى قناعة بعض المدققين من عدم جدوى تطبيق منهج (BRA) أو السبب عدم إدراك بعض المدققين لمدى أهمية منهج (BRA).

- **اختبار الفرضية Ho4 التي تنص على: لا يؤدي تطبيق منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال (BRA) إلى تقليص إجراءات التدقيق وتعديل وتوجيه جهود المدقق نحو أمور أكثر أهمية.**

يتكون مجال هذه الفرضية من تسع فقرات تعبر عن تطبيق منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال (BRA) وتوجيه إجراءات التدقيق الخارجي نحو أمور أكثر أهمية في التدقيق، والجدول التالي (٤- ٧) يلخص التحليل الإحصائي التي تم التوصل إليها:

الجدول(٤- ٧)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الفرضية الرابعة

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الإختلاف %	درجة الموافقة
١٨	تصميم أفضل لبرنامج التدقيق الخارجي.	3.89	0.59	١٥,٢	متوسطة
١٩	تنفيذ أفضل لبرنامج التدقيق الخارجي.	3.98	0.49	١٢,٣	متوسطة
٢٠	زيادة التركيز على المخاطر الأكثر أهمية وذات العلاقة بالقوائم المالية.	4.10	0.51	١٢,٤	مرتفعة
٢١	التركيز على العديد من الجوانب ذات الأهمية في تحقيق أهداف العميل.	4.11	0.56	١٣,٦	مرتفعة
٢٢	توجيه التدقيق الخارجي إلى الكشف عن المخاطر الإستراتيجية الداخلية والخارجية للعميل.	3.98	0.66	١٦,٦	متوسطة
٢٣	تساعد عمليات منهج (BRA) على تحديد نوعية اختبارات التدقيق المناسب تطبيقها.	4.13	0.51	١٢,٣	مرتفعة
٢٤	تساعد عمليات منهج (BRA) في توجيه التدقيق الخارجي نحو تطبيق الإجراءات التحليلية بشكل موسع وكاف مما يؤدي إلى تخفيض أو حذف بعض الاختبارات التفصيلية إذا كانت نتائج الإجراءات التحليلية مرضية.	4.23	0.55	١٣	مرتفعة
٢٥	النتائج المرضية لتحليل مخاطر الأعمال الداخلية والخارجية للعميل باستخدام منهج (BRA) يؤدي إلى تقليص اجراءات التدقيق الخارجي وتوجيهها نحو أمور أكثر أهمية.	4.16	0.43	١٠,٣	مرتفعة
٢٦	النتائج المرضية غير لتحليل مخاطر الأعمال الداخلية والخارجية للعميل باستخدام منهج (BRA) يؤدي إلى زيادة إجراءات التدقيق الخارجي وتوجيهها نحو أمور أكثر أهمية.	4.02	0.54	١٣,٤	مرتفعة
	المتوسط العام	4.07	0.31	مرتفعة	

يشير الجدول (٤- ٧) إلى أن درجة الموافقة جاءت مرتفعة في فقرات المجال الرابع؛ إذ تراوح متوسط درجات الموافقة ما بين (٣,٨٩- ٤,٢٣)، إذ جاءت الفقرة رقم (٢٤) التي نصت على " تساعد عمليات منهج (BRA) في توجيه التدقيق الخارجي نحو تطبيق الإجراءات

التحليلية بشكل موسع وكاف مما يؤدي إلى تخفيض أو حذف بعض الاختبارات التفصيلية إذا كانت نتائج الإجراءات التحليلية مرضية " بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (٤,٢٣)، وبانحراف معياري (٠,٥٤٨)، وجاءت الفقرة رقم (١٨) ونصها " تصميم أفضل لبرنامج التدقيق الخارجي" بالمرتبة التاسعة والأخيرة بمتوسط حسابي (٣,٨٩)، وبانحراف معياري(٠,٥٨٥)، ويمكن تبرير ذلك أن تطبيق منهج (BRA) بطريقة من أعلى إلى أسفل يركز على توجيه جهود المدقق الخارجي على النقاط (المناطق) التي تتواجد فيها المخاطر الهامة، كما أن توسع المدقق الخارجي في فهم نشاط العميل يساعد المدقق الخارجي في توجيه جهودوا إجراءات التدقيق نحو أمور أكثر أهمية، وبشكل عام كانت جميع الفقرات أعلى من المتوسط الفرضي (Test Value = 3).

ولدى إخضاع المعلومات الخاصة بتلك الفرضية للتحليل الإحصائي كانت النتائج الموضحة في الجدول التالي (٤ -٨).

الجدول رقم (٤– ٨)

اختبار الفرضية الرابعة Ho4 بموجب اختبار (t) للعينة الواحدة

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (t) المحسوبة	قيمة (t) الجدولية	مستوى الدلالة (sig)
أثر تطبيق منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال (BRA) وتوجيه إجراءات التدقيق الخارجي نحو أمور أكثر أهمية في التدقيق	**4.07**	**0.31**	**31.62**	**1.96**	**0.000**

بملاحظة بيانات الجدول (٤– ٨) أعلاه وحيث أن قيمة (t) المحسوبة أكبر من (t) الجدولية كما أن دلالة الاختبار (sig) = ٠,٠٠٠ < 0.05، إذن يتوجب رفض الفرضية العدمية Ho4 وقبول

الفرضية البديلة Ha4 وبما يعني أنه يوجد أثر لتطبيق منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال (BRA) وتوجيه إجراءات التدقيق الخارجي نحو أمور أكثر أهمية في التدقيق.

- **اختبار الفرضية Ho5 التي تنص على: لا يؤدي تطبيق منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال (BRA) إلى التطبيق الفعال لرقابة الجودة على أعمال التدقيق الخارجي.**

- يتكون مجال هذه الفرضية من سبع فقرات تعبر عن تطبيق منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال والتطبيق الفعال لرقابة الجودة على أعمال التدقيق الخارجي، والجدول التالي (٤- ٩) يلخص التحليل الإحصائي التي تم التوصل إليها:

الجدول(٤- ٩)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الفرضية الخامسة

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الإختلاف %	درجة الموافقة
٢٧	تعزيز التطبيق الفعال لرقابة الجودة على عمليات التدقيق الخارجي.	4.06	0.57	١٤	مرتفعة
٢٨	إدارة الأفراد من حيث ضرورة توافر التأهيل المناسب لفريق التدقيق الخارجي.	4.01	0.53	١٣,٢	مرتفعة
٢٩	تعزيز الحياد والأمانة والموضوعية في كافة أفراد فريق التدقيق الخارجي.	3.42	0.95	٢٧,٨	ضعيفة
٣٠	إدارة الأفراد من حيث توزيع المهام عليهم بما يتناسب ومعايير الجودة.	3.95	0.56	١٤,٢	متوسطة
٣١	تحسين اختيار العملاء الجدد أو الاستمرار مع العملاء القدامى.	3.93	0.66	١٦,٨	متوسطة
٣٢	وضع سياسات واجراءات تساعد في زيادة عمليات المتابعة والمراقبة والإشراف.	3.99	0.60	١٥	متوسطة
٣٣	إيجاد سياسات وإجراءات توفر التأكيد من أن تنفيذ عملية التدقيق الخارجي يتفق ومعايير رقابة الجودة.	4.04	0.61	١٥,١	مرتفعة
المتوسط العام		3.91	0.43	متوسطة	

يشير الجدول (٤- ٩) إلى أن درجة الموافقة جاءت متوسطة في فقرات المجال الخامس ؛ إذ تراوح متوسط درجات الموافقة ما بين (٣,٤٢- ٤,٠٦)، إذ جاءت الفقرة رقم (٢٧) بالمرتبة

الأولى بمتوسط حسابي بلغ (٤,٠٦)، وبانحراف معياري(٠,٧٥١)، والتي نصت على " تعزيز التطبيق الفعال لرقابة الجودة على عمليات التدقيق الخارجي ويمكن توضيح سبب ذلك من خلال معرفة المدقق الخارجي من أن تطبيق منهج (BRA) يؤدي إلى تحقيق الشمولية من خلال التأكيد على توفر كادر مهني يتمتع بقدرات عالية، ومن خلال تعزيز عمليات المتابعة والإشراف، وكذلك من خلال تقييم دقيق للعملاء الجدد والعملاء القدامى بما يتناسب مع شروط الاختيار والاستمرارية الموضوعة من قبل شركات التدقيق الخارجي وجاءت الفقرة رقم (٢٩) ونصها " تعزيز الحياد والأمانة والموضوعية في كافة أفراد فريق التدقيق الخارجي " بالمرتبة السابعة والأخيرة بمتوسط حسابي(٣,٤٢)، وبانحراف معياري (٠,٩٥٢)، وبشكل عام كانت جميع الفقرات أعلى من المتوسط الفرضي (Test Value =3).

ولدى إخضاع المعلومات الخاصة بتلك الفرضية للتحليل الإحصائي كانت النتائج الموضحة في الجدول التالي (٤- ١٠).

جدول ٤-١٠

اختبار الفرضية الخامسة Ho5 بموجب اختبار (t) للعينة الواحدة

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (t) المحسوبة	قيمة (t) الجدولية	مستوى الدلالة (sig)
	3.91	0.43			

بملاحظة بيانات الجدول (٤- ١٠) سابقاًوإ**ذ إن** قيمة (t) المحسوبة أكبر من (t) الجدولية كما أن دلالة الاختبار (sig) = ٠,٠٠٠ < 0.05، إذن يتوجب رفض الفرضية العدمية Ho5 وقبول الفرضية البديلة Ha5 وبما يعني أنه يوجد أثر لتطبيق منهج التدقيق القائم على

مخاطر الأعمال والتطبيق الفعال في رقابة الجودة على أعمال التدقيق الخارجي، إلا أن المتوسط الحسابي لهذه الفقرة والبالغ (٣,٩١) جاءت الموافقة العامة فيه متوسطة وسبب ذلك يعود إلى قناعة بعض المدققين من عدم الجدوى من تطبيق منهج (BRA)، أو ربما بسبب عدم ادراك بعض المدققين لأهمية منهج (BRA).

- **اختبار الفرضية Ho6 التي تنص على: لا يؤدي تطبيق منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال (BRA) إلى تحسين استقلالية المدقق الخارجي وتعزيز موضوعيته.**

يتكون مجال هذه الفرضية من ثلاث فقرات تعبر عن تطبيق منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال (BRA) وتحسين استقلالية المدقق الخارجي وتعزيز موضوعيته، والجدول التالي (٤- ١١) يلخص التحليل الإحصائي التي تم التوصل إليها:

الجدول(٤- ١١)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الفرضية السادسة

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الإختلاف %	درجة الموافقة
٣٤	تحسين استقلالية المدقق الخارجي.	3.47	0.94	٢٧,١	ضعيفة
٣٥	توفير الحياد في الاتجاه الذهني خلال كافة مراحل عملية التدقيق الخارجي.	3.29	0.82	٢٤,٩	ضعيفة
٣٦	تقديم خدمات إضافية للعميل ونصائح دون المساس باستقلالية المدقق الخارجي حيث أن هذه الخدمات والنصائح هي نتيجة للتدقيق وليس خدمات إضافية عليه.	3.86	0.68	١٧,٦	متوسطة
	المتوسط العام	3.54	0.65		متوسطة

يشير الجدول (٤- ١١) إلى أن درجة الموافقة جاءت متوسطة في فقرات المجال الثامن؛ إذ تراوح متوسط درجات الموافقة ما بين (٣,٢٩- ٣,٨٦)، إذ جاءت الفقرة رقم (٣٦)

التي نصت على " تقديم خدمات إضافية للعميل ونصائح دون المساس باستقلالية المدقق الخارجي **إذ إن** هذه الخدمات والنصائح هي نتيجة للتدقيق وليس خدمات إضافية عليه " بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (٣,٨٦)، وبانحراف معياري (٠,٦٨) ، وجاءت الفقرة رقم (٣٥) ونصها " توفير الحياد في الاتجاه الذهني خلال كافة مراحل عملية التدقيق الخارجي " بالمرتبة الثالثة والأخيرة بمتوسط حسابي(٣,٢٩)، وبانحراف معياري (٠,٨٢)، وبشكل عام كانت جميع الفقرات أعلى من المتوسط الفرضي (Test Value = 3).

ولدى إخضاع المعلومات الخاصة بتلك الفرضية للتحليل الإحصائي كانت النتائج الموضحة في الجدول التالي

الجدول (٤-١٢)

اختبار الفرضية العدمية السادسة Ho6 بموجب اختبار (t) للعينة الواحدة

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (t) المحسوبة	قيمة (t) الجدولية	مستوى الدلالة (sig)
أثر تطبيق منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال (BRA) وتحسين استقلالية المدقق الخارجي وتعزيز الديمقراطية	**3.54**	**0.65**	**7.50**	**1.96**	**0.000**

بملاحظة بيانات الجدول (٤-١٢) أعلاه **إذ إن** قيمة (t) المحسوبة أكبر من (t) الجدولية كما أن دلالة الاختبار (sig) = ٠,٠٠٠ < 0.05، إذن يتوجب رفض الفرضية العدمية Ho6 وقبول الفرضية البديلة Ha6 وبما يعني أنه يوجد أثر لتطبيق منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال (BRA) وتحسين استقلالية المدقق الخارجي وتعزيز موضوعيته، ويرى الباحث أن المتوسط الحسابي لهذه المجموعة والبالغ (٣,٥٣٨) يشير إلى أن الموافقة العامة جاءت متوسطة ولم ترق إلى المستوى الإيجابي المطلوب، ولعل ذلك بسبب عدم قناعة بعض مدققي

الحسابات بجدوى تطبيق منهج (BRA) أو بسبب عدم إدراك بعض المدققين لأهمية منهج التدقيق.

- **اختبار الفرضية Ho7 التي تنص على: لا يؤثر تطبيق منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال (BRA) في أتعاب وكلفة التدقيق الخارجي.**

يتكون مجال هذه الفرضية من ثماني فقرات تعبر عن أثر منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال (BRA) في كلفة وأتعاب التدقيق الخارجي، والجدول التالي (٤- ١٣) يلخص التحليل الإحصائي التي تم التوصل إليها:

الجدول(٤- ١٣)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الفرضية السابعة

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الإختلاف %	درجة الموافقة
٣٧	زيادة عدد المدققين الخارجيين لانجاز عملية التدقيق الخارجي.	2.99	1.19	٣٩,٨	عدم موافقة
٣٨	زيادة الوقت المخصص لعملية التدقيق الخارجي.	3.63	0.84	٢٣,١	متوسطة
٣٩	زيادة كلفة إعداد التقارير المتعلقة بعملية التدقيق الخارجي.	3.64	0.85	٢٣,٣	متوسطة
٤٠	إمكانية رفع أتعاب التدقيق الخارجي.	3.73	0.75	٢٠,١	متوسطة
٤١	ارتفاع تكاليف عملية التدقيق الخارجي إذا كانت نتائج تحليل المخاطر تتطلب إجراء اختبارات تفصيلية بشكل أكبر.	3.60	0.86	٢٣,٩	متوسطة
٤٢	انخفاض تكاليف عملية التدقيق الخارجي إذا كانت نتائج تحليل المخاطر لا تتطلب إجراء اختبارات تفصيلية بشكل أكبر.	3.57	0.75	٢١	متوسطة
٤٣	زيادة المؤهلات اللازمة للمدققين الخارجيين.	3.99	0.86	٢١,٥	متوسطة
٤٤	زيادة إمكانية الاعتماد على خبراء من خارج مكتب التدقيق.	2.92	1.14	٣٩	متوسطة
	المتوسط العام	3.51	0.65	متوسطة	

يشير الجدول (٤-١٣) إلى أن درجة الموافقة جاءت متوسطة في فقرات المجال الثامن؛ إذ تراوح متوسط درجات الموافقة ما بين (٢,٩٢ – ٣,٩٩)، إذ جاءت الفقرة رقم (٤٣) التي

نصت على " زيادة المؤهلات اللازمة للمدققين الخارجيين" بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (٣,٩٩)، وبانحراف معياري (٠,٨٦٢) ويمكن تبرير ذلك من خلال دفع منهج (BRA) المدقق الخارجي إلى التوسع في فهم نشاط العميل واقتراح طريقة من أعلى إلى أسفل للتدقيق تستلزم كلا ً فنياً يتحلى بمؤهلات وقدرات عالية، وجاءت الفقرة رقم (٤٤) ونصها " **زيادة إمكانية الاعتماد على خبراء من خارج مكتب التدقيق"** بالمرتبة الثامنة والأخيرة بمتوسط حسابي(٢,٩٢)، وبانحراف معياري (١,١٣٩)، وربما يرجع ذلك إلى الثقة الزائدة التي يتحلى بها المدقق الخارجي وشعوره بأنه قادر على الوفاء بكلفة متطلبات تطبيق منهج (BRA)، ويمكن القول هنا : إن عملية الحصول على المعرفة المتعلقة بالمشروع أصبحت تأخذ جزءاً كبيراً من عمل ووقت المدقق الخارجي وتستلزم في بعض الأحيان إجراء اختبارات بشكل أكبر مما يستدعي رفع الأتعاب مقارنة بالتكلفة، وبشكل عام كانت جميع الفقرات أعلى من المتوسط الفرضي (Test Value = 3) باستثناء الفقرة الأولى والثامنة.

ولدى إخضاع المعلومات الخاصة بتلك الفرضية للتحليل الإحصائي كانت النتائج الموضحة في الجدول التالي (٤- ١٤).

الجدول رقم (٤-١٤)

اختبار الفرضية السابعة Ho7 بموجب اختبار (t) للعينة الواحدة

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (t) المحسوبة	قيمة (t) الجدولية	مستوى الدلالة (sig)
أثر تطبيق منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال (BRA) ورفع أتعاب التدقيق الخارجي.	**3.51**	**0.65**	**7.14**	**1.96**	**0.000**

بملاحظة بيانات الجدول (٤- ١٤) أعلاه **إذ إن** قيمة (t) المحسوبة أكبر من (t) الجدولية كما أن دلالة الاختبار (sig) = ٠,٠٠٠ < 0.05، إذن يتوجب رفض الفرضية Ho7

وقبول الفرضية البديلة Ha7 وبما يعني أنه يوجد أثر لتطبيق منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال (BRA) في أتعاب وكلفة التدقيق الخارجي.

- اختبار الفرضية Ho8: لايوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق منهج (BRA) على مستوى جودة التدقيق الخارجي يعزى للخصائص الشخصية لمدققي الحسابات عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$).

لفحص هذه الفرضية تم استخدام اختبار (Mann- Whitney) للمقارنة بين فئتين كما تم استخدام اختبار Kruska-Wallis) للمقارنة بين ثلاث فئات، في هذا الجزء ونظراً لكثرة الجمل الخاصة بكل متغير على مدى فإن الجمل المعروضة هي فقط للجمل التي نشأ عنها فرق ذو أهمية إحصائية بين متوسطات فئات المتغير الخاص بالخلفية الشخصية لمعبئي الاستبانة مع ملاحظة أن بعض الفئات قد تم دمجها معاً بسبب قلة عدد الأفراد في العينة الذين ينتمون لهذه الفئات وذلك لغرض سلامة تطبيق الاختبار الإحصائي.

ويتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

أ." لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية من أثر تطبيق منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال (BRA) على مستوى جودة التدقيق الخارجي يعزى المؤهل العلمي (الأكاديمي) لمدققي الحسابات الأردنيين عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)".

جدول رقم (٤- ١٥)

الجمل التي نشأ عنها فرق ذو أهمية إحصائية بين متوسطات فئات المتغير الخاص بالمؤهل العلمي لمعبئ الاستبانة

رقم الجملة	نص الجملة	الفرضية الخاصة بالجملة	حملة بكالوريوس متوسط حسابي	حملة ماجستير متوسط حسابي	P.value
١٣	زيادة الشفافية والعدالة في عرض القوائم المالية	الإفصاح والشفافية	٤,١٦	٣,٥٧	٠,٠١٣

15	**زيادة فرصة اكتشاف المخالفات المتعمدة في القوائم المالية**	**الإفصاح والشفافية**	٤,٠٥	٣,٢٩	٠,٠٢٨
16	**زيادة فرصة اكتشاف النقص والخلل في الافصاحات في القوائم المالية**	**الإفصاح والشفافية**	٤,٠٩	٣,٢٩	٠,٠٠٤
١٧	**زيادة إمكانية تحديد مدى قدرة العميل على الاستمرارية**	**الإفصاح والشفافية**	٤,٠٤	٣,٤٣	٠,٠٣٣

وبمطالعة بيانات الجدول رقم (٤– ١٥) فإنه يلاحظ:

أن الجمل الظاهرة في الجدول رقم (٤–١٥) التي لها مستوى معنوية أقل من ٠,٠٥ هي جمل تخص المحور الثالث من حيث أثر تطبيق منهج (BRA) على مستوى الإفصاح والشفافية في القوائم المالية للعملاء وتشير النتائج أن هناك فروقاً تدل على موافقة المدققين من حملة شهادات البكالوريوس ذات المتوسط الحسابي الأكبر (٤,٠٨٥) أكثر من مدققي الحسابات من حملة شهادات الماجستير ذات المتوسط الحسابي الأصغر (٣,٣٩٥).

إذ إن عدد الجمل قليل جداً فإن الفرضية العدمية لا ترفض أي تقبل مع الأخذ بعين الاعتبار فرق المتوسط الحسابي في موضوع الإفصاح والشفافية، وعليه يمكن القول : إن المستوى التعليمي لا يؤثر بشكل عام إلا أنه يؤثر إلى حد ما في حالة الإفصاح والشفافية، **إذ** يبدو أن المدققين الأقل من حيث المؤهل العلمي أكثر قناعة بجدوى (BRA) في تحسين الإفصاح والشفافية مقارنة بالمدققين ذوي المؤهلات العلمية الأعلى.

ب. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية من أثر تطبيق منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال (BRA) على مستوى جودة التدقيق الخارجي يعزى للمسمى الوظيفي لمدققي الحسابات الأردنيين عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$).

جدول (٤– ١٦)

الجمل التي نشأ عنها فرق ذو أهمية إحصائية بين متوسطات فئات المتغير الخاص بالمسمى الوظيفي لمعبئي الاستبانة

رقم الجملة	نص الجملة	الفرضية الخاصة بالجملة	رتبة مدقق متوسط حسابي	رتبة مدقق رئيسي متوسط حسابي	مشرف تدقيق فأعلى متوسط	P.value

		حسابي				
17	زيادة إمكانية تحديد مدى قدرة العميل على الاستمرارية.	الشفافية والإفصاح	٣,٤٨	٢,٩٢	٣,٥٦	٠,٠٣٩
19	تنفيذ أفضل لبرنامج التدقيق الخارجي.	تعديل جهود المدقق	٣,٩٠	٤,٢٥	٤,١٣	٠,٠٢٤
21	التركيز على العديد من الجوانب ذات الأهمية في تحقيق أهداف العميل.	تعديل جهود المدقق	٣,٧٧	٤,١٩	٣,٨٨	٠,٠٢٩
25	النتائج المرضية لتحليل مخاطر الأعمال الداخلية والخارجية للعميل باستخدام منهج(BRA) يؤدي الى تقليص إجراءات التدقيق الخارجي وتوجيهها نحو أمور أكثر أهمية.	تعديل جهود المدقق	٣,٨٧	٤,١٩	٣,٩٤	٠,٠٤٢
33	ايجاد سياسات وإجراءات توفر التأكيد من أن تنفيذ عملية التدقيق الخارجي يتفق ومعايير رقابة الجودة.	رقابة الجودة	٣,٨١	٣,١٩	٣,٤٤	٠,٠٣٢
36	تقديم خدمات إضافية للعميل ونصائح دون المساس باستقلالية المدقق الخارجي حيث أن هذه الخدمات والنصائح هي نتيجة للتدقيق وليس خدمات إضافية عليه.	استقلالية المدقق	٣,٤٨	٢,٦٩	٢,٦٩	٠,٠٢
٣٧	زيادة عدد المدققين الخارجيين لانجاز عملية التدقيق الخارجي.	أتعاب وكلفة التدقيق	٣,٨١	٣,٦٩	٣,١٣	٠,٠٤٩
٣٨	زيادة الوقت المخصص لعملية التدقيق الخارجي.	أتعاب وكلفة التدقيق	٣,٨٤	٣,٧٥	٣	٠,٠٠٥
٣٩	زيادة كلفة إعداد التقارير المتعلقة بعملية التدقيق الخارجي.	أتعاب وكلفة التدقيق	٤,٠٣	٣,٧٨	٣,٠٦	٠,٠٠٠
٤٠	إمكانية رفع أتعاب التدقيق الخارجي.	أتعاب وكلفة التدقيق	٣,٨٧	٣,٧٥	٢,٧٥	٠,٠٠٠
٤١	ارتفاع تكاليف عملية التدقيق الخارجي إذا كانت نتائج تحليل المخاطر تتطلب إجراء اختبارات تفصيلية بشكل أكبر.	أتعاب وكلفة التدقيق	٣,٦٥	٣,٧٨	٢,٩٤	٠,٠٠١
٤٢	انخفاض تكاليف عملية التدقيق الخارجي إذا كانت نتائج تحليل المخاطر لا تتطلب إجراء اختبارات تفصيلية بشكل أكبر.	أتعاب وكلفة التدقيق	٤,٢٣	٤,١٤	٣,١٩	٠,٠٠١

وبمطالعة بيانات جدول (٤-١٦) فإنه يلاحظ ما يلي:

أ- بالنسبة للجملة ر قم (١٧) التي تخص المحور الذي ينص على أثر تطبيق منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال (BRA) في رفع مستوى الإفصاح والشفافية في القوائم المالية للعملاء، **إذ إن** المتوسط الحسابي لرتبة مدقق بلغ (٣,٤٨) في حين بلغ المتوسط الحسابي لرتبة مشرف تدقيق فأعلى (٣,٥٦) بينما بلغ المتوسط الحسابي لرتبة مدقق رئيسي (٢,٩٢)، وعليه أعتقد بالنسبة لهذه الجملة يوجد فروق ذات دلالة إحصائية.

ب- بالنسبة للجمل ذات الأرقام (١٩، ٢١، ٢٥) التي تعود للمحور الرابع الذي ينص على يؤدي تطبيق منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال (BRA) إلى تقليص إجراءات التدقيق وتعديل وتوجيه جهود المدقق نحو أمور أكثر أهمية، فإنه يلاحظ أن المتوسط الحسابي لرتبة المدقق الرئيسي بلغ (٤,٢١) في حين بلغ رتبة مشرف تدقيق فأعلى (٣,٩٨) بينما بلغ المتوسط الحسابي لرتبة مدقق (٣,٨٥) وبالنظر إلى تلك المتوسطات يلاحظ أنه لايوجد فروق ذات دلالة إحصائية لأن عدد الجمل قليل أيضا مع الأخذ بعين الاعتبار أن المدققين برتبة مدقق رئيسي يؤيدون أكثر من الرتب الأخرى ان تطبيق منهج (BRA) يعدل جهود المدقق ويوجه إجراءات التدقيق إلى أمور أكثر أهمية.

ت-بالنسبة للجملة رقم (٣3) التي تخص المحور السادس الذي ينص على أثر تطبيق منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال (BRA) على استقلالية المدقق الخارجي، فإنه يلاحظ أن المدققين برتبة مدقق يؤيدون أكثر من الرتب الأخرى أن تطبيق منهج (BRA) يؤثر بشكل ايجابي في استقلالية المدقق الخارجي وموضوعيته، **إذ إن** عدد الجمل هو جملة واحدة فقط، فإنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية.

بالنسبة للجمل ذات الأرقام (٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢) التي تخص المحور السابع الذي ينص على أثر تطبيق منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال (BRA) على تكاليف وأتعاب التدقيق الخارجي، فقد بلغ المتوسط الحسابي للمدققين برتبة مدقق (٣,٩٠٥)، ورتبة مدقق رئيسي (٣,٨١٥)، بينما بلغ المتوسط الحسابي لرتبة مشرف تدقيق فأعلى (٣,٠١٢)، و **إذ إن** عدد الجمل قليل فإنه يمكن القول إنه لايوجد فروق ذات دلالة إحصائية في هذا المجال.

جـ-لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية من أثر تطبيق منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال (BRA) على مستوى جودة التدقيق الخارجي يعزى لوجود شهادة مهنية عند مدقق الحسابات الأردني عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$).

جدول رقم (٤- ١٧)

الجمل التي نشأ عنها فرق ذو أهمية إحصائية بين متوسطات فئات المتغير الخاص بالشهادة المهنية لمعبئ الاستبانة

رقم الجملة	نص الجملة	الفرضية الخاصة بالجملة	لا يحمل شهادة مهنية متوسط حسابي	يحمل شهادة مهنية متوسط حسابي	P. VALUE
٣	تدقيق أفضل على القوائم المالية بسبب الشمولية في تحليل المخاطر الداخلية والخارجية للعميل.	قيمة مضافة للعملاء	٤,١٢	٤,٠٢	٠,٠٤٧

بالاطلاع على نتائج الجدول السابق يلاحظ أن عدد الجمل قليل جداً وأن الجملة الظاهرة في الجدول تخص المحور الذي ينص على أثر تطبيق منهج (BRA) على تحقيق قيمة مضافة لعملاء التدقيق، وقد بلغ المتوسط الحسابي للمدققين الذين يحملون شهادات مهنية (٤,٠٢) في حين بلغ المتوسط الحسابي للمدققين الذين لايحملون شهادات مهنية (٤,١٢)، ويمكن القول أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في هذا المجال أي أن الشهادة المهنية لا تؤثر كثيراً في النتائج وعليه فإن الفرضية العدمية الفرعية تقبل ولا ترفض.

د- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية من أثر تطبيق منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال (BRA) على مستوى جودة التدقيق الخارجي يعزى لسنوات الخبرة لمدقق الحسابات الأردني عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$).

جدول (٤- ١٨)

الجمل التي نشأ عنها فرق ذو أهمية إحصائية بين متوسطات فئات المتغير الخاص بسنوات الخبرة لمعبئي الاستبانة

رقم الجملة	نص الجملة	الفرضية الخاصة بالجملة	خبرة أقل من ٥ سنوات متوسط حسابي	خبرة أكثر من ٥ سنوات متوسط حسابي	P. VALUE
١٣	زيادة الشفافية والعدالة في عرض القوائم المالية.	الإفصاح والشفافية	٣,٥٤	٣	0.007
١٩	تنفيذ أفضل لبرنامج التدقيق الخارجي.	تعديل جهوبوا إجراءات المدقق	٣,٩٨	٤,٢١	0.036
٢١	التركيز على العديد من الجوانب ذات الأهمية في تحقيق أهداف العميل.	تعديل جهوبوا إجراءات المدقق	٣,٨٠	٤,١٤	0.023
٢٥	النتائج المرضية لتحليل مخاطر الأعمال الداخلية والخارجية للعميل باستخدام منهج (BRA) يؤدي إلى تقليص إجراءات التدقيق الخارجي وتوجيهها نحو أمور أكثر أهمية.	تعديل جهوبوا إجراءات المدقق	٣,٨٥	٤,١٩	0.005

وبالإطلاع على نتائج الجدول السابق رقم (٤- ١٨) فإنه يلاحظ ما يلي:

بالنسبة للجملة رقم (١٣) التي تخص المحور الثالث الذي ينص على أثر التدقيق القائم على مخاطر الأعمال (BRA) على مستوى الإفصاح والشفافية، فإنه يلاحظ أن المدققين الذين لديهم خبرة أقل من خمس سنوات يؤيدون بشكل أكبر من المدققين الذين لديهم خبرة أكثر من خمس سنوات أن تطبيق منهج (BRA) يزيد من مستوى الإفصاح والشفافية في القوانين المالية

للعملاء، إذ بلغ المتوسط الحسابي للمدققين الذين لديهم خبرة أقل من خمس سنوات (٣,٥٤) في حين بلغ المتوسط الحسابي للمدققين الذين لديهم خبرة أقل من خمس سنوات (٣)، وبشكل عام فإن الفرضية العدمية تقبل ولا ترفض بالنسبة لسنوات الخبرة لأن عدد الجمل قليل ولكن تجدر الإشارة بأنه يؤثر في حالة الإفصاح والشفافية.

بالنسبة للجمل ذات الأرقام (25،21،19) التي تخص المحور الرابع الذي ينص على أثر التدقيق القائم على مخاطر الأعمال (BRA) على تعديل جهود المدقق الخارجي وتوجيه إجراءات التدقيق الخارجي إلى أمور أكثر أهمية، فإنه يلاحظ أن المتوسط الحسابي للمدققين الذين لديهم خبرة أكثر من خمس سنوات بلغ (٤,١٨) في حين بلغ المتوسط الحسابي للمدققين الذين لديهم خبرة أقل من خمس سنوات (٣,٨٨) وهذا يشير إلى أن المدققين الذين لديهم خبرة أكثر من خمس سنوات يؤيدون بشكل أكبر من المدققين الذين لديهم خبرة أقل من خمس سنوات أن تطبيق منهج(BRA) يعدل جهود المدقق الخارجي وبوجه إجراءات التدقيق الخارجي إلى أمور أكثر أهمية ويمكن القول : إنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لقلة عدد الجمل، وبشكل عام لا ترفض الفرضية العدمية الفرعية بما يتعلق بسنوات الخبرة لمدقق الحسابات مع الأخذ بعين الاعتبار مراعاة الحالات الفردية المذكورة مسبقاً .

ذ- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية من أثر تطبيق منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال (BRA) على مستوى جودة التدقيق الخارجي يعزى لوجود علاقة تمثيل أو تعاون مع أحد مكاتب التدقيق الأجنبية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$).

جدول رقم (٤ - ١٩)

الجمل التي نشأ عنها فرق ذو أهمية إحصائية بين متوسطات فئات المتغير لوجود علاقة تمثيل أو تعاون مع أحد مكاتب التدقيق الأجنبية لمعبئي الاستبانة

رقم الجملة	نص الجملة	الفرضية الخاصة	لا يوجد تمثيل أو	من الأربعة	ليس من الأربعة	p.value

		بالجملة	تعاون متوسط حسابي	الكبار متوسط حسابي	الكبار متوسط حسابي	
6	تدعيم مصداقية القوائم المالية الصادرة عن العميل مما يؤدي إلى تحسين سمعته وصورته في السوق.	قيمة مضافة للعملاء	٤,٠٤	٣,٩٤	٣,٦٢	٠,٠١٢
12	خفض مخاطر إقامة دعاوى قضائية ضد المدقق الخارجي بتهمة التقصير في أداء مهامه.	مخاطر التدقيق	٤,٢٣	٤,٣٣	٣,٩٢	٠,٠١٧
27	تعزيز التطبيق الفعال لرقابة الجودة على عمليات التدقيق الخارجي.	رقابة الجودة	٤,١٥	٤,٢٢	٣,٨٢	٠,٠٠٧
30	إدارة الأفراد من حيث توزيع المهام عليهم بما يتناسب ومعايير الجودة.	رقابة الجودة	٤,١٥	٤,٠٦	٣,٧٢	٠,٠٢٤
32	وضع سياسات وإجراءات تساعد في زيادة عمليات المتابعة والمراقبة والإشراف.	رقابة الجودة	٤,١٢	٤,٣٣	٣,٨٥	٠,٠١٨
37	زيادة عدد المدققين الخارجيين لانجاز عملية التدقيق الخارجي.	أتعاب وكلفة التدقيق	٣,٩٦	٣,١٧	٣,٨٥	٠,٠٢٦
38	زيادة الوقت المخصص لعملية التدقيق الخارجي.	أتعاب وكلفة التدقيق	٣,٩٦	٣,١٧	٣,٦٢	٠,٠٢١
39	زيادة كلفة إعداد التقارير المتعلقة بعملية التدقيق الخارجي.	أتعاب وكلفة التدقيق	٤,٠٤	٣,٢٨	٣,٦٤	٠,٠٠٨
42	انخفاض تكاليف عملية التدقيق الخارجي اذا كانت نتائج تحليل المخاطر لا تتطلب إجراء اختبارات تفصيلية بشكل أكبر.	أتعاب وكلفة التدقيق	٤,٣٨	٣,٣٣	٣,٧٤	0.010

بالإطلاع على بيانات الجدول السابق (٤– ١٩) فإنه يلاحظ:

أ- بالنسبة للجملة رقم (٦) التي تخص المحور الذي ينص على أثر تطبيق منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال (BRA) على تحقيق قيمة مضافة لعملاء التدقيق فإنه يلاحظ أن مكاتب التدقيق التي ليس لها تمثيل أو ارتباط مع أحد المكاتب الأجنبية تؤيد بشكل أكبر من مكاتب التدقيق التي لها ارتباط مع أحد المكاتب الأجنبية إن تطبيق منهج (BRA)يحقق قيمة مضافة لعملاء التدقيق، **إذ** بلغ المتوسط الحسابي (٤,٠٤) في حين بلغ المتوسط الحسابي لمكاتب التدقيق من الأربعة الكبار (٣,٩٤) كما بلغ المتوسط الحسابي لمكاتب

التدقيق ليس من الأربعة الكبار (٣,٦٢)، ويمكن القول : إنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بالنسبة لهذا المحور لقلة عدد من الجمل الظاهرة.

ب- بالنسبة للجملة رقم (١٢) التي تخص المحور الذي ينص على أثر تطبيق منهج التدقيق على مخاطر الأعمال (BRA) في تخفيض مخاطر التدقيق، فإنه يلاحظ أن مكاتب التدقيق التي من الأربعة الكبار لها متوسط حسابي (٤,٣٣) ومكاتب التدقيق التي ليس لها ارتباط خارجي (4.23)ومكاتب التدقيق التي ليست من الأر بعة الكبار (3.92) تؤيد بشكل أكبر من مكاتب التدقيق التي ليس لها ارتباط أو تمثيل مع أحد المكاتب الأجنبية أن تطبيق منهج (BRA)يخفض من مخاطر التدقيق، ويمكن القول : إنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بالنسبة لهذا المحور لتقارب مستوى المتوسطات الحسابية كما هو ظاهر.

جـ- بالنسبة للجمل (٢٧،٣٠،٣٢) التي تخص المحور الخامس الذي ينص على أثر تطبيق منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال (BRA) على التطبيق الفعال لرقابة الجودة على أعمال التدقيق الخارجي، فإنه يلاحظ أن المتوسط الحسابي لمكاتب التدقيق من الأربعة بلغ (٤,٢٠) كما بلغ لمكاتب التدقيق التي ليس لها ارتباط أو تمثيل خارجي (٤,١٤) أي حين بلغ المتوسط الحسابي لمكاتب التدقيق التي ليس من الأربعة الكبار (٣,٨٠) وهذا يعني أن مكاتب التدقيق المصنفة من الأربعة الكبار تؤيد بشكل كبير تطبيق منهج (BRA) الذي يحث على التطبيق الفعال لرقابة الجودة على أعمال التدقيق الخارجي، ويمكن القول أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بالنسبة لهذا المحور لتقارب مستوى المتوسطات الحسابية ولقلة عدد الجمل الظاهرة.

د- بالنسبة للجمل ذات الأرقام (٣٧, ٣٨،٣٩،٤٢)التي تخص المحور السابع الذي ينص على أثر منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال (BRA)على كلفة وأتعاب التدقيق

الخارجي، فإنه يلاحظ أن المتوسط الحسابي لمكاتب التدقيق التي ليس لها ارتباط أو تمثيل خارجي بلغ (٤,٠٨) كما أن المتوسط الحسابي لمكاتب التدقيق التي لها ارتباط أو تمثيل خارجي وغير مصنفة من الأربعة الكبار بلغ (٣,٧١)، بينما كان المتوسط الحسابي لمكاتب التدقيق المصنفة من الأربعة الكبار قد بلغ (٣,٢٤)، وهذا يعطي مؤشرا أن مكاتب التدقيق التي ليس لها ارتباط أو تمثيل خارجي تؤيد بشكل أكبر من المكاتب التي لها ارتباط أو تمثيل خارجي من أن تطبيق منهج (BRA) يؤثر في أتعاب وكلفة التدقيق الخارجي، ويمكن القول فيما يخص هذا المحور إنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية.

الفصل الخامس

الاستنتاجات والتوصيات

١-٥ الاستنتاجات

٢-٥ التوصيات

٥- ١ الاستنتاجات

لقد سعت هذه الدراسة إلى تحديد الآثار الإيجابية والسلبية على مستوى جودة التدقيق الخارجي في حال تطبيق منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال (BRA) في شركات التدقيق الأردنية، وقد تمكن الباحث بعد إجراء الدراسة الميدانية الخروج بالنتائج التالية:

1. يؤدي تطبيق منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال (BRA) إلى تحقيق قيمة مضافة لعملاء التدقيق مما يعني رفض الفرضية Ho1.

لقد جاءت النتائج مخالفة للفرضية Ho1 ومؤيدة لأثر تطبيق منهج (BRA) في تحقيق قيمة مضافة لعملاء التدقيق من خلال تقديم نتائج التحليل الإستراتيجي للمخاطر له، إضافة إلى تقديم خدمات استشارية ومالية و إدارية و اقتصادية دون المساس باستقلالية وموضوعية المدقق الخارجي.

تتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة كل من (Kinney,2000) و (Lemon,Tatum,&Turley, 2000) و(الحلبي،٢٠٠٦) التي أفادت أن الخدمة المضافة هي نتاج عملية التدقيق نفسها لا خدمة منفصلة عنها، وأنه يمكن تقديم هذه الخدمة دون المساس باستقلالية المدقق الخارجي، كما أن تقديم هذه الخدمات يساعد على تطوير مهنة التدقيق.

في حين تختلف هذه النتائج مع نتائج دراسة كل من (Weil & Tannenbaum ٢٠٠١ , و(العنقري وبكر،٢٠٠٩) و (Abdullatif & Al-Khadash,2010) التي أفادت أنه يجب عدم تأثر استقلالية المدقق الخارجي من خلال الحد من توسيع دائرة القيمة المضافة التي تظهر على شكل استشاراتمالية وإدارية، وأن أكثر مكاتب التدقيق لاتطبق هذا المنهج بشكل فعلي وإنما هو بمثابة شكل خارجي وأن المنافع المتحققة منه محدودة.

2. يؤدي تطبيق منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال (BRA) إلى تخفيض مخاطر التدقيق، مما يشير إلى رفض الفرضية Ho2.

لقد جاءت النتائج مخالفة للفرضية Ho2 ومؤيدة لأثر تطبيق منهج (BRA) في تخفيض مخاطر التدقيق، ويمكن تبرير ذلك أن إدراك المدقق لوجود مستوى مرتفع

لمخاطر الأعمال يدفعه إلى تحقيق حماية إضافية له من خطرطِدار ر أي غير مناسب وهذا بدوره يؤثر في مخاطر التدقيق.

3. يؤدي تطبيق منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال (BRA) إلى رفع مستوى الإفصاح والشفافية، مما يشير إلى رفض الفرضية Ho3.

لقد جاءت النتائج مخالفة للفرضية Ho3 ومؤيدة لأثر تطبيق منهج (BRA) في رفع مستوى الإفصاح والشفافية، إذ إن تطبيق منهج (BRA) يتطلب وجود شفافية من خلال توفر المعلومات عن الأهداف والأنشطة والإستراتيجيات والنتائج المالية.

تتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة (العنقري وبكر،٢٠٠٩) التي أفادت أن تطبيق منهج (BRA) يتطلب وجود شفافية أكبر في السوق المالي من خلال توفر المعلومات عن الأهداف والإستراتيجيات للشركات وأنشطتها ونتائجها المالية.

4. يؤدي تطبيق منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال (BRA) إلى تقليص إجراءات التدقيق وتعديل وتوجيه جهود المدقق نحو أمور أكثر أهمية، مما يعني رفض الفرضية Ho4.

لقد جاءت النتائج مخالفة للفرضية Ho4 ومؤيدة لأثر تطبيق منهج (BRA) في تقليص إجراءات التدقيق وتعديل وتوجيه جهود المدقق نحو أمور أكثر أهمية، إذ إن تطبيق منهج (BRA) يعتمد أسلوب من أعلى إلى أسفل الذي يوجه المدقق إلى التركيز على المناطق التي تتواجد فيها المخاطر.

تتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة كل من (Pong & Turley, 1997) و (إبراهيم، ٢٠٠٥) و(Curtis & Turley, 2007) التي أفادت أن تطبيق منهج (BRA) يمكن المدقق من تحديد مصادر مخاطر الأعمال والتأكد أن العميل يملك أنشطة مناسبة

لمراقبة وإدارة هذه المخاطر التي تؤدي إلى اعتبار أن هناك قيمة ضئيلة لاختبارات تدقيق موضوعية واسعة النطاق.

5. يؤدي تطبيق منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال إلى التطبيق الفعال لرقابة الجودة على أعمال التدقيق الخارجي، مما يعني رفض الفرضية Ho5.

لقد جاءت النتائج مخالفة للفرضية Ho5 ومؤيدة لأثر تطبيق منهج (BRA) في التطبيق الفعال لرقابة الجودة على أعمال التدقيق، إذ إن تطبيق منهج (BRA) يتطلب كادراً مهنياً يتمتع بالكفاءة والتأهيل العلمي المناسب، كما أن تطبيق منهج (BRA) يخفض المخاطر من خلال عدم قبول العملاء الذين لديهم مخاطر مرتفعة.

تتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة كل من (الر محي،٢٠٠٤) و (إبراهيم،٢٠٠٥) التي أفادت إلى لزوم الحاجة إلى توفر مهارات لدى المدقق الخارجي الرئيسي وفريق التدقيق المساعد له لتطبيق منهج BRA.

6. يؤدي تطبيق منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال (BRA) إلى تحسين استقلالية المدقق الخارجي وتعزيز موضوعيته، مما يعني رفض الفرضية Ho6.

لقد جاءت النتائج مخالفة للفرضية Ho6 ومؤيدة لوجود أثر لتطبيق منهج (BRA) في تحسين استقلالية المدقق الخارجي وتعزيز موضوعيته.

تتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة كل من (Kinney,2000) و (الحلبي،٢٠٠٦) التي تؤيد أن تطبيق منهج (BRA) يعمل على تقديم خدمات إضافية دون المساس باستقلالية وموضوعية المدقق الخارجي.

وتختلف هذه النتائج مع نتائج دراسة كل من (Weil & Tannenbaum,2001) و

(العنقري وبكر،٢٠٠٩) التي أشارت إلى وجود علاقة عكسية بين تقديم المدقق خدمات إضافية و استقلاله.

7. يؤثر تطبيق منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال (BRA) في أتعاب وكلفة التدقيق الخارجي مما يشير إلى رفض الفرضية Ho7.

لقد جاءت النتائج مخالفة للفرضية Ho7 ومؤيدة لأثر تطبيق منهج (BRA) في أتعاب وكلفة التدقيق الخارجي، إذ إن عملية الحصول على المعرفة المتعلقة بنشاط العميل أصبحت تأخذ جزءا كبيرا من عمل ووقت المدقق مما يستدعي ضرورة رفع الأتعاب مقارنة بالتكلفة.

تتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة (Abdullatif & Al-Khadash,2010) التي أشارت إلى أن تطبيق منهج (BRA) يرافقه ارتفاع في تكاليف عملية التدقيق.

8. لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية من أثر تطبيق منهج (BRA) في مستوى جودة التدقيق الخارجي يعزى للخصائص الشخصية لمدققي الحسابات عند مستوى الدلالة (α = 0.05) ، مما يعني قبول الفرضية Ho8.

٥- ٢ التوصيات:

في ضوء النتائج التي كشفت عنها هذه الدراسة يوصي الباحث بما يلي:

١. التنبه إلى الدور الذي تلعبه عملية التدقيق في الشركات، وضرورة تطوير منهجية التدقيق وأساليبه ووسائله باستمرار من أجل القدرة على تجاوز العقبات التي قد تواجه عملية لتدقيق.

٢. زيادة الاهتمام بالبحوث والدراسات المرتبطة بتطوير أساليب ممارسات مهنة تدقيق الحسابات. والبحث عن أساليب لمعالجة المعوقات التي تحول دون انتشار والحديث منها، من خلال تشجيع الباحثين على انتهاج أطر نظرية مختلفة سواء كانت مستمرة من المناهج المعاصرة أو التقليدية بهدف فتح المجال أمام الباحثين للتمكن من الوصول إلى نتائج تساهم في تكوين تصور شامل عن مفهوم منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال (BRA) ومعوقات تطبيقه.

٣. قيام مدققي الحسابات بتأسيس وجود لمنهج (BRA) تتمكن مؤسسات الأعمال من التكيف مع منهج (BRA) والتوقف على ايجابيات وسلبيات هذا المنهج على المستوى المهني والتنظيمي للمؤسسات.

٤. تفعيل دور الحاكمية المؤسسية الرشيدة وتشجيع السلوك الأخلاقي للمدققين بما يسمح بالتطبيق الفعلي الكامل لمنهج (BRA)، وأن لا يكون التطبيق بمثابة شكل خارجي أو رفاهية.

٥. إلزام مكاتب التدقيق بتطوير قدرات أفرادها بشكل مستمر لمواكبة كل ما هو حديث في مجال مهنة تدقيق الحسابات بما يساهم في تطوير مهنة تدقيق الحسابات وتعزيز الثقة فيها.

٦. حرص مكاتب التدقيق على اختيار مدققي الحسابات، وممن تتوافر لديهم درجة كافية من التأهيل العلمي المناسب، والخبرة العملية الكافية.

٧. وجود نظام مناسب وعلمي لكيفية تحديد أتعاب التدقيق لضمان عدم التأثير على مستوى جودة أداء المدقق.

المراجع العربية:

١. أبو زر، عفاف اسحق،(٢٠١٠)" الرقابة على أداء المحاسبين القانونين ضرورة مهنية ومطلب أخلاقي"، **مجلة المدقق**،(٨٣-٨٤). 13-14 .

٢. أبو شعيشع، مختار إسماعيل، (١٩٩٨)." دراسة تحليلية لمعيار المراجعة الدولي رقم 82بشأن مسئولية المراجع عن الأخطاء والغش ومقترحات التطوير "**المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة**، جامعة عين شمس، العدد الأول، ١٩٣-١٦٧.

٣. الاتحاد الدولي للمحاسبين، (٢٠٠٧). **إصدارات المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكيد وقواعد أخلاقيات المهنة**، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأر دن.

٤. الاتحاد الدولي للمحاسبي، (٢٠٠١). **إصدارات المراجعة والسلوك الأخلاقي**، المعيار الدولي للتدقيق رقم(٤٠٠)، ٢٤٨-٢٦١.

٥. إبراهيم، إيهاب نظمي صابر، (٢٠٠٥). تطوير إستراتيجية للتدقيق الخارجي في القطاع المصرفي الأردني بناء على مخاطر الأعمال، (رسالة دكتوراه غير منشورة)، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.

٦. أحمد، زياد جمال، (٢٠٠٢). العوامل المؤثرة في جودة التدقيق من وجهة نظر الفئات ذات العلاقة ببيئة التدقيق، (رسالة ماجستير غير منشورة)،جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

٧. أمين، حسين (٢٠٠٨). مدخل خط الأعمال في المراجعة، Available online: http://www.acc4arab.com

٨. بدران، سناء محمد، (١٩٩٦). "عناصر جودة المراجعة من وجهة نظر مديري الشركات المساهمة، دراسة تحليلية وتطبيقية"، **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية**، جامعة حلوان، (٣). ١٣-٥٢

٩. العنقري، حسام و سارة بنت عبد الله بكر، (٢٠٠٩)، (القيمة المضافة لمراجعة الحسابات في شكلها الحديث)، **مؤتمر إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، للفترة من ١٦-١٨ إبريل**،جامعة الزيتونة الأردنية الخاصة، عمان، المملكة الأردنية.

١٠. جربوع، يوسف محمود، (٢٠٠٤). "فجوة التوقعات بين المجتمع المالي ومراجعي الحسابات القانونيين وسبل تضييق هذه الفجوة"، **مجلة الدراسات الإنسانية، الجامعة الإسلامية**- غزة، (١٢). ٢،٣٦٧-٣٨٩

١١.الجعافرة، محمد مفلح محمد (٢٠٠٨). مدى حرص مكاتب التدقيق على توفير متطلبات تحسين فاعلية التدقيق الخارجيللشركات المساهمة العامة الأردنية،(رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسطللدراسات العليا،عمان،الأردن.

١٢.جمعة، أحمد (٢٠٠٥). **المدخل إلى التدقيق الحديث**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

١٣.حسنين، طارق وقطب، احمد، (٢٠٠٣). "دراسة تحليلية لعوامل ونماذج قياس جودة الرقابة الخارجية على الحسابات"، **مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين**- كلية التجارة، جامعة القاهرة، ٦٠، ٣٥٥ – ٤٠٥.

١٤.الحلبي، نبيل،". (2006) "المشكلات التي تواجه مهنة التدقيق وأثرها على الفائدة والثقة بالقوائم المالية المنشورة من قبلالشركات السورية الخاصة دراسة ميدانية، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**،22 . (٢)، ٢١١-٢٤٨.

١٥.دهمش، رلى (١٩٩٤). مدى تطبيق رقابة الجودة في مكاتب تدقيق الحسابات في الأردن: دراسة ميدانية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الأردنية،عمان، الأردن.

١٦.الرمحي، زاهر عطا الله، (٢٠٠٤). تطوير أسلوب للتدقيق المبني على المخاطر لدى المصارف الأردنية،(رسالة دكتوراه غير منشورة)، جامعة عمان العربية، عمان، الأردن.

١٧.السديري، فهد سلطان والعنقري، حسام عبد المحسن، (٢٠٠٥). "فجوة التوقعات المرتبطة بمقومات الوفاء بمتطلبات الأطراف المستفيدة وتأثر تنظيم وممارسة مهنة مراجعة الحسابات في المملكة العربية السعودية بالتحديات المعاصرة"، **المؤتمر العلمي السنوي الرابع حول الريادة والإبداع:إستراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة**، جامعة فيلادلفيا، عمان، الأردن.

١٨.السويطي، موسى،. (2006)تطوير أنموذج لدور لجان التدقيق فيالشر كات المساهمة العامة الأردنية وتأثيرها في فاعلية واستقلالية التدقيق الخارجي،(رسالة دكتوراه غير منشورة)، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.

١٩.شقور، فريد، (٢٠٠٠). مدى التزام البنوك الأردنية بمعايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها،(رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن

٢٠.الشمالي، بدر شباب، (٢٠٠٧). تقييم مخاطر التعاقد لقبول العملاء من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين في دولة الكويت،(رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة عمان العربية، عمان الأردن.

٢١.شاهين، إبراهيم عثمان (٢٠٠٣). **المراجعة دراسات معاصرة وحالات عملية**، ط٦، القاهرة: مؤسسة نبيل للطباعة.

٢٢.طلبة، إبراهيم، (١٩٩٧)." قياس اثر بعض العوامل على جودة أداء مراقب الحسابات: دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة بسلطنة عمان"، **مجلة الإداري**، ٦٩،١٣-٣٧.

٢٣.عبد الله، فتحي، (٢٠٠٧). العاقة بين العوامل المؤثرة في جودة التدقيق ومصداقية الإبلاغ المالي في الشركات المساهمة العامة الأردنية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الأردنية،عمان، الأردن.

٢٤.عبابنة، أكرم أحمد، (٢٠٠٣). تقييم مدققي الحسابات في الأردن لمخاطر التكليف للعملاء، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة اليرموك، اربد، الأردن

٢٥.عرار، شادن هاني، (٢٠٠٩). مدى التزام المدقق الخارجي في الأردن بإجراءات واختبارات تقييم مخاطر الأخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية،(رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان، الأردن.

٢٦.علي، عبد الوهاب نصر، (2005). "أثر محددات التلاعب في القوائم المالية على تخطيط إجراءات المراجعة وأثر ذلك على تقرير مراجع الحسابات عن القوائم المالية، مع دراسة تجريبية"، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، جامعة الإسكندرية، ٤٢.(١)،٩-٥٠.

٢٧.العنقري، حسام عبد المحسن، (٢٠٠٣). ""توسيع نطاق الخدمات المهنية وآثاره على مكاتب المراجعة التي تعمل في المملكة العربية السعودية"، **مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة**،١٧. (٢)، ١١٥-١٥١.

٢٨. الغامدي، سالم علي والعنقري، حسام عبد المحسن، (٢٠٠٦). "آثار تطبيق برنامج مراقبة جودة الأداء المهني على مكاتب المراجعة في المملكة العر بية السعودية:دراسة ميدانية"، **مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة**، ١٩. (٢)، ١٨٧-٢٢٤.

٢٩.قطب، أحمد و الخاطر،خالد، (2004). "العوامل المؤثرة في تحديد أتعاب مراجعة الحسابات، دراسة ميدانية تطبيقية على دولة قطر"،مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، ١٨. (2): ١٥٣-١٨٨.

٣٠.محمد، سامي حسن، (٢٠٠٣). نموذج مقترح لقياس وضبط جودة الأداء المهني في المراجعة، دراسة ميدانية،(رسالة دكتوراه غير منشورة)، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر.

٣١.محمد النور، أحمد عبد الله، (٢٠٠٧).مدى تأثير كفاءة وفاعلية الرقابة الداخلية على تخطيط إجراءات التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية(دراسة ميدانية في ضوء القوانين الأردنية ومعايير التدقيق الدولية) (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة آل البيت، عمان، الأردن.

٣٢.المخادمة، أحمد و الرشيد، حاكم، (٢٠٠٧). "أهمية تطبيق إجراءات المراجعة التحليلية في رفع كفاءة أداء عملية التدقيق"، دراسة ميدانية"، **المجلة الأردنية في إدارة الأعمال،** ٣. (٤)، ٤٨٤ –٤٩٥.

٣٣.المطارنة، غسان،. (2006)**تدقيق الحسابات المعاصر**، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

٣٤.نظمي، أحمد (٢٠٠٩). **التدقيق القائم على مخاطر الأعمال حداثة وتطور**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

٣٥.النوايسة، محمد (٢٠٠٦). " العوامل المؤثرة على جودة تدقيق الحسابات: دراسة ميدانية من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين في الأردن"، **المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، ٢. (٣)، ٣٩٠ – ٤١٥.**

٣٦.الوشلي، أكرم محمد علي، (٢٠٠٦). مدى استجابة خطط المراجعة لمخاطر غش الإدارة في ضوء المتطلبات الحديثة لمعايير المراجعة، **دراسة ميدانية**، جامعة إب، الجمهورية اليمنية.

المراجع الأجنبية:

1. Association of Certified Fraud Examiners (ACFE), (2002). “Report to the Nation on Occupational Fraud and Abuse", Available at: www.cfenet.com.
2. Abdullatif, M. & Al Khadash, H. (2010)."Putting audit approaches in context: The case of business risk audits in Jordan ", *International Journal of Auditing*, ١٤ (1), 1-24.

3. Arens, A.A., Elder, R.J. &Beasley, M.S. (2008). ***Auditing and Assurance Services: an Integrated Approach***, 12th edition. Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall.
4. Arrunada, B. (1999). “The provision of non-audit services by auditor: Let the market evolve and decide”, ***International Review of Law and Economics***, 19, 513-531.
5. Ballou, B. & Heitger, D. (2002)."The impact of business risk auditing on audit judgment and decision making research", Working Paper, Auburn University.
6. Balsam, S., J., Krishnan, S. & Young, (2003). "Auditor industry specialization and earning quality auditing", ***Auditing: a Journal of Practice and Theory***, 22. (2), 71-98.
7. Bell, T., Marrs, F., Solomon, I. & Thomas, H. (1997), **Auditing organizations through a strategic – system lens**, (KPMG: the KPMG Business Measurement Process, Peat Marwick).
8. Citron, D. (2003). “The UK’s framework approach to auditor independence and the commercialization of the accounting profession”, ***Accounting, Auditing and Accountability Journal***, 16. (2), 244-274.
9. Cohen, W., (2000). “Evidence of the effect of financial and non financial trends on analytic review”, ***Auditing: A Journal of practice and Theory*** 19, 27- 48.
10. Copley, P.A. (1991). “The association between municipal disclosure practices and audit quality”. ***Journal of Accounting and Public Policy*** 10. (4) ,: 245-266
11. Curtis, E & Turley, S (2005). “From business risk audits to audit risk standards’, Paper presented at the National Auditing Conference, Birmingham.

12. Curtis, E. & Turley, S. (2006). "The Business risk audit – A longitudinal case study of an audit engagement ", ***Accounting, Organizations and Society***, 32, 439-461.

13. Eilifsen, A. Knechel, W. R. & Wallage, P. (2001). "Application of the business risk audit model: A field study ", ***Accounting Horizons***. 15. (3), 193-207.

14. De Angelo, L. (1981)." Auditors size and audit quality", ***Journal of Accounting and Economics***, 3, 183 – 199.

15. Elizur, R. & Falk, H. (1996). "Planned audit quality" ***Journal of Accounting and Public Policy***, 15. (3), 1-23.

16. Firth, M. (2002). "Auditor-provided consultancy services and their associations with audit fees and audit opinions", ***Journal of Business Finance and Accounting***, 29. (5/6), 661-693.

17. Francis, J.R. (2004). "What do we know about audit quality**?"** ***British Accounting Review***. 36. (4), 345-368.

18. Gibbins, M, Salterio, S, and Web, (2001). "Evidence about Auditor client management negotiation concerning a clients financial reporting", ***Journal of Accounting Research*** 34, 535-563.

19. Gramling, A, Johnston, K., & Mayhew B. (2001). "Behavioral research in auditing: Past , present, and future", ***Advances in Accounting Behavioural Research***.4.pp 47-75.

20. Higson, A. (1997), "Development in audit approaches: From audit efficiency to audit effectiveness", in Sherer, M. and Turley, S. (eds.), ***Current Issues in Auditing***, Third Edition, (London: Paul Chapman Publishing Ltd. 198-215

21. Higson, A. (2003), ***Corporate Financial Reporting: Theory and Practice.*** Los Angeles, CA: Sage.

22. Houghton, K. & Jubb, C. (1999). “The cost of audit qualification: The role of non-audit services”, ***Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*****,** 8, 215-240

23. Humphrey, C., Jones, J., Khalifa, R., (2004), " Business risk auditing and the auditing profession: Status, identity, and fragmentation".Working Paper, University of Manchester.

24. Humphrey, K, Jones, J, Khalifa, R & Robson, K (2006). “Transforming audit technologies: Business risk audit methodologies and the audit field”, ***Accounting, Organizations and Society***, 32, 409–438.

25. Jeppesen, K.K. (2005), **"The risk of business risk audits: Are big audit firms organized to meet the risks that face them '?** Paper Presented at the 3 rd European Auditing Research Net work Symposium, Amsterdam, 28 – 29 October.

26. Karlsson, A. and Sjoberg, M. (2004), “The division of audit non-audit services: An investigation of the effects of Section 201 of the Sarbanes-Oxley Act on the activities of Swedish auditing firms”, Working paper, Goteborg University, Department of Business Administration.

27. Kim, J. R. Chung, & M. Firth, (2003)." Auditor conservatism asymmetric monitoring and earnings management." ***Contemporary Accounting Research*****.** 20. (2), 323-359.

28. Kinney, R, (2000**). *Information Quality Assurance and Internal Control for Management Decisions***, Irwin Mc Graw-Hill, Boston.

29. Knechel, W.R. (2007). “The business risk audit; Origins, obstacles and opportunities **", *Accounting, Organizations and Society***, 32, 383 - 408.

30. Knechel, W.R., Salterio, S.E., & Ballou, B. (2007). ***Auditing: Assurance & Risk***, 3rd edition, Thomson South-Western.

31. KPMG, (1999), ***The Financial Statement Audit - Why a New Age Requires an Evolving Methodology***, (KPMG's Assurance and Advisory Services Center, KPMG LLP, U.S.A,1-20.

32. Koen, M., (2003). ***International accounting Standards, A Practical Guide***, the World Bank, second edition, Washington.

33. Kotchetova, N, Donnell, E & Webb, A (2006). The Influence of business risk assessments on audit planning decisions: A descriptive model with experimental evidence, Research Paper, University of Waterloo.

34. Lemon, W.M., Tatum, K.W. & Turley, W.S. (2000), ***Development in the Audit Methodologies of Large Accounting Firms***. London: ABG Professional Information.

35. Matsumura, E, & Trucker, R, (1992). "Fraud and errors detection:A theoretical foundation" The Accounting Review**.Vol 67,4, pp: 753-782**

36. Nagy, A. (2005). "Mandatory audit firm turnover, financial reporting quality, and client bargaining power: The case of Arthur Andersen", ***Accounting Horizons***, 19. (2), 51-68.

37. Nashwa, G., (2004)," Auditor rotation and the quality of audits", ***the CPA Journal***, 74. (12), 4 – 22.

38. Nobes, C.W. and Parker, R., (2000). ***Comparative International Accounting*****,** Prentice-Hall, Sixth Edition.

39. McNamee, D. (1998). **Business Risk Assessment, Altamonte** Springs, the Institute of Internal Auditors. Florida, USA.

40. Palmrose, Z. (1988). "An analysis of auditor litigation and audit service quality"***. The Accounting Review***. 64. (1), 55-73.

41. Peecher, M, & Solomon, I. (2001). "Theory and experimentation in studies of audit judgment and decision: Avoiding common research traps*",* ***International Journal of Auditing,*** 5, 193-203.

42. Peecher, M, Schwarz, R & Solomon, I (2007). "It's all about audit quality: Perspectives on strategic-systems auditing", ***Accounting, Organizations and Society***, 32, 463–485.

43. Pong, C. & Turley, S. (1997), "Audit firms and the audit market", in Sherer, M. & Turley, S (editors). ***Current Issues in Auditing***, 3rd edition, London: Paul Chapman Publishing LTD:85-101

44. Power, M. (2000). ***The Auditing Implosion: Regulating Risk from the Inside***, London, ICAEW.

45. Rezaee, Z., (2005). "Causes, consequences, and deterrence of financial statement fraud", ***Critical Perspectives on Accounting***,: ١98-277.

46. Rich, J, Solomon, I. And Trotman K,(1997). "Multi-auditor judgment and decision making research: A decade later". ***Journal of Accounting Literature*** 16, 43-70.

47. Simunic, D.(1984). "Auditing consulting and auditor's independence", ***The Journal of Accounting Research***, 22. (2), 679-702.

48. Scott, B., Jacobson &Pitman, M.K.(2005).'Auditors and Earning Management". Available from: Http // www. Nysscpa.org/cpa journal / 0802/ features / f85002. htm.

49. Sanoun, M. & Zarai, M. (2008). "Effect of auditee business risk, audit risk and auditor business risk on auditor auditee negotiation outcomes", Research Paper, University of Tunis.

50. Sharma, D. & Sidhu, J. (2001). "Professionalism vs commercialism: The association between non-audit services (NAS) and audit independence", ***Journal of Business Finance and Accounting***28. (5/6), 563-594.

51. Titman, S., & Trueman, B. (1986). "Information quality and the valuation of new issues." ***Journal of Accounting and Economics.*** 8. (2), 159- 172.

52. Turpen, R. (1995), "Audit fees what research tells us. (Auditing)", the CPA **Journal Online**.

53. Taylor, D, H. & Glezen, W.G. (1994). Auditors Legal Liability Towards The Third Party, Auditing Integrated Concepts And Procedures, (6th ed.), pp 145-151.

54. Weil, J. & Tannenbaum, J. (2001). "Big Companies Pay Audit Firms Move for other Services", ***Wall Street Journal*****,** Eastern Edition, New York, pp. 1-2

55. Zikmund, w.g, Babin, B.J, Carr, J.C and Griffin, M. (2010). ***Bussiness Research Methods***, Eighth edition, South Western, Cengage Learning.

الملاحق

ملحق (١)

الاستبانة بصورتها النهائية

جامعة الشرق الأوسط
ماجستير محاسبة

استبـانــة الدراســـة

أنموذج (١)

السيد المحترم مدقق الحسابات الخارجي...

تحية طيبة وبعد،

يقوم الباحث بإجراء دراســة بعنوان " أثر منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال على مستوى جودة التدقيق الخارجي ". وذلك استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة من جامعة الشرق الأوسط.

وهي دراسة ميدانية تهم خدمات التدقيق في الأردن، وضمن هذا الإطار يرجو الباحث الوقوف على رأيكم الموضوعي حول مدى تأثير تطبيق منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال على مستوى جودة التدقيق الخارجي من خلال الإجابة عن أسئلة الاستبانة المرفقة بكل دقة وصراحة، لما في ذلك من أهمية في الوصول إلى نتائج متوخاة من البحث من أجل تطوير ورفع مستوى مهنة التدقيق الخارجي في الأردن وتحسين فاعليتها في خدمة المجتمع.

وأنا اذ أشكر لكم سلفا تعاونكم الصادق معي أرجو العلم بأن المعلومات التي ستقدمونها لي ستبقى سرية ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

ملاحظة: من أجل الاستفسار عن أي معلومة يرجى الاتصال بالباحث: علاء الدين صالح
هاتف نقال: ٠٧٨٥٤٥٩٢١٩ بريد الكتروني: Alaamukhtare@yahoo.com

الباحث
علاء الدين صالح عودة

المعلومات الشخصية:

١ – المؤهل العلمي:

☐ دبلوم ☐ بكالوريوس ☐ ماجستير ☐ دكتوراه

٢ – التخصص الدراسي (رئيسي):

☐ محاسبة ☐ إدارة أعمال ☐ إقتصاد ☐ مالية ومصرفية

٣ – الوظيفة الحالية:

☐ مدقق ☐ مدقق رئيسي ☐ مشرف تدقيق ☐ مدير تدقيق ☐ شريك

٤ – هل أنت حاصل على مؤهل مهني في مجال التدقيق:

☐ لا ☐ نعم (أذكره................)

٥ – عدد سنوات الخبرة العملية في مهنة التدقيق:

☐ ٣ – أقل من ٥ سنوات ☐ ٥ – أقل من ١٠ سنوات ☐ ١٠ أقل من ٢٠ سنة ☐ أكثر من ٢٠ سنة

٦ – هل لمكتب التدقيق الذي تمارس عملك من خلاله علاقة تمثيل أو تعاون مع أحد مكاتب التدقيق الأجنبية:

☐ لا ☐ نعم من الأربعة الكبار ☐ نعم من غير الأربعة الكبار

وصف عام لمنهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال (BRA)، يرجو الباحث قراءته قبل الشروع في الإجابة على أسئلة الاستبانة:

وفقا لمنهج (BRA) فإن مخاطر الأعمال تعرف على أنها المخاطر التي ستجعل العميل يفشل في تحقيق أهدافه، إن الغاية الأساس من تطبيق منهج(BRA) جاءت من فشل العميل في تحقيق أهدافه بشكل الذي قد يؤدي في النهاية إلى فشل الشركة ككل، إذ إن مخاطر الأعمال ستقود في النهاية إلى تأثيرات سلبية على القوائم المالية النهائية للعميل. وعليه فإن على المدقق الخارجي وفق منهج (BRA) التركيز على العوامل والأحداث والظروف التي قد تمنع العميل من تحقيق

أهدافه بهدف الاكتشاف المبكر لمخاطر الأعمال قبل حدوثها. إن تطبيق منهج (BRA) يتطلب من المدقق الخارجي أن يدرك ويتفهم الاستراتيجيات الخاصة بالعميل والبيئة الخارجية له والعمليات التشغيلية للعميل في إطار أوسع من نماذج التدقيق التقليدية ليتأكد أن القوائم المالية تعرض بعدالة. إن من أهم جوانب الاختلاف بين نماذج التدقيق التقليدية ومنهج(BRA) هو أن مناهج التدقيق التقليدية تركز على مدى تأثير المخاطر المتأصلة على القوائم المالية للعميل، في حين يركز منهج (BRA) على المخاطر التي تمنع العميل من تحقيق أهدافه والتي قد لا تؤثر بشكل مباشر على القوائم المالية، كما أن منهجية(BRA) تبدأ من أعلى إلى أسفل أي من العمليات التشغيلية للعميل وتنتهي في القوائم المالية، كما تغيرت طبيعة اختبارات التدقيق وفق منهج (BRA) من اختبارات كبيرة الحجم والتفاصيل إلى اختبارات عالية المستوى للرقابة والإشراف مدعوما بأعمال تحليلية عالية الدقة.

الفرضية الأولى : لا يؤدي تطبيق منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال على تحقيق قيمة مضافة لعملاء التدقيق .

*** مقارنة بمناهج التدقيق التقليدية فان تطبيق منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال يساهم في :**

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
١	تحسين نظام الرقابة الداخلية لدى العميل.					
٢	تحسين نظام الحاكمية المؤسسي لدى العميل.					
٣	تدقيق أفضل على القوائم المالية بسبب الشمولية في تحليل المخاطر الداخلية والخارجية للعميل .					
٤	الكشف بشكل أفضل عن المخاطر الداخلية والخارجية التي يمكن أن تواجه					

	العميل وتؤثر في القوائم المالية لتقليل أخطاء إعداد القوائم المالية .					
٥	تقديم النصح للعميل فيما يتعلق بكيفية تعامله مع مخاطر الأعمال الداخلية والخارجية مما يؤدي الى تحسين أداء العميل .					
٦	تدعيم مصداقية القوائم المالية الصادرة عن العميل مما يؤدي الى تحسين سمعته وصورته في السوق .					
٧	مساعدة العميل على تحقيق أهدافه الإستراتيجية.					
الفرضية الثانية : لا يؤدي تطبيق منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال الى تخفيض مخاطر التدقيق . * مقارنة بمناهج التدقيق التقليدية فان تطبيق منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال يساهم في :						
٨	خفض مخاطر التدقيق من خلال الإشارة إلى مخاطر جديدة تؤثر في تصميم وتنفيذ برنامج التدقيق .					
٩	خفض مخاطر التدقيق من خلال توجيه المدقق الى تصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق بشكل أفضل .					
١٠	التفسير والتقييم لنتائج التدقيق بشكل أفضل .					
١١	خفض مخاطر التدقيق من خلال تحسين معايير اختيار العملاء الجدد أو الاستمرار مع العملاء لقدامى					
١٢	خفض مخاطر إقامة دعاوى قضائية ضد المدقق الخارجي بتهمة التقصير في أداء مهامه.					

الفرضية الثالثة : لا يؤدي تطبيق منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال الى رفع مستوى الافصاح والشفافية في القوائم المالية للعملاء . * مقارنة بمناهج التدقيق التقليدية فان تطبيق منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال يساهم في :						
١٣	زيادة الشفافية والعدالة في عرض القوائم المالية .					
١٤	زيادة فرصة اكتشاف الأخطاء غير المتعمدة في القوائم المالية .					
١٥	زيادة فرصة اكتشاف المخالفات المتعمدة في القوائم المالية .					
١٦	زيادة فرصة اكتشاف النقص أو الخلل في الافصاحات في القوائم المالية.					
١٧	زيادة إمكانية تحديد مدى قدرة العميل على الاستمرارية .					

الفرضية الرابعة: لا يؤدي تطبيق منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال الى تقليص اجراءات التدقيق وتعديل وتوجيه جهود المدقق نحو أمور أكثر أهمية .

*** مقارنة بمناهج التدقيق التقليدية فان تطبيق منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال يساهم في :**

١٨	تصميم أفضل لبرنامج التدقيق الخارجي .					
١٩	تنفيذ أفضل لبرنامج التدقيق الخارجي .					
٢٠	زيادة التركيز على المخاطر الأكثر أهمية وذات العلاقة بالقوائم المالية .					
٢١	التركيز على العديد من الجوانب ذات الأهمية في تحقيق أهداف العميل .					
٢٢	توجيه التدقيق الخارجي إلى الكشف عن المخاطر الإستراتيجية الداخلية والخارجية للعميل .					
٢٣	المساعدة على تحديد نوعية اختبارات التدقيق المناسب تطبيقها .					
٢٤	المساعدة في توجيه التدقيق الخارجي نحو تطبيق الإجراءات التحليلية بشكل موسع وكاف مما يؤدي إلى تخفيض أو حذف بعض الاختبارات التفصيلية اذا كانت نتائج الإجراءات التحليلية مرضية .					
٢٥	النتائج المرضية لتحليل مخاطر الأعمال الداخلية والخارجية للعميل باستخدام منهج تدقيق مخاطر الأعمال يؤدي إلى تقليص إجراءات التدقيق الخارجي وتوجيهها نحو أمور أكثر أهمية .					
٢٦	النتائج غير المرضية لتحليل مخاطر الأعمال الداخلية والخارجية للعميل باستخدام منهج تدقيق مخاطر الأعمال يؤدي إلى زيادة إجراءات التدقيق الخارجي وتوجيهها نحو أمور أكثر أهمية .					

الفرضية الخامسة: لا يؤدي تطبيق منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال الى التطبيق الفعال لرقابة الجودة على أعمال التدقيق الخارجي .

*** مقارنة بمناهج التدقيق التقليدية فان تطبيق منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال يساهم في :**

٢٧	تعزيز التطبيق الفعال لرقابة الجودة على عمليات التدقيق الخارجي .					
٢٨	ادارة الأفراد من حيث ضرورة توافر التأهيل المناسب لفريق التدقيق الخارجي.					
٢٩	تعزيز الحياد والأمانة والموضوعية في كافة أفراد فريق التدقيق الخارجي .					
٣٠	إدارة الأفراد من حيث توزيع المهام عليهم بما يتناسب ومعايير الجودة.					
٣١	تحسين اختيار العملاء الجدد أو الاستمرار مع العملاء القدامى.					

٣٢	ضع سياسات وا ٍجراءات تساعد في زيادة عمليات المتابعة والمراقبة والإشراف .					
٣٣	جاد سياسات وا ٍجراءات توفر التأكيد المعقول من أن تنفيذ عملية التدقيق الخارجي يتفق ومعايير رقابة الجودة .					
الفرضية السادسة :لا يؤدي تطبيق منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال الى تحسين استقلالية المدقق الخارجي وتعزيز موضوعيته . *** مقارنة بمناهج التدقيق التقليدية فان تطبيق منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال يساهم في :**						
٣٤	تحسين استقلالية المدقق الخارجي .					
٣٥	توفير الحياد في الاتجاه الذهني خلال كافة مراحل عملية التدقيق الخارجي .					
٣٦	تقديم خدمات إضافية للعميل ونصائح دون المساس باستقلالية المدقق الخارجي حيث أن هذه الخدمات والنصائح هي نتيجة للتدقيق وليس خدمات إضافية عليه .					
الفرضية السابعة :لا يؤثر تطبيق منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال في أتعاب وكلفة التدقيق الخارجي . *** مقارنة بمناهج التدقيق التقليدية فان تطبيق منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال يساهم في :**						
٣٧	زيادة عدد المدققين لانجاز عملية التدقيق الخارجي .					
٣٨	زيادة الوقت المخصص لعملية التدقيق الخارجي .					
٣٩	زيادة كلفة إعداد التقارير المتعلقة بعملية التدقيق الخارجي.					
٤٠	إمكانية رفع أتعاب التدقيق الخارجي .					
٤١	ارتفاع تكاليف عملية التدقيق الخارجي اذا كانت نتائج تحليل المخاطر تتطلب إجراء اختبارات تفصيلية بشكل أكبر .					
٤٢	انخفاض تكاليف عملية التدقيق الخارجي إذا كانت نتائج تحليل المخاطر لا تتطلب إجراء اختبارات تفصيلية بشكل أكبر .					
٤٣	زيادة المؤهلات اللازمة للمدققين الخارجيين .					
٤٤	زيادة إمكانية الاعتماد على خبراء من خارج مكتب التدقيق .					

ملحق (٢)

مكاتب التدقيق التي وزعت عليها الاستبانة

الرقم	اسم مكاتب التدقيق
١	ارنست و يونغ (Ernst & Young)
٢	ديلويت و توتش (Deloit & Touche)
٣	بواب وشركاه برايس ووتر هاوس و كوبر (Price Water House & Coopers)
٤	المدققون المعتمدون كي بي ام جي (K P MG)

٥	المهنيون العرب (Grant Thorton)
٦	النوباني وشركاه (BDO)
٧	خليف وسمان (Moore Stephens International Limited
٨	دويك وشركاه (Leading Edg)
٩	غوشة وشركاه (Nexia International)
١٠	طلال أبو غزالة
١١	إبراهيم العباسي وشركاه
١٢	شداد وشركاه
١٣	الدوليون العرب

ملحق (٣)

أسماء المحكمين

الرقم	اسم المحكم	الرتبة	جهة العمل
1	أ.د. عبد الناصر نور		جامعة الشرق الأوسط
2			